



Inter-Parliamentary Union  
For democracy. For everyone.

# الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي

## والاجتماعات ذات الصلة

دورة افتراضية

24-27 أيار/ مايو 2021

نتائج الإجراءات

الاتحاد البرلماني الدولي - 2021





Inter-Parliamentary Union  
For democracy. For everyone.

# جدول المحتويات

صفحة(ة/ات)

## الاجتماعات والأنشطة الأخرى

### الجمعية العامة الـ 142

1. افتتاح الجمعية العامة ..... 6
2. المشاركة ..... 11
3. منصة الفعالية الافتراضية ..... 12
4. مناقشة تفاعلية..... 13
5. مناقشات وقرارات اللجان الدائمة ..... 15
6. اختتام الجمعية العامة ..... 19

### الدورة الـ 207 للمجلس الحاكم

1. اعتماد قواعد الإجراءات الخاصة للدورات الافتراضية للجمعية العامة واللجان الدائمة ..... 20
2. رؤية رئيس الاتحاد البرلماني الدولي وتقرير عن أنشطته منذ الدورة الـ 206 للمجلس الحاكم ..... 21
3. التقرير السنوي للأمين العام عن التأثير على أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي في العام 2020 ..... 22
4. انتخابات اللجنة التنفيذية وهيئات الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى ..... 23
5. النتائج المالية للعام 2020 ..... 24



- 25 ..... 6. المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي
- 27 ..... 7. الاجتماعات البرلمانية الدولية المستقبلية
- 27 ..... 8. تقارير الهيئات العامة واللجان المتخصصة

### الدورة الـ 285 للجنة التنفيذية

- 28 ..... 1. المناقشات والقرارات
- 30 ..... 2. المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي وحال بعض البرلمانات
- 32 ..... 3. المسائل المالية
- 33 ..... 4. المسائل المتعلقة بالأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي

### 33 ..... منتدى ومكتب النساء البرلمانيات .

### 35 ..... منتدى ومجلس منتدى البرلمانيين الشباب التابع للاتحاد البرلماني الدولي

### الهيئات الفرعية للمجلس الحاكم

- 37 ..... 1. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين
- 37 ..... 2. لجنة شؤون الشرق الأوسط
- 39 ..... 3. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني
- 41 ..... 4. الفريق الاستشاري المعني بالصحة
- 42 ..... 5. الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

### الانتخابات والتعيينات ووسائل الإعلام والاتصالات وعضوية الاتحاد

### البرلماني الدولي

### الانتخابات والتعيينات

- 44 ..... 1. اللجنة التنفيذية
- 44 ..... 2. نواب رئيس اللجنة التنفيذية
- 45 ..... 3. اللجنة الفرعية للتمويل
- 45 ..... 4. مكتب النساء البرلمانيات
- 47 ..... 5. مجلس منتدى البرلمانيين الشباب



48	.....	6. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين
48	.....	7. لجنة شؤون الشرق الأوسط
48	.....	8. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني
49	.....	9. الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف
49	.....	10. الفريق العامل المعني بالعلوم والتكنولوجيا
51	.....	11. مكاتب اللجان الدائمة
54	.....	12. المقررون للجمعية العامة الـ 144
55	.....	وسائل الإعلام والاتصالات

57	.....	العضوية في الاتحاد البرلماني الدولي
142	.....	جدول الأعمال والقرارات والنصوص الأخرى للجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي
59	.....	جدول الأعمال

60	.....	ملخص الرئيس للمناقشة حول الموضوع العام للجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي التغلب على الوباء اليوم وبناء غد أفضل: دور البرلمانات
60	.....	قرارات

65	.....	• الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن إزاء التهديدات والصراعات الناتجة عن الكوارث المرتبطة بالمناخ وعواقبها
77	.....	• تعميم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

#### تقارير اللجان الدائمة

87	.....	• تقرير اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان
90	.....	• تقرير اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

#### تقارير ونصوص أخرى للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

95	.....	بيان بمناسبة اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى للعام 2021 بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز
----	-------	--



99	بيان بشأن العمل البرلماني لدعم إنهاء حالات انعدام الجنسية .....
101	بيان حول الجمهورية اليمنية .....
	تقارير وقرارات ونصوص أخرى

	● قواعد الإجراءات الخاصة لتنظيم سير الدورات الافتراضية للجمعية واللجان
102	الدائمة .....
108	● قواعد جائزة كريمر باسي .....
112	● التصويت: نتائج الانتخابات .....
114	● تقرير منتدى النساء البرلمانيات .....
121	● تقرير منتدى البرلمانيين الشباب التابع للاتحاد البرلماني الدولي .....
123	● تقرير لجنة شؤون الشرق الأوسط .....
127	● تقرير لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني .....
130	● تقرير الفريق الاستشاري المعني بالصحة .....
	● تقرير الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف
132	العنيف .....
138	● إحصائيات مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجنديرية) .....

#### الاجتماعات القادمة

143	● قائمة الاجتماعات المستقبلية والأنشطة الأخرى .....
147	● جدول أعمال الجمعية العامة الـ 143 .....



## الجمعية العامة الـ142

### 1. افتتاح الجمعية العامة

افتتحت الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي، رسمياً على منصة الفعاليات الافتراضية المخصصة للاتحاد البرلماني الدولي، عند الساعة 14:00 بتوقيت وسط أوروبا الصيفي من يوم الأربعاء 26 أيار/ مايو 2021. وبدأت الإجراءات بكلمة افتتاحية لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي وحلقة نقاش أدارتها السيدة كلير دولي حول الموضوع العام للجمعية العامة: التغلب على الوباء اليوم وبناء غد أفضل: دور البرلمان.

ورحب السيد دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، بالمشاركين، وهم أكثر من (750) نائباً برلمانياً من حوالي (135) دولة، في أول جمعية عامة للاتحاد البرلماني الدولي تُعقد افتراضياً بالكامل. على الرغم من أن الجمعية العامة الافتراضية، كانت وبلا شك معلماً تاريخياً، إلا أن كارثة جائحة كوفيد-19 المستمرة قد أُلقت بظلالها على هذه المناسبة، حيث أسفرت عن خسارة أكثر من 3 ملايين شخص في جميع أنحاء العالم، وركود اقتصادي على نطاق لم نشهده في ما يقرب من قرن، وعكس عقود من التقدم في مجال التنمية البشرية.

ويمكن للمجتمعات التي كانت مرنة ومنصفة وشاملة وعادلة فحسب أن تواجه وبنجاح التحديات المعقدة التي لا يمكن التنبؤ بها في الوقت الحالي. يجب أن تكون البرلمانات، بصفتها حامية حقوق الإنسان وسيادة القانون، في قلب الاستجابة للجائحة التي تخدم الناس قبل كل شيء. خلال الأسابيع الماضية، في أثناء اجتماعات اللجان الدائمة ومنتدى النساء البرلمانيات ومنتدى البرلمانين الشباب، ناقش الأعضاء كيف يمكن للبرلمانات أن تؤدي دوراً مركزياً في جهود التعافي بعد الجائحة، وقد برزت أربعة مجالات على وجه الخصوص.

أولاً، لاحظ العديد من أعضاء الوفود أن إمكانية الوصول إلى لقاحات كوفيد-19 كانت مشتتة للغاية وغير منتظم وبطيء. ويلزم بذل جهود لسد الفجوات بين برامج التلقيح في مختلف البلدان والمناطق والدفاع عن إمكانية الحصول على اللقاح باعتباره منفعة عالمية عامة.

وثانياً، لاحظ أعضاء الوفود أن المؤسسات العامة، تسهم وبشكل كبير في التنمية والنمو. ويحتاج البرلمانيون للتأكد من أن هذه المؤسسات مناسبة لهذا الغرض وتلي احتياجات المجتمع. وهناك أيضاً حاجة إلى عقد اجتماعي جديد بين الشعوب والحكومات، مبني على أساس ضمان حقوق الإنسان.



وثالثاً، لاحظ أعضاء الوفود أن النساء والشباب، قد تحملوا وطأة جائحة كوفيد-19 والأزمات المتعددة الأخرى التي أثارها. لذلك كان على النساء والشباب أن يأخذوا مكائهم الصحيح في عالم السياسة، حيث تُتخذ القرارات بشأن المستقبل.

وأخيراً، أعرب أعضاء الوفود عن أهمية السعي إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي المدعوم، بأساليب جديدة للتفكير في الإنتاج والاستهلاك المستدامين والحفاظ على البيئة والاقتصاد الرعوي. كما يجب أن تكون خطة العام 2030 وأهداف التنمية المستدامة بمثابة الأساس لجميع استراتيجيات التعافي من كوفيد-19.

ولقد شجع البرلمانيون على اغتنام زخم الجمعية العامة الافتراضية للاتحاد البرلماني الدولي لإعادة التفكير في أسس عالم ما قبل الجائحة وتمهيد الطريق لمستقبل مرن ومنصف وذكي ومراعي للبيئة وشامل وعادل، من خلال إعادة تنشيط النظام العالمي متعدد الأطراف والاستمرار في بناء برلمانات وطنية قوية وديمقراطية. ويحتاج الاتحاد البرلماني الدولي، إلى زيادة تعزيز دوره باعتباره المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية، وتوفير منبر للحوار السياسي والدبلوماسية البرلمانية والتعاون، بحثاً عن حلول لغدٍ أفضل.

قالت السيدة أنوراها جويتا، نائب الرئيس التنفيذي للتحالف العالمي للقاحات والتحصين (Gavi)، إن النقاط التي أثارها رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، شكّلت تذكيراً في الوقت المناسب بأهمية التعاون متعدد الأطراف والقيادة الاستباقية في معالجة أزمة كوفيد-19. ولإنهاء المرحلة الحادة من الجائحة، كان على البلدان أن تتحد لضمان أن تكون برامج التلقيح عالمية حقاً وألا يُغفل أحد.

وكان برنامج مبادرة الوصول العالمي للقاحات كوفيد-19 (COVAX)، الذي شارك التحالف العالمي للقاحات والتحصين في إدارته، ينسق للوصول السريع والعادل إلى لقاحات كوفيد-19 بهدف ضمان حصول جميع البلدان على جرعات كافية من اللقاحات لحماية السكان الفقراء المعرضين لمخاطر عالية. لقد سلمت مبادرة الوصول العالمي للقاحات كوفيد-19 اللقاحات بالفعل إلى أكثر من 100 دولة، لكنها واجهت تحديات عديدة.

وإن البلدان، ولا سيما البلدان الغنية، تحتاج إلى أن تدرك أنه لن يكون أحد في مأمن من الجائحة كي يصبح الجميع في مأمن. حتى الزيادات الطفيفة في انتقال الفيروس ستؤدي إلى متغيرات جديدة، مما يطيل أمد الجائحة وتأثيرها على الفئات الأكثر فقراً في المجتمع. ويلزم بذل مزيد من الجهود لتوسيع نطاق التصنيع والتوزيع، كما أنّ هناك حاجة إلى دعم آليات نقل المعرفة والتكنولوجيا اللازمة لإنتاج اللقاحات. لقد كانت ثقة الجمهور في اللقاحات مسألة ملحة أخرى يجب معالجتها.



كما يجب النظر في الأضرار الجانبية للجائحة، ولا سيما زيادة الفقر، وتعطيل الخدمات الصحية الأساسية، وعكس مسار سنوات عديدة من التقدم في مجال تلقيح الأطفال. لقد استمر حرمان العديد من الأطفال حول العالم، المعروفين باسم أطفال المحرومين من اللقاحات، من المسار الأساسي للقاحات الطفولة. ولقد دفعت جائحة كوفيد-19 بمسألة المساواة إلى صدارة جدول أعمال السياسات، وبالتالي قدمت فرصة ثمينة لتوفير عالم تسود فيه المزيد من المساواة، وكان قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن التغطية الصحية الشاملة في العام 2019، مبادرة إيجابية وذات رؤية في هذا الصدد، ينبغي عدم تسييس الصحة ويجب على البرلمانات، أن تسعى دائماً إلى دعم مبادئ المساواة والإنصاف والعدالة الاجتماعية.

وقال الدكتور جومو سوندارام، كبير الاقتصاديين السابق في الأمم المتحدة والأكاديمي البارز، في جامعة كولومبيا والجامعة الإسلامية الدولية في ماليزيا: إن العالم يواجه تحديين متصلين ولكنهما متميزين في الاستجابة لجائحة كوفيد-19 هما: كيفية مكافحة الفيروس وكيفية إعادة بناء الاقتصادات بشكل أفضل، يمكن للبرلمانات أن تسهم بشكل كبير في التحدي الأول من خلال تقليل العقبات أمام التوزيع العالمي للقاحات والاختبارات والأدوية والمعدات، وكان من المهم إدراك أن النطاق الحالي للقاحات لن يقضي على كوفيد-19، ولكنه سيقبل فحسب من شدة العدوى واحتمال الوفاة.

وفي حين حشدت البلدان موارد كبيرة للتصدي للأزمة، فإن جهودها كثيراً ما أعيقت بسبب تعطيل سلاسل التوريد والتجارة العالمية، وعلى الصعيد الوطني كانت التدابير المتخذة استجابة للجائحة مؤذية للاقتصادات ولأنماط حياة الناس بشكل كبير.

وإن التلقيحات الآن أدت إلى عودة الأمور إلى طبيعتها في بعض البلدان الغنية، ولكنها أدت إلى فجوة كبيرة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، ويحتاج المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده لضمان، توفير الموارد اللازمة للإغاثة والإنعاش والإصلاح لجميع البلدان.

ووافق صندوق النقد الدولي مؤخراً إصدار حوالي 650 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة، ولكن ستؤزج وفقاً للثروة النسبية للدول. وهناك حاجة ماسة إلى إعادة توزيع هذه الأموال عن طريق البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية. إن أي تأخير في التعافي الاقتصادي يهدد بخطر أن تتحول فترات الركود المؤقتة إلى ركود طويل الأمد، الأمر الذي من شأنه أن يعوق وبشكل خطير التقدم المحرز في الحد من الفقر والجوع، ويجب أن تعمل البرلمانات معاً لمعالجة كلا جانبي المشكلة: تحسين المساواة في الحصول على اللقاحات والموارد الطبية الأخرى، وإعادة توزيع الموارد المالية لإنعاش الاقتصاد العالمي.





وقالت السيدة هيلين كلارك، رئيسة وزراء نيوزيلندا السابقة والرئيسة الحالية لمجلس الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل، الرئيسة المشاركة للفريق المستقل المعني بالتأهب لمواجهة الأوبئة والاستجابة لها، إن الفريق المستقل المعني بالتأهب لمواجهة الأوبئة والاستجابة لها قد أصدر تقريراً في 12 أيار/ مايو 2021، استنتج أن معظم البلدان لم تكن مستعدة لمواجهة جائحة كوفيد-19، على الرغم من سنوات عديدة من التحذيرات والتوصيات، لقد ضاع وقت كبير في المراحل الأولى من الجائحة في كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير 2020، بسبب تخزين المعلومات الحيوية، وإعاقة التحقيقات الأولية لمنظمة الصحة العالمية، واعتماد نهج الانتظار والترقب من قبل بعض البلدان لأسابيع عدة، بعد إعلان حالة طوارئ صحية عامة في 30 كانون الثاني/ يناير 2020، كانت استجابة بعض البلدان، غالباً تلك التي كانت أكثر تضرراً من تفشي سارس وإيبولا، أفضل من غيرها وذلك بفضل القيادة القوية والحوكمة الرشيدة والنشر الاستباقي لتدابير الصحة العامة.

ومضى التقرير ليقدم مجموعتين من التوصيات: تلك التوصيات التي يلزم تنفيذها عاجلاً والتوصيات الأخرى الأطول أجلاً والمتحولة بطبيعتها. في الفئة الأولى، يجب على كل دولة أن تطبق تدابير الصحة العامة التي أثبتت جدواها لوقف انتقال الفيروس. ينبغي ألا يُنظر إلى التلقيح على أنه دواء شافياً، حيث كان يتقدم ببطء شديد عند بداية تطبيقه. ولمعالجة التوزيع غير العادل للقاحات، ويجب على البلدان ذات الدخل المرتفع أن تلتزم من دون تأخير بتقاسم طلباتها الزائدة. ويجب توفير ما لا يقل عن مليار جرعة لبرنامج مبادرة الوصول العالمي للقاحات كوفيد-19 في العام 2021، لتصل إلى 2 مليار في العام 2022، كما كان التنازل عن حقوق الملكية الفكرية، المتعلقة بالقاحات مطلوباً بشكل عاجل للسماح بنقل المعرفة والتكنولوجيا اللازمة لإنتاج اللقاح عند الحاجة، لقد احتاج مسرع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19، التابع لمنظمة الصحة العالمية إلى مزيد من التمويل، والذي دعا التقرير دول مجموعة السبع ومجموعة العشرين إلى تقديمه. ويجب على منظمة الصحة العالمية وضع استراتيجية ذات جداول زمنية ومعايير مناسبة لإنهاء الجائحة بشكل نهائي باعتبارها تهديداً صحياً عالمياً.

وعلى المدى الطويل، كان من الضروري تغيير النظام الدولي. وينبغي إنشاء مجلس عالمي للتهديدات الصحية، على مستوى رؤساء الدول من أجل الحفاظ على الالتزام الحالي وحشده للتصدي للجائحة، يجب أن يقترن مثل هذا المجلس بمرفق مخصص لتمويل آثار الجائحة وتمويل للتأهب لا يقل عن 10 مليار دولار أمريكي، والذي يمكن زيادته بسرعة إلى 100 مليار دولار أمريكي إذا لزم الأمر، ويجب تحويل مسرع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 إلى اتفاقية دائمة كما يجب تعزيز قدرات منظمة الصحة العالمية بشكل أكبر.



أخيراً دعا التقرير إلى عقد جلسة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة في وقت لاحق من العام 2021، بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن الإعلان السياسي اللازم لمثل هذه الإصلاحات.

**قال السيد الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي:** إنه ينبغي عدم إضفاء الطابع السياسي على مجال الصحة. اعتبرت الرعاية الصحية حقاً وليست خدمة من الحكومات لمواطنيها. لقد نجحت جميع الدول من جائحة كوفيد-19 لكن العديد من الأفراد فقدوا حياتهم أو سبل عيشهم، وينبغي أن يكون تركيز الانتعاش على الناس وليس مجرد أفكار. أصبحت البرلمانات أكثر أهمية من أي وقت مضى في الأزمة وأثبتت مرونتها في الدفاع عن حقوق المواطنين. كان من الواضح أن فترة ما بعد الجائحة لن تكون بمثابة العودة إلى العمل كالمعتاد، وبالتالي فإنها توفر فرصة ثمينة للمضي قدماً بشكل أفضل، وتعدّ تعددية الأطراف هي الوسيلة لتحقيق ذلك، ولكنها بحاجة إلى التطور وفقاً لذلك. ويلزم وضع شعار جديد للتعددية في خدمة الشعب، ومع الشراكات التي يثيرها أعضاء فريق المناقشة في جوهرها.

وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، رد المشاركون في حلقة النقاش على الأسئلة التي طرحتها وفود كل من: **النمسا وكندا وغويانا وتوغو ودولة الإمارات العربية المتحدة**، بشأن مواضيع إمكانية التنازل عن الاتفاقية حول الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية فيما يخص لقاحات كوفيد-19؛ والتنفيذ المحتمل لنظام رأس المال الطبيعي، للتعرف على الصلة بين الانتعاش الاقتصادي والبيئة؛ والبطء في الموافقة على اللقاحات المطورة في الصين وروسيا الاتحادية؛ واقتراح ضرورة ممارسة الاتحاد البرلماني الدولي، مزيداً من الضغط لضمان توزيع اللقاحات بشكل أكثر إنصافاً في جميع أنحاء العالم؛ ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال الشباب في فترة التعافي بعد كوفيد-19.



## 2. المشاركة

شاركت وفود من 133 برلماناً عضواً في أعمال الجمعية العامة\*:

أفغانستان، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، مملكة البحرين، بنغلادش، بيلاروسيا، بلجيكا، بنين، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البرازيل، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، تشيلي، الصين، كولومبيا، جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية، ساحل العاج، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدنمارك، جمهورية جيبوتي، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، جمهورية مصر العربية، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، غينيا، غويانا، المجر، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، جمهورية العراق، إيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، المملكة الأردنية الهاشمية، كازاخستان، كينيا، دولة الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، الجمهورية اللبنانية، ليسوتو، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، جزر المالديف، مالي، مالطا، موريشوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، مونتينيغرو، المملكة المغربية، موزمبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، سلطنة عُمان، باكستان، دولة فلسطين، بنما، باراغواي، الفلبين، بولندا، البرتغال، دولة قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، روسيا الاتحادية، رواندا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سنغافورة، سلوفينيا، جمهورية الصومال الفيدرالية، جنوب إفريقيا، إسبانيا، سريلانكا، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلاند، تيمور الشرقية، توغو، ترينيداد وتوباغو، الجمهورية التونسية، تركيا، تركمانستان، أوكرانيا، دولة الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، الأوروغواي، أوزبكستان، فيتنام، الجمهورية اليمنية، زامبيا وزيمبابوي.

شارك الأعضاء الخمسة المنتسبون في الجمعية، وهم: البرلمان العربي، والجمعية التشريعية لشرق إفريقيا (EALA)، وبرلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (PARLATINO)، والجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي للبحر الأسود (PABSEC)، والجمعية البرلمانية الفرانكوفونية (APF).

وكان من بين المراقبين ممثلون عن:

(1) منظمة الصحة العالمية (WHO)؛ (2) الجمعيات والرابطات البرلمانية: الاتحاد البرلماني الإفريقي (APU)، الجمعية البرلمانية الآسيوية (APA)، الرابطة البرلمانية للكومنولث (CPA)، منتدى البرلمان

\* للاطلاع على القائمة الكاملة بأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، راجع الصفحة 57



للمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى (FP-ICGLR)، الجمعية البرلمانية للدول الناطقة بالتركية (TurkPA)، الجمعية البرلمانية لاتحاد بيلاروسيا وروسيا الاتحادية؛ (3) اتحادات الأحزاب السياسية الدولية: الليبرالية الدولية (LI)، والاشتراكية الدولية؛ ولجنة تمثيل جمعية اتحاد ميانمار (CRPH).

ومن بين 1073 مندوباً حضروا الجمعية العامة، كان منهم 755 عضواً في البرلمان. وكان من بين هؤلاء النواب 52 من الرؤساء، و38 من نواب الرؤساء، و288 امرأة نائب برلمانية (38.1%) و193 (25.6%) من البرلمانيين الشباب.

وشكلت نسبة 38.1% من المندوبين من النساء (راجع الصفحة 138) رقماً قياسيماً. وكان الرقم القياسي السابق هو 32.9% من النساء المندوبات، وقد وصل إلى الضعف في عامي 2016 و2018. بالإضافة إلى 44 من أصل 133 وفداً (33.1%) كانت متوازنة بين الرجال والنساء (جندياً)، أي أنها تضم ما لا يقل عن 40% من الأعضاء من كل من الرجال والنساء (راجع القائمة في الصفحة 141). وكان هذا أعلى من 30 وفداً متوازناً بين الرجال والنساء (جندياً) (20.1%) في الجمعية العامة الـ 141. ومن بين 133 وفداً حاضراً، كان 129 وفداً منها مؤلفاً من مندوبين اثنين على الأقل. ومن بين هؤلاء، كانت ثمانية وفود تتألف من الرجال حصرياً (6.2%) ووفدين اثنين كانا مؤلفين من النساء حصرياً (1.6%). تمت معاقبة خمسة وفود في الجمعية العامة الـ 142 لتشكيلها حصرياً من ممثلين من الجندر نفسه وجمعيتين عامتين متاليتين.

### 3. منصة الفعالية الافتراضية

في كانون الثاني/يناير 2021، قررت اللجنة التنفيذية- في ضوء جائحة كوفيد- 19 المستمرة- أن تُعقد الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي افتراضياً. ويشمل برنامج الجمعية العامة اجتماعات الهيئات النظامية للاتحاد البرلماني الدولي، واعتماد القرارات، والمناقشات التفاعلية، وتقديم عروض الفيديو المسجلة مسبقاً، وانتخابات مختلف هيئات الاتحاد البرلماني الدولي، وكذلك اتخاذ القرارات من قبل المجلس الحاكم. وبالطريقة نفسها كما في الاجتماعات الشخصية للاتحاد البرلماني الدولي، يجب أن تكون الفعالية الافتراضية متاحة وشاملة وتوفر فرصة متكافئة لسماع أصوات جميع الأعضاء.

وعندما قامت الأمانة بتحليل متطلبات الاجتماع وقيود الموازنة والمواعيد النهائية الضيقة، تقرر بأن مجموعة من المنصات ستوفر أفضل الحلول. عُقدت اجتماعات لجنة الصياغة الأصغر واجتماعات المكتب واللجنة



التنفيذية على منصة زووم، واجتماعات اللجنة الدائمة الأولى على منصة تقديم الترجمة الفورية المتزامنة (SIDP)، وهي منصة انتربريفي. كما عقدت اجتماعات أكبر، امتدت على مدى ثلاثة أسابيع في أيار/ مايو، على منصة الفعالية الافتراضية (VEP) المخصصة للجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي.

وزودت منصة الفعالية الافتراضية (VEP) ذات العلامة التجارية المخصصة المشاركين المسجلين بنقطة دخول واحدة عبر الإنترنت إلى الجمعية العامة الـ 142. تمكن أعضاء البرلمان والمتحدثون الضيوف من الوصول إلى اجتماع ويبكس (WebEx) حيث أتاحت لهم أخذ الكلمة واستخدام ميزة الدردشة والاستماع إلى المناقشات بلغاتهم المفضلة.

وتابع المندوبون الذين ليس لديهم أدوار تحدث الجلسات الحية من خلال البوابة، حيث كانت تتوفر الترجمة الفورية أيضاً. وتحتوي منصة الفعالية الافتراضية على قسم لمقاطع فيديو عند الطلب مع تسجيلات لجميع الجلسات، بالإضافة إلى صفحة البرنامج، التي تضم: قسم الوثائق، السير الذاتية، ومقاطع الفيديو للمرشحين للشواغر في مختلف هيئات الاتحاد البرلماني الدولي.

وإن سهولة وصول المستخدم، ومركزية المعلومات ذات الصلة جميعها، والتكامل مع مختلف الأدوات الأخرى التي يستخدمها الاتحاد البرلماني الدولي مثل التطبيق الإلكتروني والواتس آب الخاصين بالجمعية العامة، جنباً إلى جنب مع تنوع خيارات تقديم المحتوى، كل ذلك جعل من منصة الفعالية الافتراضية "مكاناً" مناسباً للجمعية العامة الـ 142. وقد أظهرت الإحصاءات من خلال منصة الفعالية الافتراضية أن أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي تبنا التجربة الافتراضية بكل اندفاع. خلال أسبوع الجمعية العامة نفسه، إذ اتصل أكثر من 300 عضو برلماني من أكثر من 110 برلماناً يومياً بجلسات ويبكس، مع 800 مندوب آخرين يتابعون الإجراءات من خلال البث المباشر.

#### 4. مناقشة تفاعلية

قدم رئيس الاتحاد البرلماني الدولي المناقشة التفاعلية حول الموضوع العام: "التغلب على الوباء اليوم وبناء غد أفضل": دور البرلمان، ودعا الرئيس المنتخب حديثاً لمكتب النساء البرلمانيات، والرئيس المنتخب حديثاً لمجلس منتدى البرلمانين الشباب لأخذ الكلمة.

وعرضت السيدة ليسيا فاسيلينكو (أوكرانيا)، رئيس مكتب النساء البرلمانيات، مداوات مكتب ومنتدى النساء البرلمانيات بشأن التعافي المراعي للمنظور الجندري من جائحة كوفيد-19، مسلطة الضوء على أربع



نقاط رئيسية. أولاً، يجب على البرلمانات أن تسعى جاهدة لتحقيق المساواة الكاملة بين الرجال والنساء (الجنديرية) في عملية صنع القرار، وضمان القيادة الشاملة في كل من القطاعين العام والخاص بهدف وضع خطة طموحة ومراعية للمنظور الجندي والتعافي الأخضر.

وثانياً، يجب معالجة أوجه عدم المساواة بين الرجال والنساء (الجنديرية) في الاقتصاد التي أظهرتها الجائحة، من خلال وضع خطط حماية اجتماعية أقوى، وتوفير خدمات رعاية أطفال ميسورة التكلفة، ودعم قوي لاقتصاد الرعاية.

وثالثاً، يجب على البرلمانات مضاعفة جهودها لمنع جائحة الظل المتمثلة في زيادة العنف ضد المرأة والتصدّي لها، بما في ذلك عبر الإنترنت.

وأخيراً، يجب أن تكون البرلمانات نماذج لمراعاة المنظور الجندي، باعتبارها مجالات يمكن للمرأة أن تساهم فيها بشكل كامل، مع وضع سياسات صديقة للأسرة ومناهضة للتحرش، وخالية من القوالب النمطية، حيث يتم تحليل كل سياسة من منظور جندي.

وتحدثت **سعادة السيدة سحر النزار (جمهورية مصر العربية)**، رئيسة مجلس منتدى البرلمانين الشباب، عن الأعمال الأخيرة لمنتدى البرلمانين الشباب، مشيرة خصوصاً إلى الحملة التي أطلقها الاتحاد البرلماني الدولي مؤخراً / قل نعم للشباب في البرلمان.

ويهدف ضمان التعافي المستجيب للشباب من الجائحة، دعا المنتدى البرلماني إلى تشجيع زيادة الاستثمار في التعليم لضمان عدم إغفال أحد؛ وإيلاء مزيد من الاهتمام وزيادة فرص الوصول إلى الخدمات الصحية للشباب، ولا سيما الصحة العقلية والجنسية؛ وزيادة الاستثمار في تشغيل الشباب والحصول على الائتمان وتعزيز شبكات الرعاية الاجتماعية.

ولا يمكن ضمان تحقيق انتعاش أقوى وأكثر اتحاداً وأكثر مرونة إلا إذا تم الإبقاء على احتياجات ومصالح جيل الشباب على رأس جدول الأعمال.

وخلال المداولات التي تلت ذلك، شارك في النقاش 56 مشرعاً من البرلمانات الأعضاء، بما في ذلك 16 من رؤساء الهيئات واثنين من البرلمانين الشباب، بالإضافة إلى رئيس مكتب العضو منتسب ساهم في النقاش. كما عُرضت رسائل فيديو مسجلة مسبقاً من 13 برلماناً عضواً وعضو منتسب واحد. وقد توفرت [جميع الكلمات والبيانات](#) المقدمة إلى أمانة الاتحاد البرلماني الدولي، من أجل الجمعية العامة واللجان الدائمة، على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي.



## 5. مناقشات وقرارات اللجان الدائمة

### (أ) اللجنة الدائمة للسلام والأمن الدوليين

عقدت اللجنة الدائمة للسلام والأمن الدوليين جلستين افتراضيتين في 26 نيسان/ أبريل و 17 أيار/ مايو، برئاسة رئيسها السيد ج. أي. إيشانيز (إسبانيا).

وناقشت اللجنة خلال جلستها الأولى الموضوع العام للجمعية العامة الـ142، التغلب على الوباء اليوم وبناء غد أفضل: دور البرلمانات من منظور السلم والأمن، بهدف الإسهام في الإعلان الختامي للجمعية العامة. بعد مقدمة من المتحدث الرئيسي، السيد و. فرنانديز تارانكو، الأمين العام المساعد لدعم بناء السلم في الأمم المتحدة، أخذ الكلمة 17 برلماناً من 16 برلماناً عضواً للإعراب عن آرائهم. وعُرض خلال الجلسة مقطعاً فيديو: أحدهما عن العمل الذي قامت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) في أثناء تفشي جائحة كوفيد-19، والثاني حول المرأة والسلم والأمن للاحتفال بمناسبة مرور 20 عاماً على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325.

لم يتسنّ التفاوض بخصوص قرار الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن إزاء التهديدات والصراعات الناتجة عن الكوارث المرتبطة بالمناخ وعواقبها في جلسة عامة بسبب جائحة كوفيد-19. وفقاً لقواعد الإجراءات الخاصة بالدورات الافتراضية للجمعية العامة واللجان الدائمة، فوّضت لجنة صياغة لوضع الصيغة النهائية للقرار، وهو ما فعلته في اجتماع عقد في 22 نيسان/ أبريل 2021. وقد قامت لجنة الصياغة هذه، المكوّنة من المقررين المشاركين والبرلمانيين الذين رشحتهم المجموعات الجيوسياسية، وكذلك قام منتدى النساء البرلمانيات ومنتدى البرلمانيين الشباب بدراسة 130 اقتراحاً مقدماً من قبل 16 برلماناً عضواً لتعديل القرار. تم استلام 45 بالمئة من التعديلات الواردة قبل الموعد النهائي وتمت الموافقة على العديد من التعديلات الفرعية. وقُدّمت النسخة التي استعرضتها لجنة الصياغة بعد ذلك إلى جميع البرلمانات الأعضاء لاعتمادها من خلال إجراء الموافقة الضمنية.

وخلال جلستها الثانية، أُبلغت اللجنة بنتيجة إجراء الموافقة الضمنية لاعتماد القرار، وأحاطت علماً أنه قد اعتُبر بذلك معتمداً. كما أُبلغت أيضاً بالتحفظات التي أعربت عنها كل من الهند وتركيا بشأن القرار برقمته، وعلى نقاط وقرارات محددة من قبل بولندا وتايلند وجمهورية التشيك والصين ونيكاراغوا والمجر. وبعد ذلك أُجريت مناقشة قصيرة للسماح للأعضاء بشرح موقفهم من القرار أو كيف يعتزمون تنفيذه. وقدمت المناقشة السيدة ك. روث (ألمانيا)، المقررة المشاركة للقرار، التي أتاحت الفرصة لـ 10 برلمانيين لأخذ الكلمة.



وبعد ظهر يوم 27 أيار/ مايو، قُدم قرار اللجنة إلى الجمعية العامة في جلستها العامة والتي اعتمده بتوافق الآراء.

واجتمع مكتب اللجنة الدائمة في 13 نيسان/ أبريل لبحث الموضوع الآتي للجنة وبرنامج عملها. واستناداً إلى المقترحات التي صاغتها الأمانة في غياب مقترحات البنود الموضوعة من البرلمانات الأعضاء، وافق المكتب بالإجماع على أن يكون موضوع اللجنة الآتي: " **إعادة التفكير وإعادة صياغة نُهج عمليات السلام بهدف تعزيز السلم الدائم**". قُدِّم هذا الموضوع إلى الأعضاء لاعتماده عبر إجراء الموافقة الضمنية ولم يتلقَ أيّ اعتراضات. وأبلغ الرئيس اللجنة بهذا القرار خلال جلستها الأخيرة وأعلن أن السيدة ك. ويدغرين (السويد) قد تقدمت بنفسها كمقرر مشارك. وأضاف أن تعيين المقررين الآخرين سيتك لرييس الاتحاد البرلماني الدولي، وفقاً لقواعد اللجنة الدائمة. وفي الجلسة العامة للجمعية العامة المنعقدة في 27 أيار/ مايو، أحاطت الجمعية علماً باختيار البند الذي سيكون بالتالي موضوع قرار في الجمعية العامة الـ144، وتعيين مقرر مشارك واحد.

كما وافقت اللجنة في جلستها الأخيرة على برنامج عملها للجمعية العامة الـ 143 بناء على اقتراح المكتب. ووافقت على تركيز عملها على الأنشطة الآتية: عقد جلسة استماع مع خبراء حول موضوع قرارها المقبل وحلقتي نقاش. أولهما ستكون حول دور البرلمانات في معالجة مخاطر التضليل في عمليات نقل الأسلحة والثانية حول تطبيق مفاهيم الأمن التقليدية والبشرية في تقييم التهديدات الأمنية لابتكار طرق لتعزيز السلم على الصعيد العالمي.

واختتم عمل اللجنة بعرض تقديمي لعملية مراجعة الاستراتيجية الخمسية للاتحاد البرلماني الدولي. وعلى وجه الخصوص، أُبلغ أعضاء اللجنة بالطرق المختلفة التي يمكنهم من خلالها المشاركة في تلك العملية. ولاختتام الجلسة، عُرض مرة أخرى مقطع الفيديو الذي يبيّن عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال جائحة كوفيد-19.





عقدت اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة جلساتها في 27 نيسان/ أبريل و18 أيار/ مايو برئاسة السيدة ف. موزندا تسييتسي (زمبابوي). في الجلسة الأولى، التي عقدت بالاشتراك مع اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة، ناقشت الموضوع العام للجمعية التغلب على الوباء اليوم وبناء غد أفضل: دور البرلمانات. وترد تفاصيل المناقشة في تقرير اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة.

ونظراً لقيود الصيغة الافتراضية، قامت لجنة الصياغة بتنقيح مشروع قرار تعميم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الاستهلاك والإنتاج المسؤولان. تألفت لجنة الصياغة من أعضاء في البرلمان رشحتهم المجموعات الجيوسياسية، وممثلات من منتدى النساء البرلمانيات ومنتدى البرلمانيين الشباب؛ والمقررَيْن المشاركين، السيدة س. دينيكا (رومانيا) والسيد أ. جريفروي (بلجيكا). وقد نظروا في 88 تعديلاً قدمها 12 برلماناً عضواً. قُدم المشروع المنقح إلى الأعضاء لاعتماده من خلال إجراء الموافقة الضمنية، والذي قدم خلاله برلمانيو الهند ونيكاراغوا تحفظات على النص.

وفي جلستها الثانية، أحاطت اللجنة علماً بأن القرار قد اعتمد من خلال إجراء الموافقة الضمنية الخطية. كما أحاطت علماً بالتحفظات. عقدت اللجنة مناقشة حول موضوع كيف يمكن لقرار الاتحاد البرلماني الدولي أن يلهم ويوجه العمل البرلماني والإجراءات المتعلقة بالرقمنة والاقتصاد الدائري؟ أخذ الكلمة ممثلو ثمانية برلمانات. وسلطوا الضوء على أهمية القرار وضرورة تكثيف البلدان لجهودها في مجال الرقمنة وتعزيز الاقتصاد الدائري. كما تم التأكيد خلال المناقشة على أن قضايا مثل الخصوصية والتحديات المتعلقة بالتكنولوجيا وحقوق الإنسان قد أصبحت ذات أهمية متزايدة وينبغي النظر فيها في المستقبل.

ووافقت اللجنة على 10 ترشيحات لعضوية المكتب وردت من المجموعات الجيوسياسية. كما وافقت على ولاية ثانية لأعضاء المكتب من أرمينيا وهولندا والباكستان وتايلند، وأحاطت علماً بأن أعضاء المكتب من جمهورية العراق والمملكة المغربية لم يعربوا عن رغبتهم في مواصلة العمل لفترة ثانية.

ووافقت اللجنة على موضوع القرار الآتي بعنوان: "الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل تمكين لقطاع التعليم، بما في ذلك في أوقات الوباء". ووافقت اللجنة على ترشيح السيد س. باترا (الهند) والسيدة ه. جارفينين (فنلندا) كمقررَيْن مشاركين. كما وافقت على خطة عمل للجمعية العامة القادمة، التي تضمنت مناقشة حول موضوع القرار المقبل وحلقة نقاش حول موضوع تأثير تغير المناخ على الموارد الطبيعية: "كيف يمكن للبرلمانات أن تضمن الوصول الشامل إلى المياه وتوافرها؟"



وفي نهاية جلسة اللجنة، قامت السيدة ف. مارتونفي (مستشارة) بإطلاع الأعضاء على التحضيرات الجارية بخصوص استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي المقبلة.

#### (ج) اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

عقدت اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان جلسيتين في الفترة التي سبقت انعقاد الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي.

وفي 28 نيسان/ أبريل، اجتمعت اللجنة لمناقشة تأثير جائحة كوفيد-19 على الديمقراطية وحقوق الإنسان، وعلى عمل البرلمان. في 18 أيار/ مايو، أجرت اللجنة مناقشة تحضيرية حول موضوع القرار القادم/التشريع في جميع أنحاء العالم لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت. عينت اللجنة مقررًا مشاركًا ثالثًا للقرار، السيد ب. ليمجارونرات (تايلند)، لينضم إلى السيدة أ. جيركينز (هولندا) والسيدة ج. أودول (كينيا)، اللتين عُيِّنتا كمقررتين مشاركتين في الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي.

وانتخبت اللجنة في جلستها الأخيرة في 18 أيار/ مايو عدداً من الأعضاء الجدد في المكتب على أساس ترشيحات المجموعات الجيوسياسية.

#### (د) اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

اجتمعت اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة يومي 27 و 29 نيسان/ أبريل في جلسيتين افتراضيتين: عُقدت الجلسة الأولى بالتعاون مع اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة بشأن الموضوع العام للجمعية، وفي الجلسة الثانية نظر أعضاء اللجنة في آثار الإعلان الصادر في ختام الاجتماع الرفيع المستوى في أيلول/ سبتمبر 2020 للاحتفال بالذكرى السنوية الـ 75 للأمم المتحدة (UN75).

وفي 27 نيسان/ أبريل، شارك 75 عضواً برلمانياً في الاجتماع وحضره ما لا يقل عن 150 آخرين. وقد ظهرت ثلاث رسائل رئيسية: يجب أن يؤدي التعافي بعد كوفيد-19 إلى تغييرات منهجية؛ كانت الاقتصادات الخضراء والدائرية واقتصادات الرعاية أساسية للتنمية المستدامة مع كون الصحة أساس الرخاء الحقيقي؛ وقد سلطت جائحة كوفيد-19 الضوء على نقاط ضعف الحوكمة وأوجه عدم المساواة الصارخة داخل العديد من الدول وفيما بينها. أثر عدم المساواة في الحصول على اللقاحات على جميع البشر على هذا الكوكب، وليس فقط على أولئك الذين يعيشون في البلدان الفقيرة.



وفي 29 نيسان/ أبريل، شارك 45 عضواً برلمانياً إلى جانب ثلاثة سفراء بارزين للأمم المتحدة وممثل عن الأمين العام للأمم المتحدة. تضمنت الجلسة استطلاعاً حياً حول العناصر الرئيسة لإعلان الذكرى السنوية الـ 75 للأمم المتحدة خطتنا المشتركة. ويلزم اتباع نهج متعددة الأطراف للتصدي للجائحة والتصدي للتحديات الملحة مثل تغير المناخ. لا يمكن استعادة ثقة الناس في الحكومات وفي النظام متعدد الأطراف إلا من خلال المعالجة الفعالة للمشكلات على أرض الواقع.

## 6. اختتام الجمعية العامة

في ختام الجلسة الثانية والأخيرة للجمعية العامة في 27 أيار/ مايو، قال رئيس الاتحاد البرلماني الدولي إن الوثيقة الختامية بشأن الموضوع العام، التغلب على الوباء اليوم وبناء غد أفضل: دور البرلمانات كان واضحاً في دعوتها للبرلمانيين للعمل من أجل مستقبل لا يُغفل أحد. وقدمت الوثيقة دليلاً ملموساً على نجاح الجمعية العامة الافتراضية على الرغم من جائحة كوفيد-19. وقد تمكن البرلمانيون من الاستفادة القصوى من هذه الفرصة الفريدة لمناقشة القضايا المهمة وإيجاد الحلول والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإجراءات الملموسة للمستقبل.

ولخص السيد مارتين تشونونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، محتوى الوثيقة الختامية، التي يعتقد أنها تجسد بالكامل مداوات النقاش التفاعلي واللجان الدائمة ومنتدى النساء البرلمانيات ومنتدى البرلمانيين الشباب. وأقرت الجمعية العامة الوثيقة الختامية بالإجماع.

وأعرب الأمين العام عن ارتياحه الشخصي للطريقة التي جرت بها الجمعية العامة الافتراضية، والتي يعتقد أنها أظهرت أن الاتحاد البرلماني الدولي كان قادراً على التكيف وتحويل نفسه بنجاح استجابة لجائحة كوفيد-19. وشكر رئيس الاتحاد البرلماني الدولي وجميع المشاركين على مساهماتهم التي ستستخدم لتوجيه المراجعة الجارية لاستراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي الخمسية.

وفي كلمة الرئيس الختامية، أعرب عن شكره للبرلمانات الأعضاء على الموافقة على قواعد الإجراءات الخاصة، التي لولاها لما كان من الممكن عقد الجمعية العامة والاجتماعات ذات الصلة بشكل افتراضي. كانت الجمعية العامة الـ 142 فرصة مهمة للبرلمانيين ليُظهروا للعالم عملهم الدؤوب في مكافحة جائحة كوفيد-19، وتنشيط الاقتصاد ودفع حكوماتهم إلى اتخاذ الإجراءات الصحيحة لبناء مستقبل أفضل للجميع. ويجب أن تتواصل هذه الجهود، وفي الأشهر القادمة سوف تيسر من خلال المزيد من الاجتماعات والفعاليات الافتراضية التي ينظمها الاتحاد البرلماني الدولي. كما أعرب عن أمله في أن يتمكن أكبر عدد ممكن من الوفود من حضور المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات شخصياً في فيينا في أيلول/ سبتمبر 2021.



عُرضت رسالة مرئية من السيد وولفجانج سوبوتكا، رئيس المجلس الوطني النمساوي، يدعو فيها المندوبين إلى الحضور الشخصي للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات. وأعرب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي عن شكره مرة أخرى لجميع المشاركين على دعمهم ومشاركتهم، وأعلن اختتام الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي.

## الدورة 207 للمجلس الحاكم

### 1. اعتماد قواعد الإجراءات الخاصة للدورات الافتراضية للجمعية العامة واللجان الدائمة

في كانون الثاني/يناير 2021، أنشأت اللجنة التنفيذية فريق عمل لاقتراح قواعد إجراءات خاصة لتنظيم سير الدورات الافتراضية للجمعية العامة، واللجان الدائمة (الجمعية العامة الـ 142، والجمعيات العامة المستقبلية المحتملة التي ستعقد بشكل افتراضي)، تستند أساساً إلى قواعد الإجراءات الخاصة المعتمدة للدورة الافتراضية للمجلس الحاكم في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. أعدت قواعد الإجراءات الخاصة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع مستشار قانوني مستقل، البروفيسور ج. ل. بورسي من معهد جنيف العالي للدراسات الدولية والإنمائية- ووافقت عليها لاحقاً اللجنة التنفيذية في آذار/مارس 2021.

وبعد الموافقة عليها، قدمت اللجنة التنفيذية القواعد الخاصة إلى البرلمانات الأعضاء. بحلول الموعد النهائي المحدد، لم يعرب أي برلمان عضو في الاتحاد، عن اعتراضه على القواعد الخاصة. وبعد أن خلصت اللجنة التنفيذية إلى وجود دعم الأغلبية لقواعد الإجراءات الخاصة، اعتبرتها بحكم المعتمدة ورفعتها إلى المجلس الحاكم.

لذلك اعتمد المجلس رسمياً قواعد الإجراءات الخاصة، بالجلسات الافتراضية للجمعية العامة واللجان الدائمة. (راجع [الصفحة 102](#)).



## 2. رؤية رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، وتقرير عن أنشطته منذ الدورة الـ 206 للمجلس الحاكم

أحاط المجلس الحاكم علماً بأنشطة الرئيس الجديد، السيد **دوارتي باتشيكو**، منذ انتخابه في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، ورؤيته بخصوص المستقبل.

وشدد الرئيس على ضرورة العمل معاً كأساس للتنفيذ الناجح لأنشطة الاتحاد البرلماني الدولي، وأعرب عن اعتقاده بأن الشمولية أمر حاسم لتحقيق هذا الهدف، ولذلك ينبغي زيادة إشراك المجموعات الجيوسياسية في أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي، من أجل جعل المنظمة أكثر شمولاً، حيث إن جميع أعضاء الاتحاد ومساهماتهم لها القدر نفسه من الأهمية.

وقد أوضح الرئيس رؤيته حول النقاط الآتية: ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة، تعزيز رؤية الاتحاد البرلماني الدولي ومكانته، كعنصر فاعل مهم على الساحة الدولية؛ تعزيز المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان في جميع المناطق الجغرافية؛ تعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجنسانية)، وبين الشباب في السياسة؛ وتعزيز العضوية العالمية للاتحاد البرلماني الدولي.

واستندت أنشطة الرئيس إلى تلك الرؤية، وشملت حضور واحد وستين اجتماعاً وست زيارات رسمية خلال الأشهر الستة التي أعقبت انتخابه في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، على الرغم من القيود الناتجة عن جائحة كوفيد-19، وأشاد الرئيس بالبيئة المواتية التي وضعها الأمين العام وفريقه لدعمه في القيام بأنشطته. بعدئذٍ أخذ ممثلو الوفود الكلمة للاتفاق مع الرئيس بشأن القيم التي تنقلها رؤيته والاعتراف بجهوده لإعطاء زخم جديد للمنظمة، وتعهدوا بدعم تنفيذ مبادراته خلال فترة ولايته، حيث تتزايد التحديات بسبب جائحة كوفيد-19. ودعا أعضاء المجلس الحاكم، إلى مشاركة رؤيته مع البرلمانات الوطنية على هامش المزيد من الزيارات الإقليمية.

وبناءً على توصية اللجنة التنفيذية، وافق المجلس الحاكم على إنشاء جائزة كيرمر- باسي. كان الهدف من الجائزة أن تكون بمثابة حافز وتقدير رمزي للإجراءات الهامة التي يقوم بها البرلمانيون لصالح المواطنين.



### 3. التقرير السنوي للأمين العام عن التأثير على أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي في العام 2020

أحيط المجلس الحاكم علماً بتقرير الأمين العام، السنوي عن التأثير على أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي في العام 2020، وهو العام الذي شهد تغيير رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي، وعقد العديد من الاجتماعات الافتراضية بسبب القيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19.

ورحب المجلس الحاكم بالأدوات المحددة، التي طورتها الأمانة لمواجهة التحديات المرتبطة بالجائحة والتي أثرت خاصة على العديد من مجالات الاهتمام. وقد شملت المبادئ التوجيهية التصدي للعنف ضد المرأة، الذي كان يتزايد في أثناء الجائحة؛ ومذكرة توجيهية للبرلمانات بشأن حقوق الإنسان وكوفيد-19.

وفي السياق نفسه، رحب المجلس الحاكم بالجهود المتزايدة التي يبذلها الاتحاد البرلماني الدولي، لتعزيز الحوار والتي أثبتت أهميتها لمواجهة التحديات العالمية وإيجاد حلول دائمة، ولا سيما في فترة ما بعد كوفيد-19 المرنة.

كما أقر المجلس الحاكم، العديد من توصيات اللجنة التنفيذية، التي قُدمت بالفعل للموافقة عليها من خلال إجراء الموافقة الضمنية الخطية. وقد شملت هذه التوصيات:

- مذكرات تفاهم جديدة مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR)، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع؛
- اختصاصات وطرائق العمل للفريق العامل الجديد للاتحاد البرلماني الدولي المعني بالعلوم والتكنولوجيا؛
- تقرير مستشار مستقل حول الاستراتيجية الشاملة للشفافية والمساءلة والانفتاح للاتحاد البرلماني الدولي، والذي أعطى المجلس الحاكم بشأنه الضوء الأخضر للأمين العام، للمضي قدماً في تنفيذ التوصيات الرئيسية.

وشجع المجلس الحاكم، الجهود الجارية لتعزيز التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي، والأمم المتحدة، باعتبارهما وجهين لعملة واحدة، مما ساعد على إعطاء منظور برلماني للمناقشات بشأن القضايا العالمية.

وكان المجلس الحاكم، قد قيم التقدم المحرز في خارطة الطريق لتحديث استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي، للفترة من العام 2022، ولغاية 2026. وفي ضوء الالتزام البرلماني الأساسي بالدفاع عن مصالح المواطنين، وافق المجلس الحاكم على أنه يجب وضع الناس، بصورة الاستراتيجية وضرورة اتخاذ الترتيبات اللازمة حتى تكون الاستراتيجية جاهزة، للمصادقة عليها خلال الجمعية العامة المقبلة للاتحاد البرلماني الدولي، في



تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، كما هو مخطط لها وشملت تلك الترتيبات مساهمة البرلمانين في العملية من خلال، ردودهم على دراسة استقصائية صدرت مؤخراً.

وأعرب المجلس الحاكم عن شكره للأمين العام وفريقه للدعم القيم المقدم لما يجري.

وأقر المجلس الحاكم وأثنى على المرونة التي أظهرها كل من الاتحاد البرلماني الدولي، وأمانته العامة على الرغم من القيود الرئيسية التي واجهتها في العام 2020، ورحب وشجع التعاون الوثيق بين رئيس الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام، والذي كان دليلاً على وجود بيئة عمل صحية في قيادة المنظمة.

كما أشاد المجلس الحاكم، بموظفي الأمانة العامة لجهودهم الدؤوبة للحفاظ على سير الأعمال، لا سيما خلال الأوقات الصعبة للجائحة.

#### 4. انتخابات اللجنة التنفيذية وهيئات الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى

أجرى المجلس الحاكم عدداً من الانتخابات خلال دورته الـ 207.

أولاً، تم انتخاب معالي الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة) ممثلاً للمجموعة العربية في اللجنة التنفيذية، لمدة أربع سنوات تنتهي في نيسان/ أبريل 2025.

ثم أيد ترشيحات المجموعات الجيوسياسية المختلفة للهيئات الأخرى،

ثم شرع المجلس الحاكم، في إجراء سلسلة من عمليات التصويت لانتخاب أعضاء لجنة حقوق الإنسان للبرلمانين، ولجنة شؤون الشرق الأوسط، والتي انتُخب أعضاؤها بصفتهم الشخصية وبما يتماشى مع المتطلبات الجندرية المعتادة.

انتُخب الأعضاء التالية أسماؤهم لعضوية:

(أ) لجنة حقوق الإنسان للبرلمانين:

- السيد س. كوغولاقي (بلجيكا)

- السيد س. سبينجمان (كندا)

- السيد ب. مبوكو لاكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)

- السيدة ل. كوارتايل (إيطاليا)

- السيدة ك. أوربانو دي سوزا (البرتغال)



- السيدة ك. أسيان بيريرا (الأوروغواي)

(ب) لجنة شؤون الشرق الأوسط

- السيد ج. ميغليوري (إيطاليا)

- السيدة ر. كافاكي كان (تركيا)، التي انتُخبت من دون منافسة لتكون المرأة البرلمانية الوحيدة بين المرشحين.

## 5. النتائج المالية للعام 2020

نظر المجلس الحاكم في التقرير المالي والبيانات المالية المدققة للعام 2020. وقد أُعدت البيانات المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) كما دُججت حسابات الاتحاد البرلماني الدولي وصندوق المعاشات التقاعدية المغلق في مجموعة واحدة من البيانات المالية.

قُدّمت النتائج المالية للعام 2020 من قبل السيدة ك. ويديجرين (السويد)، رئيس اللجنة الفرعية للتمويل. وذكرت أن المدقق الخارجي الجديد قد أعرب لها عن دقة البيانات المالية وأنه تلقى دعماً مستمراً من فريق الشؤون المالية للاتحاد البرلماني الدولي. وكان إجراء التدقيق عن بعد، خارج الموقع، بسبب قيود السفر. وجد المدققون أن الاتحاد البرلماني الدولي منظمة سليمة ذات ضوابط داخلية قوية. خلال العام قيد المراجعة، زاد صافي الأصول بمقدار 1.7 مليون فرنك سويسري بسبب جائحة كوفيد-19 الذي أدى إلى إلغاء الاجتماعات الشخصية وتأجيلها. وقد انتهى الاستثمار في العام 2020 إلى أداء إيجابي بعد فترة صعبة واستمر في الارتفاع في العام 2021. وفي نهاية العام 2020، استقر صندوق رأس المال العامل عند 96 بالمئة من مستواه المستهدف.

وظلت المساهمات الطوعية والنفقات ذات الصلة مستقرة، وتقوم بلدان وشركاء جدد الآن بتقديم دعمهم إلى الاتحاد البرلماني الدولي. ولفت رئيس اللجنة الفرعية الانتباه إلى حقيقة أن ثلاثة أرباع المساهمات المقررة للعام 2021 قد سُددت بالفعل وشكر الأعضاء على التزامهم على الرغم من الأزمة العالمية. ومع ذلك، فقد زاد عدد الأعضاء الذين لديهم متأخرات في مساهماتهم المقررة، وهناك اثنا عشر عضواً معرضين حالياً لخطر التعليق المحتمل لحقوق عضويتهم في الاتحاد البرلماني الدولي في وقت لاحق من هذا العام. يجب أن تعمل جميع هيئات الاتحاد البرلماني الدولي معاً في بذل كل جهد ممكن لمنع ذلك.





وقدم تقرير المدقق الداخلي السيد أ. جريفروي (بلجيكا). وأعرب عن رأيه بأن الحسابات قد أظهرت انعكاساً حقيقياً وعادلاً للوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2020 وفقاً لجميع المعايير والقواعد الحالية. ولم يبدِ المدقق الخارجي أي تحفظات على البيانات المالية، مشيراً إلى جودة البيانات المالية وأكد أن جميع التوصيات السابقة قد نُفذت بالكامل. قُدمت توصيتان جديدتان، لمواصلة تصميم إطار تقييم مخاطر الاتحاد البرلماني الدولي لبيئة كوفيد-19، وموائمة شكل الإيضاح رقم 15 ليعكس وثيقة الموازنة بشكل أوثق. كانت النتيجة الإجمالية للعام 2020 هي زيادة احتياطات الاتحاد البرلماني الدولي. كان للإدارة المالية للاتحاد البرلماني الدولي أساس قوي قائم على الضوابط الداخلية، كما أن مركزه المالي سليماً.

واستكمل الأمين العام هذه التقارير بملخص عن حشد أموال التبرعات من أجل تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي. وكانت قاعدة التمويل بالتبرعات صلبة، كما أن هناك شركاء جدد يقدمون الدعم. ولقد كان هناك العديد من التعليقات من الحضور، هناؤا من خلالها اللجنة الفرعية للتمويل والأمانة العامة على النتائج الممتازة التي تحققت وعلى التزامهم بإدارة مالية قوية وفعالة. وكان الالتزام بالشفافية والمساءلة في العمليات المالية للاتحاد البرلماني الدولي موضع تقدير كبير.

ووافق المجلس الحاكم على الإدارة المالية للأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي وعلى النتائج المالية للعام 2020.

## 6. المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي

لقد تم تقييم المجلس الحاكم، من خلال الجهود المستمرة التي يبذلها الرئيس والأمين العام، لضمان العضوية العالمية للاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك عودة الكونغرس الأمريكي، ومع ذلك أشار إلى أنه يقع على عاتق البرلمانات الأعضاء، والمجموعات الجيوسياسية، اتخاذ الإجراءات المناسبة- أي الاعتماد على علاقتها مع قيادات البرلمانات غير الأعضاء- لتحقيق زيادة في مستوى العضوية. ومن هذا المنطلق، أعرب المجلس الحاكم، عن امتنانه لجهود السيد ن. منزور، رئيس الجمعية الوطنية في غويانا، وكذلك أمانة مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فيما يتعلق بالتواصل مع البرلمانات غير الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي، كما رحّب كذلك بدعم كل من أستراليا ونيوزيلندا، في تشجيع البرلمانات غير الأعضاء في المحيط الهادئ على الانضمام إلى الاتحاد البرلماني الدولي.



وفي ضوء الظروف الاستثنائية، التي حالت دون قيام مالي وزيمبابوي بدفع المتأخرات المستحقة عليهما، أذن المجلس الحاكم بالمشاركة، بكامل حقوقهما، في الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي. واطلع المجلس على أوضاع بعض البرلمانات، وصادق على التوصيات ذات الصلة التي قدمتها اللجنة التنفيذية على النحو الآتي:

وفيما يتعلق بالجمهورية اليمنية، وافق المجلس الحاكم على توصية اللجنة التنفيذية، بالاعتراف ببرلمان سيئون، كممثل للجمهورية اليمنية لدى الاتحاد البرلماني الدولي، وبما يتماشى مع اعتراف الأمم المتحدة بالحكومة التي كان هذا البرلمان متحالفاً معها، وشجعت لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين على مواصلة مراجعتها لقضايا البرلمانيين في الجمهورية اليمنية، وأصدرت تعليمات للأمين العام لدعم برلمان سيئون، في أن يصبح برلماناً مكتمل الأهلية.

وأيد المجلس الحاكم، توصية اللجنة التنفيذية بإرجاء أي قرار بشأن عضوية فنزويلا إلى الجمعية العامة المقبلة للاتحاد البرلماني الدولي، ريثما يُرَوِّد بتقرير يحتوي على معلومات مباشرة، جمعتها بعثة الاتحاد البرلماني الدولي إلى ذلك البلد.

وأعرب المجلس الحاكم، عن قلقه إزاء الحالة السياسية الجارية في ميانمار. وصادق المجلس الحاكم على توصية اللجنة التنفيذية بأن تدعو تضامناً مع شعب ميانمار، اللجنة التي تمثل برلمان الاتحاد (Pyidaungsu Hluttaw)، بصفة مراقب في جمعية الاتحاد البرلماني الدولي، كما طلب من الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي مواصلة مراقبة الوضع.

ووافق المجلس الحاكم على توصية اللجنة التنفيذية بشطب تايلند وبوروندي من قائمة البلدان المثيرة للقلق، في ضوء التطورات الإيجابية في تلك البلدان، لكنه أوصى بمواصلة العمل عن كثب مع البرلمانيين المعنيين وتقديم المساعدة التقنية لهما.



## 7. الاجتماعات البرلمانية الدولية المستقبلية

وافق المجلس على قائمة الاجتماعات المستقبلية والأنشطة الأخرى، التي ستمول من الموازنة العادية للاتحاد البرلماني الدولي ومن المصادر الخارجية. (راجع الصفحة 143).

ووافق المجلس على توصية اللجنة التنفيذية، بناءً على طلب برلمان رواندا، بتأجيل اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي المقرر عقده في كيغالي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2021 إلى تشرين الأول/ أكتوبر 2022 وذلك في ضوء عدم التأكد المستمرة فيما يتعلق بعقد الاجتماع بالحضور الشخصي، بسبب جائحة كوفيد-19، ومن هذا المنطلق، طلب المجلس الحاكم من الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، تقديم مقترحات بديلة لعقد الجمعية العامة الـ 143، في خريف العام 2021 بأقرب وقت ممكن.

وتمشياً مع حال عدم التأكد المستمر بسبب الجائحة، وبالنظر إلى فوائد الاجتماعات الشخصية، كلف المجلس الحاكم الأمين العام بمواصلة استكشاف إمكانات عقد اجتماعات هجينة.

ووافق المجلس الحاكم على توصية اللجنة التنفيذية، لعقد الجمعية العامة الـ 144 في إندونيسيا خلال الفترة من 20 إلى 24 آذار/ مارس 2022.

## 8. تقارير الهيئات العامة واللجان المتخصصة

أحيط المجلس الحاكم، علماً بالتقارير المتعلقة بأنشطة منتدى النساء البرلمانيات، ولجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، ولجنة شؤون الشرق الأوسط، ولجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، والفريق الاستشاري المعني بالصحة، ومنتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي، والفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

وأيد المجلس البيان المتعلق بالعمل البرلماني، الداعم لإنهاء حالات انعدام الجنسية الصادر عن لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، والبيان بمناسبة اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى للعام 2021، بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، الصادر عن الفريق الاستشاري المعني بالصحة، وبيان حول الجمهورية اليمنية الصادر عن لجنة شؤون الشرق الأوسط. (الصفحات 99 و 95 و 101).

ووافق المجلس على ثمانية قرارات تتعلق بـ 152 برلماناً قدمتها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، واطلع المجلس على تحفظات وفود جمهورية مصر العربية، وتركيا وزيمبابوي بشأن القضايا في بلدانهم، وتعليقات دولة فلسطين على قضاياها.



## الدورة الـ 285 للجنة التنفيذية

### 1. المناقشات والقرارات

عقدت اللجنة التنفيذية دورتها الـ 285 على مدار سبع جلسات تقريباً، في 18 و22 كانون الثاني/يناير، و8 شباط/فبراير، و22 آذار/مارس، و9 و19 نيسان/أبريل، و19-20 أيار/مايو 2021 على التوالي.

وترأس رئيس الاتحاد البرلماني الدولي الاجتماعات وشارك الأعضاء الآتية أسماؤهم في جلسة واحدة على الأقل:

السيد د. ماكجوينتي (كندا)، والسيد ج. غالي نغوتي (تشاد)، والسيد ج. ب. ليتيلير (تشيلي)، والسيد تشين غومين (الصين)، والسيد ر. رباني (الباكستان)، والسيدة أ. د. ميرغان كانوتي (السنغال)، السيد م. غروجيك (صربيا)، السيدة ك. ويدغرين (السويد)، السيدة ل. فيلمان ريبيل (سويسرا)، السيدة ب. كرايريكش (تايلند)، السيدة ي. أنياكون (أوغندا)، والسيدة ب. أرغيمون (الأوروغواي)، والسيد أ. سعيدوف (أوزبكستان)، والسيد ج. ف. ن. موديندا (زيمبابوي) والسيدة س. كيهيكا (كينيا) بصفتها رئيسة مكتب النساء البرلمانيات والسيد م. بوبا (سورينام) بصفته رئيس مجلس منتدى البرلمانيين الشباب. وتغيّب معالي الدكتور علي عبد العال (جمهورية مصر العربية) عن الاجتماع.

وحضر الأمين العام جميع الجلسات بمساعدة موظفي الأمانة العامة حيثما كان ذلك مناسباً. حضرت السيدة ف. مارتونفي (مستشارة استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي) جلسة 19 نيسان/أبريل.

وأحاطت اللجنة التنفيذية علماً بتقرير أعده الرئيس عن رؤيته للاتحاد البرلماني الدولي، ولا سيما آماله في إمكانية عقد جمعية عامة افتراضية في النصف الأول من العام 2021، وأنه يمكن تحسين رؤية الاتحاد البرلماني الدولي، كما أنه يمكن زيادة تعزيز الروابط مع الأمم المتحدة ووصول الاتحاد البرلماني الدولي إلى العضوية العالمية.

واتفق أعضاء اللجنة التنفيذية مع رؤية الرئيس وتعهدوا بدعمها. وأوصوا بأن يواصل الاتحاد البرلماني الدولي تعزيز قيمه الأساسية وتطويرها، بما في ذلك السلم والديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الرجال



والنساء (الجنديرية) وتمكين الشباب والتعددية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. واقترحوا أن تضع الأمانة برنامج اجتماعات للمجموعات الجيوسياسية واللجان الدائمة حتى ولو تعذر عقد جمعية عامة كاملة، حيث كان من المهم إشراك البرلمانين محلياً وإقليمياً بهدف تعزيز عمل الاتحاد البرلماني الدولي.

وأعربت اللجنة التنفيذية عن اعتقادها أنه في ضوء رؤية الرئيس، يجب على الاتحاد البرلماني الدولي أن يتبنى نهجاً محوره الناس، وفعّالاً من حيث التكلفة، وموجهاً نحو تحقيق النتائج. ومن هذا المنطلق، اقترحت اللجنة أن يؤدي الاتحاد البرلماني الدولي دوراً رائداً في: مكافحة جائحة كوفيد-19 من خلال حشد جميع الموارد من أجل استجابة هادفة وقائمة على العلم وتعزيز التضامن والتعاون الدوليين؛ وتعزيز السلم والتنمية؛ وتلبية احتياجات البلدان النامية، ولا سيما البلدان الإفريقية؛ وتحويل تنوع العالم إلى مصدر إلهام دائم للتقدم البشري. يجب أن تكون رؤية المنظمة جديرة بثقة الناس، حيث يعمل جميع المعنيين معاً كفريق واحد.

اطلعت اللجنة التنفيذية على خطط عقد الجمعية العامة الـ 142 بشكل افتراضي، وعقدت اجتماعاً للفريق العامل لدراسة قواعد الإجراءات الخاصة بالجلسات الافتراضية للجمعية العامة واللجان الدائمة. ورحبت اللجنة التنفيذية بالمقترحات التي قدمها رئيس الفريق العامل السيد مودندا، رئيس برلمان زيمبابوي، ونقحتها كذلك. وأقرت اللجنة التنفيذية لاحقاً قواعد الإجراءات الخاصة وأوصت بتقديمها إلى البرلمانات الأعضاء للموافقة عليها من خلال إجراء الموافقة الضمنية الخطية.

ووافقت اللجنة التنفيذية على خارطة طريق لتحديث استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026 في 22 كانون الثاني/يناير وعقدت مناقشة مستفيضة في 19 نيسان/أبريل بهدف حشد مساهمات من الأعضاء في العملية.

ودرست اللجنة التنفيذية مذكرة تفاهم بين الاتحاد البرلماني الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووافقت عليها.

وأيدت اللجنة التنفيذية الاختصاصات المقترحة للفريق العامل المعني بالعلوم والتكنولوجيا.

ووافقت اللجنة التنفيذية على اقتراح من الرئيس بتأسيس جائزة كريم-باسي، التي ستمنح سنوياً لعضو برلماني أو مجموعة من البرلمانين الذين قدموا مساهمة بارزة في الدفاع عن أهداف الاتحاد البرلماني الدولي وتعزيزها وكذلك أولئك الذين ساهموا في العمل نحو عالم أكثر اتحاداً وعدالة وأماناً واستدامة وإنصافاً. وأيدت اللجنة التنفيذية القواعد والطرائق المقترحة للجائزة ورفعتها إلى المجلس الحاكم.



وناقشت اللجنة التنفيذية قائمة الاجتماعات البرلمانية المستقبلية، وأحاطت علماً بالصعوبات التي تواجه تنظيم الجمعية العامة الـ 143 في كيغالي، رواندا في تشرين الثاني/ نوفمبر 2021 بسبب جائحة كوفيد-19 المستمرة. وأعربت اللجنة التنفيذية عن رغبتها في عقد جمعية عامة هجينة في خريف العام 2021 إذا لم تتمكن الجمعية العامة في كيغالي من المضي قدماً كما هو مخطط لها.

ودرست اللجنة التنفيذية تقرير التأثير للعام 2020 واستمعت إلى تقرير من الأمين العام حول أنشطة المنظمة. وهنأت اللجنة التنفيذية الأمين العام والأمانة العامة على هذا العام الناجح، ولا سيما في ظل الظروف الصعبة للجائحة.

## 2. المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي وحال بعض البرلمانات

عرض الأمين العام مذكرة حول وضع العضوية العالمية كما هي حالياً. وكان القصد من المذكرة أن تكون بمثابة دعوة لاتخاذ إجراءات أقوى ليس فحسب من قبل اللجنة التنفيذية ولكن أيضاً من قبل المجلس الحاكم وعموم الأعضاء. لا ينبغي أن تكون العضوية العالمية موجودة فحسب من حيث العدد ولكن أيضاً من حيث النوعية، أي المشاركة النشطة في عمل المنظمة.

وشهد الاتحاد البرلماني الدولي زيادة كبيرة في عضويته في السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت من 155 إلى 179 برلماناً عضواً منذ العام 2010. ويمكن أن تُعزى الزيادة إلى حقيقة أن المجتمع البرلماني العالمي يعتبر الاتحاد البرلماني الدولي أكثر أهمية. ومع ذلك، كان من المهم توسيع العضوية بشكل أكبر واحتضان مجمل البرلمانات في جميع أنحاء العالم. من بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة، كان الاتحاد البرلماني الدولي يفتقر إلى 14 منها. ومن بين هذه الدول عدد قليل من الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي، وعضوان مؤسسان: ليبيريا والولايات المتحدة. وقد ناقشت اللجنة التنفيذية وضع الكونغرس الأمريكي بشكل مطول، مؤكدة على أهمية وجود مثل هذا اللاعب الرئيسي في الاتحاد البرلماني الدولي. لم تكن ليبيريا قادرة على التشارك مع الاتحاد البرلماني الدولي نتيجة لعدم الاستقرار السياسي. ومع ذلك، كان الاتحاد البرلماني الدولي دؤوباً في جهوده لاستعادة البلد. كان من المأمول أن تتمكن بعض الجهات الفاعلة في الشرق الأوسط من المساعدة في العلاقات مع البرلمان الليبيري.

وأحاطت اللجنة التنفيذية علماً بعدد من الإجراءات المشجعة التي اتخذت بهدف دعم العضوية العالمية. وشمل ذلك صندوق التضامن البرلماني، الذي أنشأه الاتحاد البرلماني الدولي لدعم البرلمانات غير الأعضاء التي ترغب في حضور اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي. كما نظم الاتحاد البرلماني الدولي ندوات



إعلامية منتظمة دعي إليها البرلمانات غير الأعضاء حتى يتمكنوا من التعرف على مزايا عضوية الاتحاد البرلماني الدولي.

ورحبت اللجنة التنفيذية بقائمة التوصيات العامة الواردة في المذكرة الهادفة إلى تحقيق العضوية العالمية وشجعت على تنفيذها. وشملت هذه التوصيات: إدراج العضوية العالمية كقضية معيارية على جدول أعمال الرئيس والأمين العام؛ وتنظيم مشاورات افتراضية بين الرئيس والأمين العام وقيادة تلك البرلمانات المتأخرة عن سداد التزاماتها؛ ووضع برنامج زيارات الرئيس والأمين العام بدعم من اللجنة التنفيذية والمجلس الحاكم؛ وتنظيم أنشطة محددة في البلدان المعنية، بما في ذلك برامج بناء القدرات؛ ومراجعة أساليب صندوق التضامن البرلماني لجعله أكثر مرونة وفعالية في تعزيز العضوية العالمية.

وناقشت اللجنة التنفيذية باستفاضة الوضع في فنزويلا على مدار جلساتها السبع. في 9 نيسان/ أبريل، وافقت اللجنة التنفيذية على تأجيل قرارها بشأن عضوية فنزويلا في الاتحاد البرلماني الدولي إلى أن يتم القيام بعثة إلى البلد ويقدم الوفد تقريراً عن النتائج التي توصل إليها. في 19 نيسان/ أبريل، وافقت اللجنة التنفيذية على مسودة الاختصاصات لمثل هذه البعثة المقرر إجراؤها في أيار/ مايو.

ووافقت اللجنة التنفيذية لاحقاً على إبلاغ المجلس الحاكم بأنه لم يكن من الممكن القيام بالمهمة قبل الجمعية العامة الـ 142 كما كان مقرراً في البداية، حيث كانت هناك حاجة تدعو إلى التحضير بعناية شديدة، بما في ذلك من حيث تحديد تشكيل الوفد وتحديد الخبراء في الانتخابات للانضمام إلى البعثة (كانت المناقشات جارية في هذا الصدد مع مؤسسة كوفي عنان). في غضون ذلك، لن يحضر أي وفد من فنزويلا الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي. كان من المتوقع أن يتلقى المجلس الحاكم تقرير بعثة الاتحاد البرلماني الدولي إلى فنزويلا في دورته الـ 208 في تشرين الثاني/ نوفمبر 2021.

وناقشت اللجنة التنفيذية الوضع في ميانمار وقررت عدم التوصية بتعليق عضوية ميانمار في الاتحاد البرلماني الدولي، لأن هذا سيعني في جوهره الاعتراف بالانقلاب العسكري الذي وقع في كانون الثاني/ يناير 2021. ستتم دعوة اللجنة التي تمثل جمعية اتحاد ميانمار (CRPH)، التي تضمنت برلمانيين منتخبين بحرية إلى حضور الجمعية العامة الـ 142 بصفة مراقب.

واستمعت اللجنة التنفيذية إلى تقرير من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين حول مختلف القضايا قيد النظر في تركيا، وكذلك استجابة الوفد التركي إلى الاتحاد البرلماني الدولي. اعتمدت اللجنة التنفيذية عدداً من إجراءات المتابعة، وتحديدًا الاستمرار في مراقبة الوضع في تركيا عن كثب، ولجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين لمواصلة جهودها



فيما يتعلق بالقضايا قيد النظر، وقيام البرلمانات الأعضاء بإثارة قضايا حقوق الإنسان في ارتباطاتهم الثنائية أو من خلال منصات أخرى مناسبة.

ودرست اللجنة التنفيذية الوضع في الجمهورية اليمنية ووافقت على الاعتراف بمجلس النواب في سيئون كمثل شرعي للجمهورية اليمنية لدى الاتحاد البرلماني الدولي. كما اتفقت اللجنة التنفيذية على عدة إجراءات متابعة، وتحديدًا تشجيع المشاركة التعددية للجمهورية اليمنية في الاتحاد البرلماني الدولي على أساس الانتخابات البرلمانية للعام 2003، لبذل الجهود لتسهيل حل النزاع اليمني من خلال العمل البرلماني، لإثارة الوضع في الجمهورية اليمنية وقضايا حقوق الإنسان في الارتباطات الثنائية أو من خلال المنصات المناسبة الأخرى، ولتشجيع دعم الجهود الإنسانية في البلاد.

كما نظرت اللجنة التنفيذية في حالة بعض البرلمانات الأخرى التي لم تكن تعمل (هايتي وجمهورية السودان)، والتي كانت تعاني من أزمة سياسية كبيرة (تشاد ودولة ليبيا ومالي) أو التي كانت تمر بأزمات سياسية أخرى (بوليفيا، بوروندي، كمبوديا، غينيا- بيساو وقيرغيزستان ودولة فلسطين وجنوب السودان والجمهورية العربية السورية وتايلند). ووافقت اللجنة التنفيذية على أن الأوضاع في بوروندي وتايلند قد تحسنت إلى الحد الذي يمكن الآن من شطبها من قائمة البرلمانات التي تتم مراقبتها عن كثب.

### 3. المسائل المالية

استمعت اللجنة التنفيذية إلى تقرير السيدة ك. ويدغرين، رئيسة اللجنة الفرعية للتمويل، التي أوصت بالبيانات المالية للعام 2020 وتقرير التدقيق الخارجي للجنة التنفيذية للموافقة عليها.

واجتمعت اللجنة الفرعية للتمويل في 18 أيار/ مايو 2021 لإعداد وتسهيل دراسة اللجنة التنفيذية للمسائل المالية والمتعلقة بالموازنة. وقد فحصت بعناية جميع الوثائق المالية بما في ذلك النتائج المالية وتقرير المدقق الخارجي والوضع المالي الحالي وتحديث التمويل الطوعي. وكان من دواعي سرورها أن تلاحظ من الرأي الإيجابي للتدقيق والتقرير المقدم من المدقق الخارجي الجديد (المراقب المالي والمدقق العام للهند) بأن الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي سليم، وأن ضوابطه الداخلية قوية وأن حسابات الاتحاد البرلماني الدولي كانت مرة أخرى متوافقة وبشكل كامل مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد ارتفع صافي الأصول بمقدار 1.7 مليون فرنك سويسري، مع تفسير الفائض التشغيلي بتأثير جائحة كوفيد-19 على تكاليف السفر والاجتماعات والتشغيل بعد إلغاء أو تأجيل اجتماعات معينة خلال العام. واختتم أداء الاستثمار بشكل إيجابي وبلغ صندوق رأس المال العامل 96 بالمئة من مستواه المستهدف. ولفت رئيس اللجنة الفرعية





الانتباه إلى حقيقة أن متأخرات الاشتراكات المقررة على الأعضاء كانت أعلى مما كانت عليه في السنوات السابقة، وطلب من المجموعات الجيوسياسية أن توجه انتباه الأعضاء إلى مسؤوليتهم عن سداد مستحقاتهم. وقد لاحظت اللجنة الفرعية الاتجاهات الإيجابية في تعبئة المساهمات الطوعية. وهي تتطلع إلى تحضيراتها لموازنة العام 2022 بمجرد أن تحدد اللجنة التنفيذية ركائز الاستراتيجية الجديدة. وشكرت اللجنة التنفيذية للجنة الفرعية والأمانة العامة على العمل المنجز وأوصت بأن يوافق المجلس الحاكم على الإدارة المالية للاتحاد البرلماني الدولي والنتائج المالية للعام 2020.

#### 4. المسائل المتعلقة بالأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي

تم إبلاغ اللجنة التنفيذية عن تنقلات الموظفين وترقياتهم.

### منتدى ومكتب النساء البرلمانيات

عُقدت الدورة الـ 31 لمنتدى النساء البرلمانيات بشكل افتراضي يومي 10 و12 أيار/ مايو 2021. وجمعت 78 مشاركاً، من بينهم 57 مندوباً من 34 دولة. ومن بين البرلمانيين الذين حضروا المنتدى كان هناك 53 امرأة و4 رجال.

وترأست رئيسة مكتب النساء البرلمانيات، السيدة س. كيهيكا (كينيا)، الدورة الـ 31 للمنتدى. افتتح رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، السيد د. باتشيكو، الدورة ورحب بالمشاركين.

ومن خلال المساهمة في المناقشة العامة للجمعية حول الموضوع العام التغلب على الوباء اليوم وبناء غد أفضل: دور البرلمانات، تشارك المشاركون في مناقشة تفاعلية حول الأبعاد الجندرية لجائحة كوفيد-19 والتعافي المراعي للمنظور الجندري بعد كوفيد-19. دعا المشاركون إلى المشاركة المتساوية للمرأة في صنع القرار وحثوا البرلمانات على إعطاء الأولوية للإجراءات البرلمانية التي تشمل النساء- من الفئات المهمشة أيضاً- في تصميم وتنفيذ سياسات الإغاثة والإنعاش الاقتصادية؛ وتهدف إلى اعتماد تدابير لإعادة إدماج



المرأة في سوق العمل ومعالجة فجوة الأجور بين الرجال والنساء؛ وتضمن الوصول إلى رعاية الأطفال بأسعار معقولة؛ وتعزز الاستثمار طويل الأجل في أنظمة الحماية الاجتماعية لجميع النساء، بما في ذلك النساء في القطاع غير الرسمي؛ وتضمن منع العنف ضد النساء والفتيات وتوفير الخدمات الأساسية لحماية الناجين ودعمهم.

كما بحث المنتدى مشروع القرارين المدرجين على جدول أعمال الجمعية العامة الـ 142 وإدراج منظور جندي في كل منهما. قدمت السيدة ك. روث (ألمانيا)، المقررة المشاركة لمشروع القرار الذي نظرت فيه اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، لمحة موجزة عن مشروع القرار الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن إزاء التهديدات والصراعات الناتجة عن الكوارث المرتبطة بالمناخ وعواقبها. وأوضحت السيدة كيهيكا، نيابة عن المكتب، كيف تم دمج منظور جندي في القرار.

وأطلعت السيدة س. دينيكا (رومانيا)، المقرر المشارك لمشروع القرار المعنون تعميم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الاستهلاك والإنتاج المسؤولان، الذي نظرت فيه اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، المشاركين على القرار. نيابة عن المكتب، قدمت سعادة الأستاذة هدى بنت عبد الرحمن الخليسي (المملكة العربية السعودية) لمحة عامة عن كيفية تعميم مراعاة المنظور الجندي في القرار. وعرضت السيدة ج. أودول (كينيا)، المقررة المشاركة للجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان، موضوع قرار اللجنة المقبل المعنون التشريع في جميع أنحاء العالم لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت للنظر فيه في الجمعية العامة الـ 143. وعقب مناقشة حول هذا الموضوع، اقترح المنتدى تبادل الاعتبارات الجنديرية الأولية مع المقررين المشاركين لمشروع القرار القادم.

وعقد المنتدى حلقة نقاش بعنوان *جيل المساواة في البرلمانات ومن خلالها*. وركزت المناقشة على دور البرلمانات في تحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجنديرية)، مع التركيز على تمكين الشباب والفتيات المراهقات وقيادتهم. افتتح الحوار بعروض قدمتها السيدة ل. بانيرجي (المنسقة التنفيذية لمنتدى جيل المساواة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والسيدة ه. فاسكونسيلوس (المكسيك)، والسيدة ك. لوبيز كاسترو (المكسيك)، وخيساني (موريشيوس)، من دعاة تمكين الشباب. تناول المشاركون دور الاتحاد البرلماني الدولي كقائد مشارك لتحالف العمل التابع لجيل المساواة بشأن الحركات والقيادة النسوية، وكيف يمكن للبرلمانات تعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجنديرية) في السياسة وضمان وجود مجموعات متنوعة من القيادات الشابة في جميع مجالات صنع القرار. كما نوقشت استراتيجيات لإلغاء القوانين التمييزية والدفع باتجاه تشريعات جديدة تضمن حقوق



المرأة والمساواة بين الرجال والنساء (الجنديرية)، فضلاً عن تحقيق الموازنة المراعية للمنظور الجندي والقضاء على العنف القائم على الجندر في كل من السياسة والحياة المنزلية.

وانتخب المنتدى ممثلين لملء نصف مقاعد الممثلين الإقليميين والشواغر الأخرى في مكتب النساء البرلمانيات. ونظراً لعدم إجراء الانتخابات في العام 2020 بسبب الجائحة، قرر المنتدى تمديد فترة ولاية الممثلين الإقليميين الذين كان من المقرر أن تنتهي مدة ولايتهم في العام 2022 بما يتماشى مع قواعد المنتدى.

وبناءً على اقتراح المكتب، انتخب المنتدى أيضاً السيدة ل. فاسيلينكو (أوكرانيا) لشغل منصب الرئيس، وسعادة السيدة هالة رمزي فايز (مملكة البحرين) لمنصب النائب الأول لرئيس مكتب البرلمانيات. وظل منصب النائب الثاني للرئيس شاغراً وسيتم ملؤه عندما يجتمع المكتب والمنتدى مرة أخرى في الجمعية العامة الـ 143.

## منتدى ومجلس منتدى

### البرلمانيين الشباب التابع للاتحاد البرلماني الدولي

انعقد منتدى البرلمانيين الشباب يومي 13 و 17 أيار/ مايو 2021. وترأسه رئيس المنتدى السيد م. بوبا (سورينام). وجمع 46 مشاركاً، بما في ذلك 40 مندوباً من 24 دولة. وشارك في المنتدى 20 امرأة و 20 رجلاً.

وإذناً بداية فصل جديد في النهوض بمشاركة الشباب، وتنفيذ قرار الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2010 مشاركة الشباب في العملية الديمقراطية، أطلق المنتدى تقرير الاتحاد البرلماني الدولي الرابع بعنوان مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية وحملة الاتحاد البرلماني الدولي /قل نعم للشباب في البرلمان!

وشدد المشاركون على أن الشباب هم جزء أساسي من أي ديمقراطية وأن من حقهم إشراكهم في صنع القرار السياسي. وأشادوا بالدور الذي يؤديه الشباب في دعم كبار السن والفئات الضعيفة الأخرى ومواجهة المعلومات المضللة خلال جائحة كوفيد-19 بالإضافة إلى تعزيز الديمقراطية والعمل المناخي ومكافحة العنصرية والإقصاء. ونظروا في الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي السابع للبرلمانيين الشباب، الذي عقد في 28 و 29 نيسان/



أبريل 2021، ووافقوا على أن تكون كمساهمة من منظور الشباب في الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي. وعلاوة على ذلك، فقد شددوا على أهمية زيادة الاستثمارات في القطاعات التي أثرت على تمكين الشباب واحتشدوا وراء المشاركة المركزية للشباب والشابات في القرارات أثناء الجائحة وفي أعقابها.

ووافق المنتدى على ترشيحات المجموعات الجيوسياسية لعضوية مجلس منتدى البرلمانين الشباب للفترة 2021-2023 وانتخاب المجلس الجديد لسعادة السيدة سحر البزار (جمهورية مصر العربية) رئيساً جديداً لمجلس منتدى البرلمانين الشباب.

واستعداداً للجمعية العامة الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي، عين المنتدى السيد ي. ليخت (ألمانيا) لإعداد تقرير مراجعة للشباب، بهدف الإسهام بمنظور شبابي في مشروع القرار الذي ستعقد فيه اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان بعنوان التشريع في جميع أنحاء العالم لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت.

وانعقد مجلس منتدى البرلمانين الشباب في 10 آذار/ مارس و6 أيار/ مايو و14 أيار/ مايو 2021، ونظر في وسائل إبقاء أعضاء المجلس المنتهية ولايتهم مشاركين في عمله ووافق على اقتراح مراجعة تعريف "البرلماني الشاب" من خلال تخفيض الحد الأدنى للسن المطبق حالياً.



## الهيئات الفرعية للمجلس الحاكم

### 1. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

عقدت اللجنة دورتها الـ165 بشكل افتراضي في 6 و 7 و 10 و 11 أيار/ مايو لأربع جلسات مدة كل منها ثلاث ساعات. وواصلت اللجنة تبادل وجهات النظر خطياً حتى 21 أيار/ مايو، وهو اليوم الذي اعتمدت فيه قراراتها.

وشارك كل من السيد ن. باكو- أريفاري (بنين)، الرئيس، السيدة أ. رينوسو (المكسيك)، نائب الرئيس، معالي السيد علي عبد الله العرادي (دولة البحرين) والسيدة ل. دومون (فرنسا) والسيد أ. كاروني (سويسرا) في الدورة الـ165 للجنة.

وبحثت اللجنة، في دورتها، حالة 170 برلمانياً (158 رجلاً و12 امرأة) في 13 بلداً، تتعلق 4 منها بشكاوى جديدة تخص 22 برلمانياً. كما عقدت اللجنة خمس جلسات استماع مع السلطات وأصحاب الشكاوى والأطراف المعنية الأخرى.

وقدمت اللجنة قرارات إلى المجلس الحاكم لاعتمادها بشأن 152 برلمانياً من البلدان الآتية: جمهورية مصر العربية ودولة ليبيا وميانمار والفلبين وتركيا والجمهورية اليمنية وزيمبابوي.

### 2. لجنة شؤون الشرق الأوسط

عقدت اللجنة جلستين افتراضيتين، في 14 نيسان/ أبريل و10 أيار/ مايو 2021. حضر رئيس اللجنة، السيدة س. عطا اللهجان (كندا)، وسعادة السيدة فوزية بن باديس (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، والسيد ه. جوليان لافيير (فرنسا)، وسعادة السيد عزام الأحمد (دولة فلسطين) والسيدة ه. مارتينز (البرتغال) والسيد ل. ويرلي (سويسرا) حضروا كلا الجلستين. وحضر السيد علي أحمد جامع (جمهورية الصومال الفيدرالية) جلسة 14 نيسان/ أبريل. وحضرت سعادة السيدة اقبال مازي (جمهورية العراق) والسيد أ. ديتخت (إسرائيل) جلسة 10 أيار/ مايو. كما حضر الجلسات السيد مارتن تشونغونغ (الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي)، والسيد مختار عمر (كبير المستشارين للأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي)، والسيدة ج. فانيان (مستشارة السلم والأمن في الاتحاد البرلماني الدولي)، والسيدة م. هيرميس (فريق الاتحاد البرلماني الدولي للسلم والأمن ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف).



وبحث أعضاء اللجنة الوضع في المنطقة، مع التركيز على التطورات في دولة ليبيا ودولة فلسطين والجمهورية اليمنية، وكذلك على اتفاقيات السلام والتطبيع في المنطقة. وقدمت أمانة الاتحاد البرلماني الدولي لمحة عامة عن الرسائل التي تلقتها بشأن الوضع في المنطقة وكيف استجاب الاتحاد البرلماني الدولي لها.

ولاحظت اللجنة أن الوضع الإنساني في الجمهورية اليمنية مزرٍ وأعربت عن دعمها لحل سياسي برعاية الأمم المتحدة. وشددت اللجنة على أن الاتحاد البرلماني الدولي يجب أن يعطي الأولوية لتعزيز وصول المساعدة الإنسانية إلى الجمهورية اليمنية، معربة عن قلقها بشأن انعدام الأمن الغذائي على وجه الخصوص. وأدانت اللجنة استمرار بيع العديد من الدول للأسلحة لأطراف النزاع. وفيما يتعلق بتمثيل اليمن في الاتحاد البرلماني الدولي، أوصت اللجنة أن تنظر الهيئات الحاكمة للاتحاد البرلماني الدولي في الاعتراف بمجلس النواب في سيئون برئاسة سعادة السيد سلطان البركاني. وشددت على الحاجة إلى الشمول وإشراك جميع البرلمانيين المنتخبين في العام 2003، في العمليات البرلمانية في البلاد. ووافقت اللجنة على تقديم بيان بشأن الوضع في اليمن لإقراره من قبل المجلس الحاكم.

ورحبت اللجنة بالاتفاقات السياسية الأخيرة في دولة ليبيا، وشجعت على تنفيذ تلك الاتفاقيات وإجراء الانتخابات المعلنة في 24 كانون الأول/ ديسمبر 2021، وأدانت التدخل الأجنبي في النزاع ودعت إلى إبعاد المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وشجعت اللجنة جميع المعنيين على العمل معاً والتوصل إلى تفاهم مشترك بشأن سبل المضي قدماً. كما أعربت عن قلقها بشأن السيدة سهام سرقبوة، النائب التي اختطفت من منزلها في تموز/ يوليو 2019، وشجعت الأطراف المعنية على تسليط الضوء على هذه القضية. وشجعت اللجنة مجلس النواب في طبرق على مواصلة التعامل مع الاتحاد البرلماني الدولي.

ورحبت اللجنة باتفاقات السلام والتطبيع التي وقعتها إسرائيل مع دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وجمهورية السودان والمملكة المغربية، مع ملاحظة أنه من المهم أن يكون السلام شاملاً للجميع وأن مصير دولة فلسطين لا ينبغي تجاهله وفي الوقت الذي يجري فيه إصلاح الحواجز مع بلدان أخرى في المنطقة. وشجعت اللجنة الأطراف المعنية على العمل من أجل تحقيق سلام شامل ودائم، ورحبت بالرغبة التي أعرب عنها أعضاء اللجنة من أجل السلام في المنطقة.

وفي 14 نيسان/ أبريل، استمعت اللجنة إلى آخر المستجدات بشأن الانتخابات البرلمانية في دولة فلسطين والتي كان من المقرر إجراؤها في 22 أيار/ مايو 2021. ورحبت بالانتخابات، على أمل أن تجري بسلاسة وبما يتماشى مع المعايير الانتخابية الحرة والعادلة. وكانت لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية قد



دعت الاتحاد البرلماني الدولي لمراقبة الانتخابات. ووافقت اللجنة على أنه ينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن يدعو البرلمانات الأعضاء فيه إلى القيام بذلك بصفتهم الفردية. وهكذا كتب الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي إلى جميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي لإبلاغهم بالانتخابات وتشجيعهم على مراقبة الانتخابات بصفتهم الفردية.

وفي 10 أيار/ مايو، لاحظت اللجنة بأن الانتخابات قد أُجِّلت، وأكدت أن الانتخابات ضرورية للتمثيل الشرعي لشعب دولة فلسطين. وجددت أملها في أن تجري الانتخابات في ظل ظروف حرة ونزيهة. ووافقت اللجنة على أن لدولة فلسطين الحق في إقامة دولة كاملة ضمن الأراضي التي وافقت عليها القرارات الدولية. كما أعربت عن قلقها العميق إزاء التصعيد المقلق الأخير للعنف والتوتر في القدس الشرقية، ووافقت على إصدار بيان بشأن تلك التطورات الأخيرة. واعترض أعضاء اللجنة الإسرائيلية والفلسطينية على العنف. وشددت اللجنة على ضرورة ضبط النفس والحوار.

### 3. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

اجتمعت لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني (اللجنة) في 16 نيسان/ أبريل 2021. وترأست الاجتماع رئيسة اللجنة، السيدة أ. فاداي (المجر).

وتابعت اللجنة المناقشات التي عُقدت في جلستها السابقة في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 2020 بشأن تأثير جائحة كوفيد-19 على اللاجئين وعديمي الجنسية والأشخاص الفارين من النزاع. واستمعت إلى آخر المستجدات من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، واللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC). لقد تحولت الجائحة إلى جائحة من الجوع، وتسببت في زيادة عدد حالات الزواج القسري، وزيادة تاريخية في معدلات التسرب من المدارس داخل مجتمعات اللاجئين، وزيادة وصم اللاجئين. وشهد العام 2020 أيضاً أقل عدد من إعادة توطين اللاجئين. ظلت مسألة الوصول إلى الاختبار والتحصين من الأولويات في العام 2021. علاوة على ذلك، يجب أن تولي تدابير التخفيف من تأثير الجائحة اهتماماً خاصاً بالأشخاص عديمي الجنسية. وشمل ذلك منحهم حق الوصول الكامل إلى الخدمات الصحية، مثل اختبار كوفيد-19 وعلاجه، من دون المطالبة بإثبات الوضع القانوني أو الهوية، والوصول إلى الخدمات من دون خوف وخطر التعرض للاعتقال أو الاحتجاز. وأخيراً، لتجنب المزيد من حالات انعدام الجنسية، يجب الحفاظ على تسجيل المواليد كخدمة "أساسية".

وتنطبق الظروف الصعبة أيضاً على الأشخاص الفارين من النزاع أو الذين يعيشون في حالات الصراع. وظل الوصول الصعب إلى الخدمات، بما في ذلك الخدمات الصحية، لا سيما في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة غير الحكومية، والتي سيكون عليها أيضاً تسهيل الوصول إلى الخدمات الصحية. وقررت اللجنة مواصلة رصد الحال وستدعم البرلمانات في مراعاة الاعتبارات المذكورة في عملها اليومي وجهودها لإعادة بناء المجتمعات بعد الجائحة.

واطلعت اللجنة على التطورات الأخيرة في مكافحة انعدام الجنسية. وأشارت إلى أن عدة بلدان نقحت أطرها القانونية لمعالجة التمييز في قوانين الجنسية. ووافقت اللجنة على مواصلة جهود إذكاء الوعي وشجعت ممثليها الإقليميين على فتح نقاش داخل مجموعاتهم الجيوسياسية والاضطلاع بدور قيادي في استضافة ندوات عبر الإنترنت (بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) حول هذه القضية.

ولاحظت اللجنة، علاوة على ذلك، أن العام 2021 كان عاماً أساسياً لأنه يصادف الذكرى السنوية الستين لاتفاقية العام 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية. واعتمدت اللجنة بياناً بهذا المعنى

كما نُوقشت متابعة الميثاق العالمي بشأن اللاجئين (GCR) والمنتدى العالمي للاجئين (GRF). ودُعي أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي لمتابعة الالتزامات التي تعهدت بها بلدانهم، وقررت اللجنة إجراء دراسة استقصائية لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي لتحديد الممارسات البرلمانية الجيدة في متابعة تعهدات المنتدى العالمي للاجئين.

وفيما يتعلق بتنفيذ القانون الدولي الإنساني (IHL)، وافقت اللجنة على تركيز الجهود في العامين 2021 و2022 من أجل التصديق على البروتوكولات الإضافية لاتفاقيات جنيف وتنفيذها في ضوء الاحتفال بالذكرى السنوية الـ45 لاتفاقيات جنيف في العام 2022. وسيستلزم ذلك تنظيم حملة حشد وتوعية بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وفيما يتعلق بالمبادرات الفورية، وافقت اللجنة على تنظيم حلقة نقاش بشأن اتفاقية أوتاوا حول الألغام المضادة للأفراد، وكذلك مناقشة الآثار الإنسانية للنزاعات.

وأعاد أعضاء اللجنة انتخاب السيدة أ. فاداي (المجر) كرئيسة للجنة لولاية أخرى تنتهي في آذار/مارس 2022. وقد انتُخبت السيدة فاداي رئيسة في آذار/مارس 2019. في ضوء الظروف الاستثنائية





المرتبطة بالجائحة واستحالة الاجتماع خلال العام الماضي، وافق أعضاء اللجنة على اعتبار الفترة من 2019 ولغاية 2021 بمثابة الولاية الأولى للرئيس. كما لاحظت اللجنة عدم مشاركة الممثل الإقليمي من المكسيك في اجتماعاتها لأكثر من ثلاث مرات على التوالي. ووافقت على عدم تعليق عضويتها على الفور، على النحو الذي تسمح به القواعد، في انتظار ردود الفعل من العضو المعني، بشأن التحديات التي تواجهها فيما يتعلق بالمشاركة.

#### 4. الفريق الاستشاري المعني بالصحة

اجتمع الفريق الاستشاري المعني بالصحة التابع للاتحاد البرلماني الدولي في 28 نيسان/ أبريل بحضور 8 أعضاء من أصل 11 عضواً. كما حضر المؤتمر شركاء تقنيون من منظمة الصحة العالمية (WHO)، وشراكة صحة الأم والوليد والطفل (PMNCH)، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

وناقش الفريق الاستشاري، باعتباره جهة تنسيق للمساءلة البرلمانية، تنفيذ قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن التغطية الصحية الشاملة (UHC). وأكد الفريق على أهمية التغطية الصحية الشاملة في سياق جائحة كوفيد-19 وأشاد بالجهود التي تبذلها أمانة الاتحاد البرلماني الدولي لإبراز هذه القضية الصحية الرئيسية. هناك حاجة إلى مزيد من البيانات حول تأثير الجائحة على الموازنات الصحية وحماية الحق في الصحة في التشريع والممارسة. كما يجب أيضاً مراعاة المحددات الاجتماعية للصحة للاستثمار في الوقاية الصحية. ومن شأن مناقشة الفريق أن تفيد تقرير العام 2021 بشأن تنفيذ القرار.

وفي إشارة إلى اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز المقرر عقده في الفترة من 8 إلى 10 حزيران/ يونيو 2021، أكد الفريق الاستشاري من جديد على أهمية إبقاء فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز على رأس جداول الأعمال السياسية. وكمساهمة برلمانية في الاجتماع الرفيع المستوى، اعتمد الفريق بياناً يدعو البرلمان إلى استخدام سلطاتها لضمان الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والوصول إلى الخدمات الصحية من دون تمييز. وقدم البيان إلى المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي وسيحال إلى الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.

ولاحظ الفريق الاستشاري أن الأنشطة الصحية للاتحاد البرلماني الدولي، واصلت تعزيز العمل البرلماني وتسهيله بشأن الأمن الصحي العالمي، والتغطية الصحية الشاملة، وصحة النساء والأطفال والمراهقين خلال



جائحة كوفيد-19. كما كان أعضاء الفريق نشطين أيضاً في البرلمانهم في الاستجابة لكوفيد-19 وفي ضمان عدم تهميش الأولويات الصحية الأخرى.

ووافق الفريق الاستشاري بالإجماع على تمديد الولاية لفترة سنة واحدة لرئيسه، السيدة ج. كاتوتا مويولا (زامبيا)، ونائب الرئيس، السيد ج. إيشانيز (إسبانيا).

## 5. الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف (HLAG)

عقد الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف الجلسات الثلاث الآتية: الجلسة الخامسة (شخصية) في 16 و 17 كانون الثاني/يناير 2020، والجلسة السادسة (افتراضية) في 16 حزيران/يونيو 2020، والجلسة السابعة (افتراضية) في 17 أيار/مايو 2021. وحضر الجلسات الثلاث رئيس الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف السيد ر. لوباتكا (النمسا)، ونائب الرئيس، السيدة ج. أودول (كينيا)، والسيد تشين فولي (الصين)، والسيدة أ. فادي (المجر)، والسيد ج. ميغليوري (إيطاليا)، والسيدة س. مري (الباكستان). حضر الجلسة الخامسة السيد صديق شهاب (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، والسيدة أ. كارابتان (أرمينيا)، ومعالي الدكتور علي عبد العال (جمهورية مصر العربية)، والسيد ج. ف. ميرينو (السلفادور)، والسيدة أ. حسين (ماليزيا)، والسيدة آي. باسادا (أوروغواي). وحضر السيد ر. ديل بيتشيا (فرنسا) الجلستين الخامسة والسادسة ومثله السيد ل. فانس في الجلسة السابعة. وحضر السيد و. تيني (النيجر) الجلستين الخامسة والسادسة. حضر الجلسة السادسة سعادة المستشار محمود فوزي، ممثلاً معالي الدكتور علي عبد العال (جمهورية مصر العربية). وحضر الجلسة السابعة السيد سواريز دياز (جمهورية الدومينيكان).

وشدد أعضاء الفريق الرفيع المستوى على أهمية معالجة الوضع في منطقة الساحل، فضلاً عن أهمية دعم ضحايا الإرهاب. واستعرض الأعضاء عمل أمانة الاتحاد البرلماني الدولي بما في ذلك: التقدم المحرز في تطوير المنتجات التي سيتم إطلاقها، والأنشطة المتعلقة بضحايا الإرهاب، وحماية الإنترنت، والتعاون مع البرلمانات الإقليمية.

وشدد الأعضاء على أهمية إذكاء الوعي بالوضع في منطقة الساحل على الصعيدين الوطني والدولي. وقرروا عقد اجتماع برلماني لدول الساحل الخمس وشركائهم الدوليين ووافقوا على اقتراح توفير بناء القدرات لتلك المنطقة. تم الاتفاق على توصية الهيئات الحاكمة للاتحاد البرلماني الدولي بأن يتبنى الاتحاد البرلماني الدولي



قراراً يوصي بأن تطلب البرلمانات من الفروع التنفيذية لحكوماتها الضغط على الأمم المتحدة لزيادة دعمها المالي لقوة الساحل المشتركة للدول الخمسة. كما أوصى الأعضاء المجالس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي بتضمين إعلان المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات (5WCSP) فقرة تدعو الأمم المتحدة إلى جعل مكافحة الإرهاب أولوية عليا، ولا سيما في منطقة الساحل، والتأكيد على الحاجة للدفاع عن ضحايا الإرهاب. كما راجع الأعضاء العمل المنجز في إطار البرنامج المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، بشأن الأحكام التشريعية النموذجية لضحايا الإرهاب. كما أبلغ الأعضاء بالمشاورات التي أجرتها أمانة الاتحاد البرلماني الدولي مع البرلمان العربي بشأن إجراء أنشطة مع دول الساحل الخمس لتعزيز العلاقات بشأن القضايا المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

وراجع الأعضاء ثلاثة مشاريع قدمتها أمانة الاتحاد البرلماني الدولي والتي كانت قيد التنفيذ: الشبكة البرلمانية العالمية، والخريطة التفاعلية، والتطبيق المحمول للبرلمانيين. واتفق أعضاء الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف على أن استخدام مثل هذه الأدوات له جوانب إيجابية، مثل الوصول إلى الوثائق المشتركة. طُوِّرت المنتجات بتمويل من المؤتمر الشعبي الوطني للصين. كما وُضع تصور للتعاون مع مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاربي لإنتاج الأدوات المذكورة أعلاه باللغة الإسبانية، ومع البرلمان العربي لإنتاج الأدوات باللغة العربية، لضمان مزيد من الأمان القوي لتطبيق الهاتف المحمول والخريطة التفاعلية، ولتوفير ميزات الدردشة ومؤتمر الفيديو للمستخدمين.

واتفق أعضاء الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف على أهمية عقد القمة البرلمانية العالمية الأولى بشأن مكافحة الإرهاب مباشرة بعد المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات. وقد تمت الموافقة على القمة من قبل الهيئات الحاكمة للاتحاد البرلماني الدولي في سياق برنامج عمل الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف وصادقت عليه اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات. أبلغت أمانة الاتحاد البرلماني الدولي الأعضاء أنه خلال القمة ستطلق الأمانة العامة الأدوات المذكورة أعلاه- الأحكام التشريعية النموذجية لضحايا الإرهاب، وتطبيقات الهاتف المحمول، والشبكة البرلمانية العالمية، والخريطة التفاعلية.

وأكد أعضاء الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف من جديد الاختصاصات التأسيسية للمجموعة، التي أقرها المجلس الحاكم، كنقطة اتصال برلمانية عالمية للأنشطة البرلمانية المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وشدد الأعضاء على أن هناك حاجة إلى تنسيق أفضل بين الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب



(UNOCT) لأن البرلمانين يفتقرون إلى الوضوح بشأن ولاية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. أبلغت أمانة الاتحاد البرلماني الدولي عن المشاورات التي كانت تجريها مع البرلمان العربي بشأن اتفاقية تعاون أوسع تشمل مجالات أخرى للتعاون، بالإضافة إلى أنشطة في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف.

وأبلغ الأعضاء بأن البرنامج المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، الذي أُطلق قبل عامين ونصف، سينتهي في حزيران/ يونيو 2021. أبلغت أمانة الاتحاد البرلماني الدولي الأعضاء أن الاتحاد البرلماني الدولي لم يتلق أي دعم مالي مباشر من الأمم المتحدة لأي من أنشطته. ومع ذلك، سيستمر التعاون التقني بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي عند الضرورة، وسيكفل استمرار أنشطة مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

## الانتخابات والتعيينات

### 1. اللجنة التنفيذية

انتخب المجلس الحاكم العضو الآتي للجنة التنفيذية:

المجموعة العربية

- معالي الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة)

### 2. نواب رئيس اللجنة التنفيذية

تم تعيين أعضاء اللجنة التنفيذية الآتية أسماؤهم نواباً لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي:

- السيد د. ماكجوينتي (كندا)
- السيدة أ. د. ميرغان كانوتي (السنغال)
- معالي الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة)
- السيدة ب. أرغيمون (الأوروغواي)
- السيد أ. سعيدوف (أوزبكستان)



وسيتيم انتخاب نائب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي الذي يمثل مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وكذلك نائب رئيس اللجنة التنفيذية، في الجلسة القادمة للجنة التنفيذية.

### 3. اللجنة الفرعية للتمويل

- تم انتخاب معالي الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة) عضواً في اللجنة الفرعية للتمويل ممثلاً للمجموعة العربية. تم تجديد ولاية السيدة أ. د. ميرغان كانوتي (السنغال) لمدة عامين آخرين حتى نهاية فترة عضويتها في اللجنة التنفيذية.

### 4. مكتب النساء البرلمانيات

انتخب منتدى النساء البرلمانيات السيدة ل. فاسيلينكو (أوكرانيا) رئيسة له وسعادة السيدة هالة رمزي فايز (مملكة البحرين) نائب أول للرئيسة لفترة تنتهي في نيسان/ أبريل 2023. ولا يزال منصب النائب الثاني للرئيس شاغراً.

ويتألف التشكيل الجديد لمكتب النساء البرلمانيات، الذي يضم الأعضاء الجدد الذين رشحتهم المجموعات الجيوسياسية لفترة تنتهي في نيسان/ أبريل 2025، من الأعضاء الآتية أسماؤهم:

#### المجموعة الإفريقية

- السيدة س. و. كيهيكا (كينيا) - نيسان/ أبريل 2023
- السيدة و. سانوغو (مالي) [الملء منصب شاغر تنتهي مدته في نيسان/ أبريل 2023]
- السيدة م. بابا موسى سومانو (بنين) - نيسان/ أبريل 2025
- السيدة ن. بوجيلا (إيسواتيني) - نيسان/ أبريل 2025

#### المجموعة العربية

- سعادة السيدة ميساء محمد صالح (الجمهورية العربية السورية) [الملء منصب شاغر تنتهي مدته في نيسان/ أبريل 2023]
- سعادة السيدة ميرة سلطان ناصر محمد السويدي (دولة الإمارات العربية المتحدة) [الملء منصب شاغر تنتهي مدته في نيسان/ أبريل 2023]
- سعادة السيدة هالة رمزي فايز (مملكة البحرين) - نيسان/ أبريل 2025
- سعادة السيدة الدكتورة عايدة نصيف أيوب (جمهورية مصر العربية) - نيسان/ أبريل 2025



### مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيدة ب. مادام (الهند) - نيسان/ أبريل 2023
- شاعر
- السيدة ب. كومارودين (إندونيسيا) - نيسان/ أبريل 2025
- السيدة ي. آ زاد (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) - نيسان/ أبريل 2025

### مجموعة أوراسيا

- السيدة ز. جريسياني (جمهورية مولدوفا) - نيسان/ أبريل 2023
- السيدة ي. فاتوريجينا (روسيا الاتحادية) - نيسان/ أبريل 2023
- السيدة م. فاسيليفيتش (بيلاروسيا) - نيسان/ أبريل 2025
- السيدة ي. أفاناسييفا (روسيا الاتحادية) - نيسان/ أبريل 2025

### مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيدة ك. ميكس (تشيلي) [الماء منصب شاعر تنتهي مدته في نيسان/ أبريل 2023]
- السيدة ف. بيرسود (غويانا) [الماء منصب شاعر تنتهي مدته في نيسان/ أبريل 2023]
- السيدة أ. ف. ساجاستي (الأرجنتين) - نيسان/ أبريل 2025
- السيدة و. ب. أندراي مونوز (الإكوادور) - نيسان/ أبريل 2025

### مجموعة الـ 12+

- السيدة ل. وول (نيوزيلندا) [الماء منصب شاعر تنتهي مدته في نيسان/ أبريل 2023]
- السيدة ل. فاسيلينكو (أوكرانيا) - نيسان/ أبريل 2023
- السيدة ف. ريوتون (فرنسا) - نيسان/ أبريل 2025
- السيدة م. غراندي (إيطاليا) - نيسان/ أبريل 2025

### أعضاء اللجنة التنفيذية (بحكم المنصب، طوال مدة عضويتهم في اللجنة التنفيذية)

- السيدة ل. فيلمان ريبيل (سويسرا) - تشرين الأول/ أكتوبر 2021
- السيدة أ.د. ميرجان كانوتيه (السنغال) - نيسان/ أبريل 2023
- السيدة ك. ويدغرين (السويد) - تشرين الأول/ أكتوبر 2023
- السيدة ب. كرايركش (تايلند) - تشرين الأول/ أكتوبر 2023



- السيدة ي. أنياكون (أوغندا) - تشرين الأول/ أكتوبر 2023
- السيدة ب. أرجيمون (الأوروغواي) - تشرين الأول/ أكتوبر 2024

## 5. مجلس منتدى البرلمانين الشباب

انتخب المنتدى الأعضاء الآتية أسماؤهم في مجلس إدارته لمدة عامين تنتهي في نيسان/ أبريل 2023. تم انتخاب سعادة السيدة سحر البزار (جمهورية مصر العربية) رئيسة للمجلس.

### المجموعة الإفريقية

- السيد ر. ميارينتسوا أندريانتسيتونتا (مدغشقر)
- السيدة ت. جوتون (موريشيوس)

### المجموعة العربية

- سعادة السيدة سحر البزار (جمهورية مصر العربية)
- سعادة الدكتور علي عبد الرسول القطان (دولة الكويت)

### مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيدة ر. نيخيل خادسي (الهند)
- السيد إ. سيريوواتانوات (تايلند)

### مجموعة أوراسيا

- السيدة إم. فاسيليفيتش (بيلاروسيا)
- السيد أ. أصلونوف (أوزبكستان)

### مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيدة س. براون (غويانا)
- السيد ب. ب. كمبر تيدي (الباراغواي)

### مجموعة الـ 12+

- السيد يو. ليشتي (ألمانيا)
- السيدة و. رودنكو (أوكرانيا)



## 6. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء الآتية أسماؤهم لمدة خمس سنوات تنتهي في نيسان/ أبريل 2026 (راجع النتائج في الصفحة 112):

- السيد س. كوغولاتي (بلجيكا)
- السيد س. سبينجمان (كندا)
- السيد ب. ميوكو لاكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)
- السيدة ل. كوارتابيل (إيطاليا)
- السيدة ك. أوربانو دي سوسا (البرتغال)
- السيدة ك. أسيان بيريرا (الأوروغواي)

## 7. لجنة شؤون الشرق الأوسط

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء الآتية أسماؤهم لمدة أربع سنوات تنتهي في نيسان/ أبريل 2025 (لاحظ النتائج في الصفحة 113):

- السيد ج. ميغليوري (إيطاليا)
- السيدة ر. كافاكسي كان (تركيا)

## 8. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

انتخب المجلس الحاكم أربعة أعضاء. قامت المجموعات الجيوسياسية بترشيح الأعضاء الآتية أسماؤهم لمدة أربع سنوات تنتهي في نيسان/ أبريل 2025.

### المجموعة الإفريقية

- السيد ج. كياري (كينيا)

### المجموعة العربية

- سعادة السيد أرشد الصالحي (جمهورية العراق)

### مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيدة د. أونيل (أستراليا)

### مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيد ج. أسيسكومار (سورينام)





## 9. الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

انتخب المجلس الحاكم ستة أعضاء، مع بقاء منصب شاغر. قامت المجموعات الجيوسياسية بترشيح الأعضاء الآتية أسماؤهم لمدة أربع سنوات تنتهي في نيسان/ أبريل 2025.

### المجموعة الإفريقية

- السيد أ. علي (مالي)
- السيدة ه. ن. مورانغوا (رواندا)

### المجموعة العربية

- معالي السيدة فوزية بنت عبد الله زينل (مملكة البحرين)

### مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيد أ. سوانموجول (تايلند)

### مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيد ج. غانديني (الأوروغواي)
- شاغر

### مجموعة الـ 12+

- السيدة ج. غاباني (سويسرا)

## 10- الفريق العامل المعني بالعلوم والتكنولوجيا

انتخب المجلس الحاكم 21 عضواً. قامت المجموعات الجيوسياسية بترشيح الأعضاء الآتية أسماؤهم لمدة أربع سنوات تنتهي في نيسان/ أبريل 2025.

### المجموعة الإفريقية

- السيد ف. تشاو (بنين)
- السيدة س. كاسانغا (كينيا)
- السيد ر. ب. و. توفوندراري (مدغشقر)
- السيد أ. رمضاني (موريشيوس)
- السيدة أ. موزانا (رواندا)



### المجموعة العربية

- سعادة السيد عبد الله خليفة الذوادي (مملكة البحرين)
- سعادة الدكتورة سحر عبد المنعم عطية (جمهورية مصر العربية)

### مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيدة تونغ بي (الصين)
- السيدة هـ. فيجايكومار جافيت (الهند)
- السيد ك. وونغ (ماليزيا)
- السيد ك. وونغترانغان (تايلند)

### مجموعة أوراسيا

- السيد ف. بولوغان (جمهورية مولدوفا)
- السيدة ل. جوميروفا (روسيا الاتحادية)

### مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيد ف. أوليسكو باريرو (بوليفيا)
- السيدة ر. أ. كامبين برامبيلا (الإكوادور)
- السيد م. بوبا (سورينام)

### مجموعة الـ 12+

- السيد م. لاريف (فرنسا)
- السيد د. نوتن (إيرلندا)
- السيدة ب. جيردينك (هولندا)
- السيدة س. دينيكا (رومانيا)
- السيد ت. هارتر (سويسرا)



## 11. مكاتب اللجان الدائمة

### اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

انتخبت اللجنة الدائمة ستة أعضاء. قامت المجموعات الجيوسياسية بترشيح الأعضاء الآتية أسماؤهم لمدة عامين (قابلة للتجديد) تنتهي في نيسان/ أبريل 2023. ولا يزال هناك شاغر لممثل من مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

#### المجموعة الإفريقية

- سعادة السيد أحمد خرشي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)

#### المجموعة العربية

- معالي السيد إدريس الأزمي الإدريسي (المملكة المغربية)

#### مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيد ب. ماهتاب (الهند)
- السيدة أ. ي. باريس (إندونيسيا)
- السيد أ. نادري (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

#### مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيد ج. تايانا (الأرجنتين)
- شاغر

#### المجموعة العربية

- ستحل سعادة الأستاذة سارة محمد فلكناز (دولة الإمارات العربية المتحدة) محل سعادة السيدة علياء الجاسم (دولة الإمارات العربية المتحدة) لإكمال المدة التي تنتهي في نيسان/ أبريل 2022.

#### مجموعة أوراسيا

- سيحل السيد س. راتشكوف (بيلاروسيا) محل السيد س. رحمانوف (بيلاروسيا) لإكمال الفترة التي ستنتهي في نيسان/ أبريل 2022.
- سيحل السيد ر. م. غارسيا (تشيلي) محل السيد ج. ك. ماهيا (الأوروغواي).



## اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة

انتخبت اللجنة الدائمة عشرة أعضاء. وقد رشحت المجموعات الجيوسياسية الأعضاء الآتية أسماؤهم لمدة عامين (قابلة للتجديد) تنتهي في نيسان/ أبريل 2023.

### المجموعة الإفريقية

- السيدة ج. نيسولا ليسودا (كينيا)
- السيد ب. جيرفيه أسيرفادن (موريشيوس)
- السيد و. ويليام (سيشيل)

### المجموعة العربية

- سعادة الدكتورة عناية عز الدين (الجمهورية اللبنانية)

### مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيد ف. د. رام (الهند)

### مجموعة أوراسيا

- السيدة م. باراتوفا (أوزبكستان)

### مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيد ك. مونوز لوبيز (الإكوادور)
- السيدة س. باراغ (غويانا)

### مجموعة الـ 12+

- السيدة م. ماكفيدران (كندا)
- السيد ف. نوتاري (موناكو)



## اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

انتخبت اللجنة الدائمة ستة أعضاء جدد يمثلون المجموعات الجيوسياسية الآتية لمدة عامين (قابلة للتجديد) تنتهي في نيسان/ أبريل 2023. إن الشواغر المتبقية لممثلين من مجموعات آسيا- المحيط الهادئ وأوراسيا.

### المجموعة الإفريقية

- السيد ي. أوزييمانا (رواندا)
- شاغر

### مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيد ف. زون (إندونيسيا)
- السيدة ج. محمود (جزر المالديف)

### مجموعة أوراسيا

- السيد ن. تيلافولديف (أوزبكستان)
- شاغر

### مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيدة س. ناني (الأوروغواي)

### مجموعة الـ 12+

- السيد د. لارسون (السويد)

### المجموعة العربية

- سيحل سعادة السيد دحلان بن جمعان الحمد (دولة قطر) محل السيد يوسف بن راشد الخاطر (دولة قطر) لإكمال الفترة التي ستنتهي في نيسان/ أبريل 2022.

### مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- سيحل السيد ج. بوريك (تشيلي) محل السيد إم تيكسييرا (فنزويلا).
- ستحل السيدة س. ساباج (الأرجنتين) محل السيدة ل. كريكسل (الأرجنتين) لإكمال الفترة التي ستنتهي في نيسان/ أبريل 2023.



## اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

انتخبت اللجنة الدائمة ثمانية أعضاء. وقد رشحت المجموعات الجيوسياسية الأعضاء الآتية أسماؤهم لمدة عامين (قابلة للتجديد) تنتهي في نيسان/ أبريل 2023.

### المجموعة الإفريقية

- السيدة س. عبدي نور (كينيا)

### المجموعة العربية

- سعادة السيدة إيناس ناجي كاظم المكصوصي (جمهورية العراق)
- سعادة السيد محمد تيسير بني ياسين (المملكة الأردنية الهاشمية)
- سعادة السيد أحمد محمد الحمد (دولة الكويت)

### مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيدة د. كوماري (الهند)

### مجموعة أوراسيا

- السيد أ. سافينخ (بيلاروسيا)

### مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيد أ. لينز (البرازيل)
- السيدة ك. م. غونزاليس فيلانويفا (الباراغواي)

## 12. المقررون للجمعية العامة الـ 144

عينت اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين السيدة ك. ويدغرين (السويد) مقررة للبند الموضوع والمعنون إعادة التفكير وإعادة صياغة نهج عمليات السلام بهدف تعزيز السلام الدائم. وخولت رئيس الاتحاد البرلماني الدولي بإجراء مشاورات لتحديد مقرر ثان.

وعينت اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة السيدة هـ. يارفينن (فنلندا) والسيد س. باترا (الهند) مقررين مشاركين للبند الموضوع والمعنون الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل تمكين لقطاع التعليم، بما في ذلك في أوقات جائحة.



## وسائل الإعلام والاتصالات

شهدت الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي مشاركة قوية من المشاركين والبرلمانات من جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، نظراً للطبيعة الافتراضية للجمعية العامة، كان ورد تفاعل أقل من الأعضاء واهتمام إعلامي أقل مما هو في الاجتماع الشخصي.

البث المباشر والفيديو

في الفترة التي سبقت انعقاد الجمعية العامة، شجع الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات الأعضاء على إرسال مداخلات بالفيديو حول موضوع الجمعية العامة لأغراض ترويجية على موقع يوتيوب ووسائل التواصل الاجتماعي. تلقى فريق الاتصالات في الاتحاد البرلماني الدولي 33 [مداخلة مرئية بالفيديو](#) من الوفود - معظمها رسائل على الرغم من أن البرلمانات الأعضاء قد استخدمت بعضها أيضاً للإدلاء ببيانات سياسية. وتشير الأرقام الأولية إلى أن قائمة التشغيل قد تمت مشاهدتها أكثر من 1000 مرة في غضون أسبوعين وحقق تفاعلاً جيداً على وسائل التواصل الاجتماعي.

وبنت المناقشة العامة للجمعية العامة مباشرة على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي يومي 26 و 27 أيار/ مايو. وبالتالي، تمكن مئات الأشخاص من متابعة الإجراءات بما في ذلك المناقشة التفاعلية بين المتحدثين الرئيسيين السيدة هـ. كلارك (رئيسة وزراء نيوزيلندا السابقة ومديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، السيدة أ. جوبتا (نائب الرئيس التنفيذي للتحالف العالمي للقاحات والتحصين) والسيد ج. سوندارام (الأمين العام المساعد السابق للأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية) التي أثارت معظم الآراء.

كما تم نشر تسجيلات اجتماعات اللجان الدائمة على اليوتيوب وكذلك الجلسة الافتتاحية والمناقشة التفاعلية للجمعية العامة.

وخلال الجمعية العامة، تم عرض مقاطع فيديو مدة كل منها دقيقة واحدة من إنتاج اتصالات الاتحاد البرلماني الدولي حول بعض المواضيع الرئيسية للاتحاد البرلماني الدولي (المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وتمكين الشباب وحقوق الإنسان) وبالتالي زيادة الوعي بمجالات أخرى من عمل الاتحاد البرلماني الدولي.





أنتجت اتصالات الاتحاد البرلماني الدولي حملة متواصلة على وسائل التواصل الاجتماعي خلال شهري نيسان/ أبريل وأيار/ مايو لدعم الجمعية العامة. تضمنت الحملة منشورات متعددة كل يوم، باللغتين الإنجليزية والفرنسية، حول الرسائل والمواضيع الرئيسية للجمعية العامة. كان أداء المشاركات في انتخابات الأعضاء البرلمانيين الجدد للهيئات الرئاسية المختلفة للاتحاد البرلماني الدولي جيداً بشكل خاص.

كما انتهز فريق الاتصالات فرصة الجمعية العامة لإطلاق تقرير تأثير الاتحاد البرلماني الدولي لعام 2020.

وشارك المحتوى برلمانيون من أكثر من عشرين دولة عبر منصات التواصل الاجتماعي للترويج للجمعية العامة. وظهرت علامة التصنيف (هاشتاغ) #IPU142 بشكل بارز.

وفي الأسبوعين السابقين لانعقاد الجمعية العامة، كسب @IPUParliament 216 متابعاً جديداً على تويتر. حصلت التغريدات على 309000 انطباعاً خلال تلك الفترة. دفعت المشاركات التي تروج للفعالية 350 شخصاً إلى الموقع الإلكتروني للجمعية العامة وشاركها أكثر من 330 متابعاً. وأعجب محتوى الجمعية العامة أكثر من 600 حساب، وبلغت مستويات المشاركة ذروتها بين 25 و 27 أيار/ مايو.

ووصلت مشاركات لنكدان التي تروج للجمعية إلى 3200 ظهوراً عبر المنصة بمتوسط مشاركة نسبته 8 بالمئة. كما تم إنشاء تفاعل قوي على الإنستغرام و الفيسبوك من خلال العديد من المنشورات والقصص.

الموقع الإلكتروني

في الشهر الذي سبق انعقاد الجمعية العامة، قام 63048 مستخدماً بالوصول إلى الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي من خلال 134000 مشاهدة للصفحة. وشمل ذلك 33000 مستخدماً جديداً لموقع ipu.org. وفي المتوسط، أمضى المستخدمون أقل بقليل من ثلاث دقائق في استكشاف المحتوى.



صدر بيانان صحافيان أثناء انعقاد الجمعية العامة- أحدهما للاختتام والآخر عن قضايا حقوق الإنسان التي نظرت فيها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين. تم إرسال البيانات الصحافية إلى قاعدة بيانات الاتحاد البرلماني الدولي التي تضم أكثر من 1000 منفذ إعلامي حول العالم باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية. أثارت البيانات الصحافية بعض الاهتمام الإعلامي المحدود حول العالم.

وفي الأسابيع التي سبقت انعقاد الجمعية العامة، أصدرت اتصالات الاتحاد البرلماني الدولي نشرة إخبارية سريعة باللغتين الإنجليزية والفرنسية تم إرسالها إلى أكثر من 7000 مشترك لتشجيع التسجيل. وفي ختام أعمال الجمعية العامة، تم إصدار نشرة إخبارية سريعة باللغتين الإنجليزية والفرنسية للإبلاغ عن نتائج الجمعية العامة.

## العضوية في الاتحاد البرلماني الدولي \*

### الأعضاء (179)

أفغانستان، ألبانيا، جمهورية الجزائر الديمقراطية، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، مملكة البحرين، بنغلادش، بيلاروسيا، بلجيكا، بنين، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، الصين، كولومبيا، جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية، الكونغو، كوستاريكا، ساحل العاج، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، جمهورية التشيك الشعبية الديمقراطية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدنمارك، جمهورية جيبوتي، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، جمهورية مصر العربية، السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، إيسواتيني، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا بيساو، غويانا، هايتي، هندوراس\*\*، المجر، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، جمهورية العراق، إيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، المملكة الأردنية الهاشمية، كازاخستان، كينيا، دولة الكويت، فيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، الجمهورية اللبنانية، ليسوتو، دولة ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، جزر المالديف، مالي، مالطا، جزر مارشال، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، موريشيوس، المكسيك،

\* في ختام الجمعية العامة الـ 142.

\*\* الأعضاء غير المشاركين (جميع الحقوق معلقة)



ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، منغوليا، مونتينيغرو، المملكة المغربية، موزمبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، سلطنة عُمان، الباكستان، بالاو، دولة فلسطين، بنما، بابوا غينيا الجديدة\*، باراغواي، البيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، دولة قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، روسيا الاتحادية، رواندا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، ساو تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جمهورية الصومال الفيدرالية، جنوب إفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، سريلانكا، جمهورية السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلاند، تيمور الشرقية، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، الجمهورية التونسية، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، دولة الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، الأوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام، الجمهورية اليمنية، وزامبيا وزمبابوي.

### الأعضاء المنتسبون (13)

برلمان الأنديز، البرلمان العربي، برلمان أمريكا الوسطى (PARLACEN)، الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا (EALA)، البرلمان الأوروبي، الجمعية البرلمانية الدولية للدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة (IPACIS)، اللجنة البرلمانية الدولية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (WAEMU)، برلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (PARLATINO)، برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، برلمان المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC)، الجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي للبحر الأسود (PABSEC)، الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (PACE) والجمعية البرلمانية للفرنكوفونية (APF)



## جدول الأعمال والقرارات والنصوص الأخرى للجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي

### جدول الأعمال:

1. مناقشة عامة حول موضوع التغلب على الوباء اليوم وبناء غد أفضل: دور البرلمانات
2. الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن في مواجهة التهديدات والصراعات الناتجة عن الكوارث المرتبطة بالمناخ وعواقبها (اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين)
3. تعميم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الاستهلاك والإنتاج المسؤولين (اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة)
4. تقارير اللجان الدائمة
5. الموافقة على البنود الموضوعة للجنة السلم والأمن الدوليين واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة للجمعية العامة الـ 144 وتعيين المقررين

# ملخص الرئيس للمناقشة حول الموضوع العام للجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي

التغلب على الوباء اليوم  
وبناء غد أفضل: دور البرلمانات  
أقرتها الجمعية العامة الـ 142  
(الدورة الافتراضية، 27 أيار/ مايو 2021)

بالإضافة إلى المناقشات التي جرت أثناء حلقة النقاش حول الموضوع العام في الجمعية العامة الـ 142، يستند هذا الملخص إلى المداولات التي جرت في الجلسات التي عقدتها اللجان الأربع الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي، (السلم والأمن الدوليين، والتنمية المستدامة، والديمقراطية وحقوق الإنسان، وشؤون الأمم المتحدة)، في الفترة من 26 ولغاية 28 نيسان/ أبريل. كما أن مداولات منتدى النساء البرلمانيات التي انعقدت في 10 أيار/ مايو 2021، ومنتدى البرلمانيين الشباب الذي انعقد في 13 أيار/ مايو 2021، قد أفادت هذا الملخص. يعكس الملخص الرسائل الرئيسية التي نُقلت من خلال عروض حلقة النقاش ومداخلات الحاضرين. يتم تقديمه كمساهمة في الاستجابة الشاملة للاتحاد البرلماني الدولي، لجائحة كوفيد-19 والحاجة إلى بناء غد أفضل.

أجمع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي على تصميمهم على المساهمة بقوة في الجهود الرامية للسيطرة على جائحة كوفيد-19 المدمرة ووقفها. وأدركوا الحاجة إلى استجابة أقوى من أجل إنقاذ الأرواح والقضاء على الوباء في أسرع وقت ممكن، في هذا السياق أوصى أعضاء البرلمان باتخاذ خطوات جديدة وجريئة لتعزيز السلام والتنمية المستدامة والمساواة بين الرجال والنساء (الجنسانية)، وتمكين الشباب والديمقراطية وحقوق الإنسان.



وتسببت جائحة كوفيد-19 في أزمات اجتماعية واقتصادية وسياسية. وقد أدت إلى تفاقم أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وأوقفت التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة وتمكين الشباب والمساواة بين الرجال والنساء (الجنسانية)، تأثر النساء والشباب بشكل غير متناسب، حيث أن عدد النساء اللاتي فقدن وظائفهن أكبر من عدد الرجال ويتحملن نصيباً أكبر من الأعمال المنزلية، وتُترك العديد من الشباب من دون إمكانية الحصول على فرص العمل أو التعليم.

كما ساهمت الجائحة في زيادة العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك عبر الإنترنت، مما أدى إلى الحاجة لزيادة الاستثمار في الخدمات المقدمة إلى الناجيات وكذلك إلى أطر تنظيمية أكثر شمولاً للمنصات الإلكترونية وشركات التكنولوجيا. كما هو مبين في هذا الملخص، يجب أن تسترشد الاهتمامات الخاصة بالنساء والشباب بالعمل البرلماني في جميع مجالات السياسة، من السلم إلى الديمقراطية والتنمية المستدامة. يجب أن تستمر البرلمانات في بذل الجهود لتعزيز القيادة النسائية والمساواة بين الرجال والنساء (الجنسانية)، في جميع القطاعات، فضلاً عن زيادة تمثيل النساء والشباب في السياسة.

واستشاداً بهذه الاعتبارات، التزم المشاركون بضمن وصول جهود الإغاثة إلى الفئات الأكثر ضعفاً، وضمن أن تكون اللقاحات والاختبارات والعلاجات ميسرة التكلفة ومتاحة للجميع. واتفقوا على أن أزمة بهذا الحجم تتطلب حلاً عالمياً، تكون فيه تعددية الأطراف أكثر قدرة على تحقيقه.

## الرسائل الرئيسية بشأن السلم والأمن

تعتبر البرلمانات المكان الرئيسي لإدارة النزاع، بطريقة غير عنيفة ومنتدى مركزياً لإجراء مناقشات شاملة بشأن سياسات بناء القدرة على الصمود، وتعزيز المؤسسات وتحسين أمن الناس، من أجل بناء القدرة على الصمود وتعزيز القدرات حتى تتمكن البلدان من التعافي من الأوبئة المستقبلية وغيرها من الصدمات، يجب على البرلمانات التركيز على المخاطر الناشئة وعلى الإجراءات الوقائية.

وقد بينت جائحة كوفيد-19 الحاجة إلى خفض الإنفاق العسكري وتحويل أولويات الموازنة من أجل الاستجابة للأزمة الصحية وآثارها المتتالية. يجب زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتخصيص التمويل مباشرة للتعافي من فيروس كورونا.

ويتعين على البرلمانات أن تدعم تمويلًا أكثر منهجية لبناء السلم ومنع نشوب النزاعات، الأمر الذي لا ينجح فحسب، بل إنه فعال من حيث التكلفة. إن إشراك المرأة في جهود حفظ السلم أمر بالغ الأهمية



لنجاح هذه الجهود واستدامة اتفاقيات السلم. من الضروري أيضاً أن يكون لدى كل حكومة خطة جيدة التمويل للمرأة والسلم والأمن، لمنع الاضطرابات، يجب على البرلمانات أيضاً التركيز على الشباب وضمان حصولهم على فرص العمل والتعليم.

ولتحسين السلم والأمن وبناء القدرة على الصمود والأمن البشري، يجب على البرلمانات إعطاء الأولوية للمخاطر الناشئة، والعمل في وقت مبكر وتعزيز القدرات للاستجابة المحلية، بما في ذلك إنفاذ القانون المحلي والقطاع الأمني. يجب إيلاء المزيد من الاهتمام للأدوات اللازمة للاستجابة لمثل هذه المخاطر التي يمكن توسيع نطاقها وتكييفها مع السياقات المختلفة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

ويتوقف حل النزاعات والحفاظ على السلم، على عمل البرلمانات مع جميع المعنيين، بما في ذلك السلطة التنفيذية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. وتماشياً مع دعم الاتحاد البرلماني الدولي للتعددية، يحتاج الحوار بين البرلمانيين إلى مزيد من التعمق على جميع المستويات- المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.

ولا يمكن أن يكون هناك سلم وأمن وتنمية دائمة، من دون معالجة تغير المناخ وتأمين البيئة. يحتاج البرلمانيون إلى تعميق جهودهم لضمان تنفيذ جميع الالتزامات الدولية ذات الصلة في هذا الصدد.

### الرسائل الرئيسية بشأن التنمية المستدامة

أظهرت جائحة كوفيد-19 أن الرخاء الحقيقي، علاوة على الثروة، ينبغي أن يكون مرهوناً بالصحة. يجب التفكير في تحقيق الازدهار بقدر أكبر من حيث البيئة الصحية، ونوعية الحياة الأفضل والمزيد من الوقت لتحسين الذات، وكذلك المجتمع. يجسد الاقتصاد الرعوي- الذي يضم العاملين في الخطوط الأمامية وأولئك الذين يرعون الأطفال والمسنين- هذه الرؤية، وبالتالي يجب تقييمها وتمويلها بشكل أفضل. يستحق العاملون في مجال الرعاية حماية اجتماعية أقوى. ويجب تعزيز المؤسسات والقواعد والسياسات التي تسمح بالتمويل المناسب للوظائف في قطاع الصحة والحفاظ على البيئة والتعليم وغير ذلك من عناصر الاقتصاد الرعوي.

وتحتاج البرلمانات إلى إدراك دور المرأة في الاقتصاد الرعوي على نحو أفضل. وتحتاج النساء إلى دعم مالي لعملهن غير مدفوع الأجر، والمساعدة في العثور على وظائف خارج القطاعات المتضررة بشدة وتوسيع



نطاق الوصول إلى رعاية الأطفال بأسعار معقولة. تحتاج التحويلات النقدية وغيرها من البرامج إلى أن تكون موجهة بشكل أفضل للنساء كطريقة لتوزيع الاستحقاقات على مجتمعاتهن.

وثمة حاجة أيضاً إلى زيادة الاستثمار في الوظائف اللائقة بالشباب وتوفير حوافز لريادة الأعمال للحد من ارتفاع مستوى بطالة الشباب. وقد تعطلت فرص الحصول على التعليم والتدريب المهني الجيدين بسبب الجائحة وينبغي على البرلمانات إعطاء الأولوية لبناء نظم تعليمية مرنة تتيح المساواة في الوصول لجميع الأطفال والشباب.

وتسير رعاية الناس والاهتمام بالكوكب جنباً إلى جنب، بحيث يجب أن تدعم البرلمانات التحول نحو الاقتصاد الأخضر، من خلال نظام ضريبي أكثر تصاعدياً، ودخل أساسي شامل، وغير ذلك من السياسات المبتكرة. يحتاج نظام الغذاء الحالي - الذي يترك الملايين من الناس يعانون من الجوع أو سوء التغذية، ويخلف وراءه نفايات هائلة ويعتمد على سلاسل الإمداد الضعيفة - إلى إعادة تصور، وعلى وجه الخصوص، تحتاج البرلمانات إلى مراقبة حال الأمن الغذائي، وضمان تحقيق البلدان للاكتفاء الغذائي، ويجب أن تكون نظم الغذاء أكثر رسوخاً في المجتمعات المحلية وكذلك يجب أن يكون الوصول إلى المدخلات الزراعية الرئيسة أكثر إنصافاً.

### الرسائل الرئيسية بشأن الوصول إلى اللقاح

لن تنتهي جائحة كوفيد-19 حتى يتم أخذ اللقاح من الغالبية العظمى من الناس في كل بلد. ومن أجل الصالح العام، يجب أن تكون اللقاحات في متناول جميع الناس على هذا الكوكب، بما في ذلك السكان الأكثر فقراً، أي اللاجئين وطالبي اللجوء والمشردين داخلياً وعديمي الجنسية والسكان الأصليين والمهاجرين بغض النظر عن الوضع القانوني والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص المحتجزين والأشخاص الذين يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة غير الحكومية.

ويجب أن تقف البرلمانات ضد النزعة القومية للقاحات، وتدعو إلى أن تكون اللقاحات مجانية ومتاحة للجميع، وليس فحسب في البلدان الغنية. وتحتاج البلدان ذات الدخل المرتفع إلى تكثيف دعمها لمبادرة الوصول العالمي للقاحات (COVAX)، والجهود المتعددة الأطراف الأخرى للتصدي للجائحة.



من الضروري أيضاً تعزيز البنية التحتية للصحة العامة والاتصالات مع عامة الناس، بما في ذلك من خلال التقنيات الرقمية، واتخاذ تدابير الصحة العامة المناسبة لحماية الناس.

ومع استثناءات قليلة، كان البرلمانيون الذين تحدثوا حول مسألة التنازل المؤقت عن براءات اختراع اللقاح، المعروضة حالياً أمام منظمة الصحة العالمية، يدعمون بشكل عام مثل هذا التنازل. وأشاروا إلى أن تمكين الإنتاج العام للقاحات يمكن أن يعزز وصول اللقاح إلى البلدان النامية، التي لم يتم فيها إعطاء اللقاح سوى لجزء ضئيل من السكان حتى الآن، وعند تسوية هذه القضية، يجب الموازنة بين الادعاءات القائلة بأن البراءات توفر حافزاً مالياً رئيساً للبحث وتطوير لقاحات جديدة وبين القضايا المتعلقة بالصحة العامة، فضلاً عن الدعم الكبير المقدم لأصحاب البراءات، من خلال الإعانات الحكومية والاستثمار العام وضمانات الشراء.

### الرسائل الرئيسية بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان

بكل المقاييس، شكلت الجائحة ضغطاً على الديمقراطية، وأعلنت العديد من الدول حالات الطوارئ، والتي أدت في بعض الحالات إلى تقييد الحريات الشخصية بشكل غير مبرر. وتمت التضحية بحرية التعبير تحت ستار مكافحة التضليل الإعلامي، وكانت هناك قيود على نزاهة وسائل الإعلام، بما في ذلك حبس الصحفيين؛ فضلاً عن القيود المفروضة على السلامة الشخصية والأمن، بما في ذلك الاستخدام المفرط للقوة والاعتقالات التعسفية. في عدد من البلدان، تم تأجيل العمليات الانتخابية، بعضها بدون تحديد موعد جديد لها.

وتحتاج البرلمانات إلى إجراء رقابة قوية وسريعة، على أي إجراء طارئ أو تقييد للحريات الأساسية وحقوق الإنسان، يجب أن تُتخذ الإجراءات بشكل ديمقراطي، وأن تكون متناسبة، ومحدودة زمنياً، وضرورية وقانونية. يجب على البرلمانات أن تكافح نظريات المؤامرة والمعلومات المضللة، وأن تواجه الكراهية والعنصرية وكراهية الأجانب والنزعات القومية المتصاعدة، ينبغي أن تكون عملية صنع القرار والحوار السياسي عموماً مسترشدة بالحقائق والأدلة العلمية، ويمكن لهذه الخطوات مجتمعة أن تساعد في بناء الثقة بين الحكومات والمواطنين.

وتوفر الجائحة فرصة حاسمة للبرلمانات لتصبح أقوى، ومع لجوء العديد من البرلمانات إلى طرق العمل النائية أو الهجينة، تسارعت عملية التحديث، مما سمح للبرلمانات بأن تصبح أكثر مرونة وفعالية. ومع ذلك، لا شيء يمكن أن يُستبدل تماماً محل التفاعلات الشخصية، بين البرلمانيين والناخبين، والتي تعتبر ضرورية جداً للحوار والتفاوض والتسوية.





وعند التفكير في الآثار العديدة للجائحة على السلم والأمن والتنمية المستدامة والديمقراطية، يجب على البرلمانات وصناع القرار في كل مكان الاحتفاظ بدرس شامل واحد: لا توجد سوى إنسانية واحدة تتعايش على كوكب واحد.

## الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن

### إزاء التهديدات والصراعات الناتجة عن

### الكوارث المرتبطة بالمناخ وعواقبها

القرار الذي اعتمده الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي بتوافق الآراء\*  
(الدورة الافتراضية، 27 أيار/ مايو 2021)

إنّ الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تشير إلى اتفاق باريس للعام 2015، بما في ذلك أهدافه الرامية إلى تعزيز الاستجابة العالمية لتغير المناخ وتعزيز القدرة على التكيف وزيادة القدرة على الصمود والحد من التعرض لتغير المناخ؛ وإلى نتائج مؤتمرات تغير المناخ في مراكش (مؤتمر الأطراف الـ 22)، وبون (مؤتمر الأطراف الـ 23)، وكاتوفيتشي (مؤتمر الأطراف الـ 24) ومدريد (مؤتمر الأطراف الـ 25)، مع التأكيد على النداء في "تشيلي- مدريد" حان وقت العمل، لوضع وتنفيذ تدابير تجنب الآثار السلبية لتغير المناخ وتقليلها ومعالجتها، فضلاً عن قرارات الاتحاد البرلماني الدولي، للاجتماعات البرلمانية المناظرة في مراكش وبون وكراكوف ومدريد،



وإذ تشير أيضاً إلى قرارات الاتحاد البرلماني الدولي، دور البرلمان في ضمان التنمية المستدامة من خلال إدارة الموارد الطبيعية والإنتاج الزراعي والتغير الديمغرافي، (المعتمد في الجمعية العامة الـ 124 للاتحاد البرلماني الدولي، بنما، نيسان/ أبريل 2011)،

و نحو تنمية قادرة على مواجهة المخاطر: النظر في الاتجاهات الديمغرافية والقيود الطبيعية (المعتمد في الجمعية العامة الـ 130 للاتحاد البرلماني الدولي، جنيف، آذار/ مارس 2014)، والحفاظ على السلم كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة (المعتمد في الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي، جنيف، آذار/ مارس 2018)، والتصدي لتغير المناخ (الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي، بلغراد، تشرين الأول/ أكتوبر 2019)، وإعلان هانوي: التنمية المستدامة الأهداف: تحويل الأقوال إلى أفعال (الجمعية العامة الـ 132 للاتحاد البرلماني الدولي، هانوي، نيسان/ أبريل 2015)،

وإذ تسترشد بخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للعام 2030، وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)، التي تؤكد أن سياسة المناخ والتنمية المستدامة والحد من الفقر والسلم العالمي كلها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً،

وإذ تضع في اعتبارها قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UNSC)، وبياناته الرئاسية التي تتناول الآثار السلبية لتغير المناخ على الاستقرار والسلم والأمن الدوليين، مثل قرارات مجلس الأمن رقم 2349 (2017) و 2408 (2018) و 2423 (2018) و 2429 (2018) و 2431 (2018) و 2457 (2019) و 2558 (2020)، وإذ تقدر حقيقة أن مجلس الأمن قد ناقش مراراً وتكراراً تأثير تغير المناخ، بما في ذلك الكوارث المتعلقة بالمناخ، على السلم والأمن الدوليين،

وإذ تضع في اعتبارها أيضاً قرارات مجلس الأمن الدولي 1325 (2000) و 2467 (2019) و 2493 (2019)، التي تسلط الضوء على تأثير الحرب والصراعات والنزوح على النساء، فضلاً عن تعزيز دور المرأة في إدارة النزاعات وإشراك المرأة في قضايا السلم والأمن. وقرارات مجلس الأمن الدولي 2250 (2015) و 2419 (2018) و 2535 (2020)، التي تسلط الضوء على أهمية زيادة تمثيل الشباب في صنع القرار بشأن قضايا السلم والأمن،



وإذ تشير إلى اتفاقية الأمم المتحدة للعام 1996، بشأن حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية وإطار سندي للعام 2015، للحد من مخاطر الكوارث 2015 – 2030، والتي توفر أساساً هاماً للتنمية المستدامة منخفضة الكربون والمرنة،

وإذ ترحب بالمشاركة المستمرة للمجتمع الدولي، في العديد من المبادرات العالمية للتصدي لتغير المناخ، مثل قمة الأمم المتحدة للعمل المناخي في أيلول/ سبتمبر 2019، والقمة العالمية الطموحة حول المناخ في كانون الأول/ ديسمبر 2020، وقمة التكيف مع المناخ في كانون الثاني/ يناير 2021، التي أدت إلى تأكيد الدول وتوسيع نطاق أهداف خفض الانبعاثات، وعرض العديد من الفرص للوقاية والتخفيف وبناء القدرة على الصمود والتكيف، من خلال مساهمات الحكومات الوطنية والمقاطعات والمدن والقرى والشركات التجارية والمؤسسات المالية والمجتمع المدني،

وإذ تشير إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والميثاقين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان واتفاقات حقوق الإنسان الأخرى، وإذ ترحب بالمناقشة حول تغير المناخ باعتباره تهديداً عالمياً سريع النمو لحقوق الإنسان والسلم في الدورة الـ 42 لمجلس حقوق الإنسان في أيلول/ سبتمبر 2019،

وإذ تؤكد على توصيات خطة العام 2015، لحماية الأشخاص المشردين عبر الحدود في سياق الكوارث وتغير المناخ التي ينفذها المنتدى المعني بالنزوح بسبب الكوارث، والذي يعمل على تعزيز إدارة مخاطر النزوح الناجم عن الكوارث، وكذلك معالجة النزوح والهجرة في سياق الكوارث وتغير المناخ،

وإذ تقدر مساهمة آلية وارسو الدولية فيما يتعلق بالخسائر والأضرار المتعلقة بالمناخ، وتمويلها، ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات في البلدان النامية المعرضة بشكل خاص لهذه الآثار السلبية، ولا سيما توصيات فرقة العمل بشأن النهج الشاملة لتجنب النزوح المرتبط بالمناخ والتقليل منه وإدارته،



وإذ تدرك أن العالم سيواجه تحديات غير مسبقة وعمليات لا رجعة فيها، بما في ذلك عبور ما يسمى بنقاط التحول، مع ارتفاع درجة الحرارة بما يتجاوز 1.5 درجة مئوية، على النحو المشار إليه في التقرير الخاص الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ للعام 2018،

وإذ تشير إلى أن الموارد الطبيعية، مثل المياه والأراضي، تشكل سبل عيش المليارات من الناس، والأمن الغذائي، والرفاه والهوية، ولا سيما تلك الخاصة بالشعوب الأصلية، وبالتالي، الشفافية، والوصول إلى المعلومات، والمشاركة العامة الشاملة والمهادفة، ولا سيما مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والمهادفة في جميع مستويات صنع القرار، وكذلك الحوار والتعاون، لا سيما مع الفئات الضعيفة والمهمشة، هي أساس الإدارة العادلة والسلمية للموارد الطبيعية،

وإذ تشعر بالقلق إزاء التهديد الملموس للوجود البشري والأمن البشري، الناجم عن تغير المناخ، والذي يؤثر سلباً على السلم والاستقرار العالميين، ولا سيما بشأن العواقب الوخيمة لارتفاع مستوى سطح البحر والجفاف والتصحر وتدهور الأراضي والتغيرات في النظم البيئية الهشة في المناطق القطبية، وفقدان البنية التحتية والتنوع البيولوجي، وانعدام الأمن الغذائي، وتزايد ندرة الموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه، والخسائر والأضرار غير الاقتصادية،

وإذ تؤكد، من جديد قلقها إزاء عمليات التشرذم الجديدة و/أو المكثفة وحركات المهاجرين مع تزايد الظواهر المناخية، وأصبحت أجزاء من العالم غير صالحة للسكن، وكذلك بشأن آثارها على الشباب ومستقبلهم على وجه الخصوص، كما تدرك أن العمل المتضافر للتخفيف والتكيف مع تغير المناخ والتخطيط لتنمية البلدان يمكن أن يقلل بشكل كبير من عدد الأشخاص الذين أجبروا على الهجرة كما خلص إليه تقرير جرانديسويل Groundswell للعام 2018 للبنك الدولي،

وإذ تقلق بشأن الآثار الخاصة لتغير المناخ على الأفراد والجماعات، الذين هم في أوضاع هشة بالفعل، ولا سيما النساء والأطفال، والشعوب الأصلية والمجتمعات، والأشخاص الذين يعانون من إعاقات، فضلاً عن اللاجئين والمشردين بمن فيهم المشردون داخلياً؛ وتلاحظ أن الأشخاص النازحين



لأسباب بيئية أو بسبب الكوارث أو الآثار السلبية لتغير المناخ، لا يستفيدون بحذ ذاتهم من أي وضع رسمي للاجئين ولا من الحماية الدولية التي تمنحها اتفاقية اللاجئين للعام 1951؛ وإذ تحيط علماء، مع ذلك، بوجهة نظر لجنة حقوق الإنسان في 20 كانون الثاني/ يناير 2020 بأنه لا يجوز البلدان ترحيل الأفراد الذين يواجهون ظروفاً ناجمة عن تغير المناخ تنتهك الحق في الحياة،

وإذ يساورها القلق أيضاً لأن التوترات والكوارث المتعلقة بالمناخ قد تؤدي إلى زيادة التهميش والتمييز وسوء المعاملة، بما في ذلك زيادة العنف الجنسي والجندري الذي يُرتكب أساساً ضد النساء والفتيات،

وإذ تدرك التأثير السلبي لتغير المناخ على أوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة، وكذلك النزاعات المختلفة في جميع أنحاء العالم؛ وإذ تسلط الضوء على أنه من خلال هذه الآثار السلبية على الأمن البشري، يزيد تغير المناخ من المخاطر القائمة بالفعل والممارسات التمييزية- خاصة عندما تكون هياكل الحوكمة ضعيفة بالفعل؛ وإذ تذكر بأن الآثار السلبية طويلة المدى لتغير المناخ قد تؤدي إلى زيادة التوترات السياسية، داخل الحدود الوطنية وخارجها،

وإذ تلاحظ أن المجتمعات الهشة، بما في ذلك المجتمعات التي تعاني من النزاعات، تميل إلى أن تكون لديها قدرات تكيف أضعف مع تغير المناخ مقارنة بغيرها، وأنها تفتقر إلى القدرة على المساهمة بدورها في التخفيف من آثار تغير المناخ بشكل فعال،

وإذ يساورها القلق، من أن هذه الآثار وغيرها من الآثار التي تهدد الأمن البشري مثل زيادة انعدام الأمن الغذائي والمائي، قد تؤدي إلى تفاقم المخاطر القائمة وتؤدي إلى مخاطر إضافية على الأمن الوطني والإقليمي والدولي، وأن أكثر الشعوب ضعفاً وتهميشاً وأجزاء من العالم هي الأكثر تضرراً على وجه الخصوص من أزمة المناخ وجائحة كوفيد-19، التي تمثل أزمة أخرى ذات نسبة عالمية، حيث تؤدي إحدى الأزمات إلى تفاقم الأخرى،



وإذ تأخذ في الاعتبار، أن الوصول إلى الموارد والوسائل اللازمة لمواجهة حالات التغير الجذري مثل أزمة المناخ، تعوقه بنويماً أشكال التمييز والضعف القائمة على أساس الجندر أو العرق أو الاثنية أو الدين أو الانتماء السياسي أو غيره، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الملكية، أو المولد أو أي وضع آخر، أو القدرة، أو الأصل، أو العمر، أو التقاليد، أو سوء المعاملة المؤسسية، وكلها يمكن أن تتقاطع وتتحد وينبغي مراعاتها على النحو الواجب في مفاهيم بناء السلم وإدارة الصراع، وكذلك استراتيجيات القدرة على التأقلم والتكيف،

وإذ تشدد على أن السياسات تحدد العمل المناخي المستدام على المدى الطويل، ولهذا السبب لا يمكن تحويل مسؤولية توفير انتقال عادل من خلال سياسات مستدامة للمناخ إلى الأفراد وخياراتهم الفردية كمستهلكين، على الأقل ليس في الغالب،

1. تدعو إلى اتخاذ إجراءات فورية ومتعددة الأطراف للتصدي لتغير المناخ والتخفيف من آثاره على الاستقرار والأمن الدوليين، بنفس إلحاح مكافحة جائحة كوفيد-19؛ وبالتالي تدعو جميع البرلمانات إلى تسريع وتسهيل التصديق على اتفاقية باريس وتنفيذها القائم على حقوق الإنسان في بلدانهم؛

2. تدعو البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، وحكوماتها إلى الاستثمار في برامج التنمية القدرة على التكيف مع تغير المناخ، والتي تهدف إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الـ17؛

3. ترحب بالالتزامات الوطنية العديدة والمتنوعة، لمعالجة العلاقة بين الأمن المناخي، والحد من تغير المناخ، والتصدي للتهديدات الأمنية الناجمة عن المناخ من خلال التخفيف من آثار تغير المناخ وبناء القدرة على التكيف والاستجابة؛ كما تشدد على أن التدابير تميل إلى أن تكون أكثر حساسية للنزاع في حالة إشراك كل من الرجال والنساء، وكذلك الفئات المهمشة والضعيفة، بما في ذلك مجتمعات السكان الأصليين؛

4. تدعو البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، إلى تشجيع حكوماتها على العمل مع المؤسسات الإقليمية والدولية ذات الصلة، للنهوض باستراتيجيات قوية لمقاومة تغير المناخ، لا سيما فيما يتعلق بالمخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ، بما في ذلك الانضمام إلى مجموعة الأصدقاء



المعنية بالمناخ والأمن التي أنشأتها ناورو ودعمتها ألمانيا، والمكونة من أكثر من 50 دولة، والتي تعمل على ضمان أن يأخذ مجلس الأمن الدولي، بالاعتبار العلاقة بين المناخ والأمن في جميع قراراته حتى يكون المجتمع الدولي مستعداً، قبل نشوب النزاعات أو تصعيدها، حيثما يهدد تغير المناخ السلم والأمن؛

5. تشجع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، على الانخراط في منع نشوب النزاعات المدنية ودعم الشراكات والمشاورات الهادفة مع المجتمعات المحلية المتضررة، من أجل ترسيخ تحليل المخاطر والتنبؤات في سياساتها، مع التركيز بشكل خاص على نقاط التحول المتعلقة بالأمن في سياق تغير المناخ، استناداً إلى جملة أمور من بينها مؤشرات حقوق الإنسان مثل حالات وقوع العنف الجنسي والعنف القائم على الجندر؛

6. تشدد على ضرورة تعزيز فرص التعاون بين جميع المعنيين والمجتمعات المتضررة من أجل تعزيز البحث وجمع البيانات وتحليل المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ، بما في ذلك التشرد الناجم عن الكوارث السريعة والبطيئة الظهور في سياق تغير المناخ، من أجل الاستعداد لمواجهة التحديات المستقبلية وتطوير استراتيجيات الوقاية؛

7. تدعو البرلمانات إلى تعزيز قدرات الحوكمة المحلية والمجتمعية وقدرات التكيف من أجل تجنب انتهاكات حقوق الإنسان وزعزعة استقرار المناطق دون الإقليمية أو الدول نتيجة لتغير المناخ؛

8. تشجع البرلمانات المعنية على اعتماد تشريعات تمكينية تستجيب للمناخ وتراعي الفروق بين الرجال والنساء (الجندرية) والنزاعات، بما في ذلك قوانين الموازنة الرئيسية، وكذلك السياسات العامة ذات الصلة مع إيلاء الاعتبار الواجب لآثار تغير المناخ على مجتمعات السكان الأصليين وغيرهم من السكان المهمشين، بهدف النهوض بأهداف التنمية المستدامة والحفاظ على خطط السلم بحيث تظهر العلاقة بين المناخ والأمن بشكل مناسب في مناقشاتهم البرلمانية؛ وفي هذا السياق، تضمن أن يتم تقييم جميع جهود بناء السلم والتنمية، عند الاقتضاء، من أجل مراعاة المناخ لتقليل الآثار المستقبلية لتغير المناخ المزعزعة للاستقرار على الأمن والازدهار؛ وعلى العكس من ذلك، فإن برامج واستراتيجيات التخفيف من حدة المناخ والتكيف معه مراعية لحساسية ظروف النزاع ومصممة لتحقيق أقصى قدر من التأزر في بناء السلام؛



9. تدعو الحكومات إلى اتخاذ تدابير ملموسة للتخفيف من مخاطر المناخ وتعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، مع إسناد هذه التدابير إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات كل طرف في ضوء الظروف الوطنية المختلفة؛ وفي هذا السياق، تدعو الحكومات والبرلمانات إلى دعم البلدان المتضررة من الكوارث المتعلقة بالمناخ وتقديم المساعدة المالية والتقنية والمتعلقة ببناء القدرات التي يمكن التنبؤ بها والمستدامة، وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) واتفاق باريس كما تدعو البرلمانات إلى حث حكوماتها على الالتزام بتقديم الدعم المالي للاقتصادات ذات الدخل المتوسط والمنخفض من خلال المساهمة في صندوق المناخ الأخضر؛

10. تدعو أيضاً البرلمانات إلى مساءلة حكوماتها عن تحقيق التقدم المطلوب في التصدي للكوارث المتصلة بالمناخ والمخاطر الأمنية، وتحث حكوماتها على معالجة الثغرات التمويلية للأنشطة التي تعالج عواقب تغير المناخ واتخاذ تدابير تكيفية لتجهيز منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى والدول والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة للتعامل مع التغيرات التي تلوح في الأفق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتشرد وزيادة مخاطر الكوارث؛

11. تدعو كذلك البرلمانات إلى رصد التخفيف من آثار تغير المناخ وعمليات التكيف بما يتماشى مع الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب اتفاق باريس؛ وتعزيز الحوكمة القوية لمخاطر الكوارث لمساعدة جميع المعنيين على التنسيق على المستويات: المجتمعية والإقليمية والوطنية من أجل إدارة الكوارث والمخاطر المتعلقة بالمناخ والحد منها؛ وإيلاء الاعتبار الواجب للمجتمعات المهمشة والضعيفة، مثل الشعوب الأصلية، خاصة المتأثرة بتغير المناخ؛ ومتابعة الوقاية من مخاطر الكوارث والحد منها، فضلاً عن التمويل طويل الأجل لدعم البنية التحتية المرنة والمقاومة للمناخ والحلول القائمة على الطبيعة؛ ومراقبة مالية الدولة بشكل فعال من خلال ضمان الشفافية الكاملة للنفقات؛

12. تحث البرلمانات وحكوماتها على اتخاذ إجراءات لتعزيز فهمنا المشترك للتحديات المتعلقة بالمناخ؛ بما في ذلك المستمدة من مصادر المعارف التقليدية مثل تلك التي تمتلكها المجتمعات الأصلية والمحلية؛ لدعم المبادرات التي تضمن تنفيذ حملات التوعية العامة والبرامج التعليمية المناسبة وإدراجها في المناهج المدرسية؛ والتشجيع على تطوير أنظمة إنذار مبكر يسهل الوصول إليها؛





13. تدعو البرلمانات إلى دراسة جميع وسائل تعزيز صمود الأشخاص المتضررين من تغير المناخ؛ وتطوير آليات استجابة وطنية شاملة مراعية للاعتبارات الجندرية من خلال الإدماج الكامل للنساء وممثلي المجتمعات المهمشة مثل الشعوب الأصلية في تصميم وتنفيذ هذه الآليات؛ لتعزيز الحد من مخاطر الكوارث والوقاية منها؛ وتعزيز التأهب للكوارث؛

14. تحث البرلمانات على تعزيز وزيادة التمويل البشري الذي يمكن التنبؤ به ومتعدد السنوات وغير المخصص والتعاوني والمستجيب، بما في ذلك التمويل المخصص للتشرد في حالات الكوارث؛ لربط الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلم بآثار تغير المناخ؛ ولتمكين المعونات غير الدائمة من تغطية الاحتياجات العاجلة وإمكانية اتباع سياسة إعادة بناء أقوى وأسرع وأكثر شمولاً، وفقاً لنهج "إعادة البناء بشكل أفضل"؛

15. تدعو البرلمانات إلى دعم الشراكات التي تشمل المجتمع المدني من أجل تعزيز الإرادة السياسية للتصدي للآثار السلبية لتغير المناخ بطريقة بناءة وتشاركية واستشراكية؛ كما تدعو بشكل خاص جميع البرلمانيين إلى الانخراط في حوار مع الشباب، لأنهم المجموعة الرئيسية لمواجهة عواقب تغير المناخ؛

16. تهيب أيضاً بالبرلمانات أن تدعم الأخذ بتدابير أقوى للمسؤولية الاجتماعية للشركات في القطاع الخاص من أجل تخفيف التوترات بين الشركات والمجتمعات المحلية بشأن الموارد الشحيحة؛

17. تشجع الحكومات على تقديم الدعم الكامل لفرق العمل الدولية المعنية بالتشرد والهجرة بسبب الكوارث المرتبطة بالمناخ؛ وتنفيذ توصيات فريق عمل آلية وارسو الدولية المعني بالتشرد ضمن هيكل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛

18. تدعو البرلمانات إلى دعم الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية لمن يضطرون إلى مغادرة منازلهم نتيجة لتغير المناخ؛ ولتمكين النقل الكريم والمخطط له؛

19. تشجع الحكومات والبرلمانات على التنفيذ الكامل لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن التشرد الداخلي؛ لتعزيز الحقوق والاتفاقيات المحلية بشأن تنقل العمال المهاجرين والبدو والرعاة؛ ومراعاة أهداف ومبادئ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية؛



20. تشجع أيضاً الحكومات على التفكير في مفهوم "جوازات السفر المناخية" التي من شأنها أن تسمح للأشخاص المهددين وجودياً من جراء آثار تغير المناخ وليس لديهم خيار سوى مغادرة أوطانهم لممارسة تقرير المصير عند اتخاذ قرار بشأن خياراتهم للهجرة؛ والتمتع بإمكانية الدخول والاستقرار في البلدان الآمنة؛ والنظر في هذا السياق، في منح حق التمتع الكامل بالحقوق المدنية للمهاجرين الذين يتوقع زوال إقليم بلدهم بالكامل أو يعقبه أن يفقدوا جنسيتهم، بحكم الواقع أو بحكم القانون؛

21. تدعو البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى الاستفادة من حقها في التحدث أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة لطلب متابعة مسألة التشرّد والهجرة بما في ذلك في سياق تغير المناخ وكذلك بشأن تنفيذ الاتفاقات العالمية بشأن الهجرة واللاجئين؛

22. توصي بأن تتفق جميع الدول المعنية على موقف موحد لفرض حظر على تصدير الأسلحة إلى الجهات الفاعلة في الدول التي تعاني من انعدام الأمن والهشاشة والنزاعات- بما في ذلك ما ينشأ عن الكوارث المتصلة بالمناخ؛

23. تشجع الحكومات على إدراج التخفيف من المخاطر الأمنية المتصلة بتغير المناخ في جميع المجالات التشغيلية لبناء السلم، بما في ذلك الإنذار المبكر، ومنع نشوب النزاعات، وإدارة الأزمات، وعمليات الوساطة ودعم السلم، وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع؛ لتمكين منظومة الأمم المتحدة من التعرف بشكل أفضل على الروابط بين المناخ والأمن، وتقييمها والعمل على أساسها؛ وتدعو مجلس الأمن الدولي إلى الاعتراف بالتهديد الذي تشكله المخاطر المرتبطة بالمناخ على السلم والأمن الدوليين؛ ودعم آلية أمن المناخ التابعة للأمم المتحدة المنشأة حديثاً (في تسهيل إنشاء ونشر تقييمات المخاطر الكافية واستراتيجيات إدارة المخاطر من قبل الجهات الفاعلة ذات الصلة في الأمم المتحدة)؛

24. تدعو البرلمانات إلى ضمان زيادة التعاون الدولي والإقليمي وعبر الحدود بشأن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ سعياً لإيجاد استجابات جماعية مناسبة للتصدي للمخاطر الأمنية الحالية والمستقبلية المتعلقة بتغير المناخ؛ وينبغي أن تستند هذه الجهود إلى الخبرات والممارسات الجيدة للبلدان؛



25. ترحب، في هذا الصدد، بالمبادرات الملموسة لتعزيز القدرات في الميدان، أي بتعيين أول مستشار لشؤون المناخ والأمن في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الصومال الفيدرالية؛

26. تذكر جميع الدول بأن الحماية الطموحة للمناخ، وبناء القدرة على التكيف، والسلوك الحكيم الذي يضع البشر واحتياجاتهم في صميم جميع الاعتبارات السياسية شرط أساسي ليس فقط لتحقيق العدالة المناخية، ولكن أيضا لمتابعة خطة السلم المستدام؛

27. تذكر أيضاً جميع الدول بالالتزامات التي تعهدت بها في الإعلان العالمي بشأن حقوق الشعوب الأصلية والمتعلقة، في جملة أمور، بحقها في العيش بسلم وأمن، والحفاظ على البيئة وحمايتها والقدرة الإنتاجية لأراضيها أو الأقاليم والموارد، التي يتعين استشارتهم بشأن أولويات استخدام أراضيهم أو أقاليمهم والموارد الأخرى، وإيجاد حل عادل ومنصف للنزاعات والصراعات مع الدول أو الأطراف الأخرى؛

28. تشجع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على إنشاء "برلمانات مناخية" إقليمية أو تكثيفها وأن تحذو حذو المبادرات في آسيا (بنغلادش والصين والهند) وأمريكا اللاتينية (الإكوادور وبوليفيا وبيرو وتشيلي، وكذلك على نطاق أوسع) الشبكة البرلمانية لأمريكا اللاتينية بشأن تغير المناخ والشرق الأوسط وشمال إفريقيا (المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية والجمهورية التونسية) وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (بنين وساحل العاج والكونغو والسنغال وتنزانيا، وكذلك التعاون مع البرلمان الإفريقي) وأوروبا (داخل البرلمان الأوروبي) بهدف تثقيف البرلمانيين وتمكينهم في هذا السياق؛

29. تحث البرلمانات على اعتماد خطط عمل وطنية وتنفيذها ورصدها بما يتماشى مع الالتزامات التي تمّ التعهد بها بموجب اتفاق باريس، ومن ثم وضع استراتيجيات تستعد لمواجهة التحديات والتهديدات والصراعات المذكورة أعلاه الناجمة عن الكوارث المتصلة بالمناخ وعواقبها؛

30. تحث البرلمانات أيضاً، في إطار تدابير التعافي من جائحة كوفيد-19، على تشجيع التحول إلى بدائل الطاقة الأنظف، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وإعطاء الأولوية للاستثمار في الطاقة النظيفة، أو ربط المعونة والقروض المصرفية بقيام الشركات بتخفيضات كبيرة في انبعاثاتها، خاصة في القطاعات كثيفة الكربون، مما يسهم في تعزيز مفهوم "القروض الخضراء" الموجهة لتمويل المشاريع الصديقة للبيئة، والتحفيز الأخضر، والمباني الذكية، والنقل الأخضر والعام؛



31. تدعو البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى تعزيز القانون الجنائي لمنع الضرر الواسع النطاق والطويل الأجل والجسيم الذي يلحق بالبيئة، والمعاقبة عليه، سواء حدث في زمن السلم أو الحرب، ودراسة إمكان الاعتراف بجريمة الإبادة البيئية لمنع التهديدات والنزاعات الناتجة عن الكوارث المرتبطة بالمناخ وعواقبها؛

32. تحث البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي وحكوماتها على تقييم الدروس المستفادة من كيفية التعامل مع الجائحة في جميع أنحاء العالم؛ حيث يمكن أن تكون الدروس المستفادة من التعاون الدولي وإدارة الأزمات ذات قيمة كبيرة عندما يتعلق الأمر بمواجهة التهديدات المتعلقة بالمناخ أو التهديدات المستقبلية الأخرى عموماً؛

33. تحث أيضاً البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي وحكوماتها على سن وتنفيذ سياسات من شأنها أن تقلل من عوامل الإجهاد غير المناخية والتهديدات التي هي من صنع الإنسان للبيئة، مثل الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه (IUU) وغير المنظم والاستخدام غير المستدام وغير المنصف للموارد المائية، من بين أمور أخرى، والتي تساهم بشكل أكبر في انعدام الأمن الغذائي والمائي الناجم عن تغير المناخ؛

34. تدعو البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى إبلاغ أمانة اللجنة الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي المعنية بالسلم والأمن الدوليين من قبل الجمعية العامة الـ146 بالتدابير المتخذة لتحقيق تنفيذ هذا القرار.

\* تم التفاوض على القرار تماشياً مع النظام الداخلي الخاص الذي ينظم الجلسات الافتراضية لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي واللجان الدائمة. وردت تحفظات من:

الهند وتركيا اللتان أبدتا تحفظهما على نص القرار بأكمله.

نيكاراغوا، التي أبدت تحفظات على الفقرات 3 و8 و11 و12 و13 و18 و28 و29 و30 و31 و32 و33 من المنطوق.

الحجر، التي أبدت تحفظات على الفقرات 9 و14 و20 من مشروع القرار وعلى الفقرات 17 و18 و19 و20 و21 من المنطوق.

الصين، التي أبدت تحفظات على الفقرة 5 من مشروع القرار والفقرات 9 و23 و25 من المنطوق.

وأبدت كل من بولندا والجمهورية التشيكية تحفظات على الفقرتين 19 و21 من المنطوق.

تاييلند، التي أبدت تحفظات على الفقرتين 20 و22 من المنطوق.



# تعميم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الاستهلاك والإنتاج المسؤولين

القرار الذي اعتمده الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي بتوافق الآراء\*  
(الدورة الافتراضية، 27 أيار/ مايو 2021)

إن الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تؤيد بالكامل الإعلان السياسي لقمة أهداف التنمية المستدامة (أيلول/ سبتمبر 2019)، والذي يؤكد من جديد الالتزام بالنهوض بخطة التنمية المستدامة للعام 2030، وتدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تشير إلى الإعلان الوزاري الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة للعام 2019، ولا سيما الالتزام الذي قطعه الحكومات في جميع أنحاء العالم على "تحسين استراتيجيات إدارة الموارد الوطنية من خلال نهج دورة الحياة الكاملة المتكاملة والتحليل لتحقيق اقتصادات ذات كفاءة في استخدام الموارد ومنخفضة الكربون"، مع مراعاة الظروف الوطنية،

وإذ تلاحظ إنشاء التحالف العالمي للاقتصاد الدائري وكفاءة الموارد، والذي يهدف إلى دعم الانتقال إلى اقتصاد دائري عالمي من أجل استخدام الموارد على نحو أكثر كفاءة وإنصافاً من أجل تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين والتصنيع الشامل والمستدام،

وإذ تشدد على أن الاقتصاد الدائري والرقمنة والتفاعل بينهما يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الاستهلاك والإنتاج المسؤولين،



وإذ تدرك أنه بسبب وباء كوفيد-19، فإننا نواجه اضطرابات كبيرة ستجبرنا على استخدام وسائلنا المحدودة بشكل أكثر كفاءة على خلفية الأزمة،

وإذ تؤكد على أن جائحة كوفيد-19 قد عكست مكاسب التنمية التي تحققت بشق الأنفس، لا سيما لتحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والحد من الفقر، وكشفت عن أوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية العميقة والتحديات التي تعالجها خطة التنمية المستدامة للعام 2030، مما يجعل من تحقيق أهداف التنمية المستدامة أكثر ضرورة وإلحاحاً،

وإذ تؤكد على أن الاستهلاك والإنتاج المسؤولين هما عنصرا محوريان وشاملان لأهداف التنمية المستدامة، ووسيلة حاسمة لإعادة البناء بشكل أفضل وأكثر اخضراراً، لأنهما يتيحان الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية، وتقليل التدهور البيئي والتلوث والنفايات، والنظر في كل مرحلة من مراحل دورة الحياة مع توفير فرص للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، مما يسهم في القضاء على الفقر وتحقيق الرخاء المشترك،

وإذ تدرك أن أزمة الجائحة كشفت عن هشاشة سلاسل القيمة الطويلة والمعقدة، وعيوب نمط الإنتاج والاستهلاك الخطي "الأخذ- الاستفادة- الاستخدام- التخلص"،

وإذ تلاحظ أن أسعار المنتجات لا تعكس دائماً التكاليف البيئية أو الاجتماعية، مثل تأثيرات التلوث أو العمالة منخفضة الأجر، والتي لها تأثير سلبي على صحة الناس ونوعية حياتهم،  
وإذ تشجع الكشف عن معلومات المنتج المناسبة للمستهلكين، وتعزيز تطوير تدابير لزيادة الشفافية في سلاسل الإنتاج،

وإذ تؤكد على أن التحول الاقتصادي الدائري، على الرغم من ارتباطه في الغالب بتصنيع المنتجات أو الصناعات كثيفة الموارد وسلاسل القيمة، يشير إلى الاقتصاد ككل، بما في ذلك الصناعات التي تهيمن عليها الخدمات، مما يتطلب مشاركة كامل نطاق الجهات الفاعلة في كل صناعة وقطاع،



وإذ تلاحظ أن العالم حالياً في خضم إنشاء اقتصاد أكثر دائرية، من خلال مبادرات السياسة مثل خطة عمل الاقتصاد الدائري الأوروبي، والثورة الرقمية، وكلاهما لديه القدرة على تحويل الاقتصاد والمجتمع،

وإذ تلاحظ أيضاً أن صانعي السياسات يبذلون حالياً جهوداً كبيرة على الصعيد الوطني والدولي لتعزيز وتنظيم كل التحولات مع الحاجة المتزايدة إلى مواءمة جهودهم أو إنشاء جسور بين السياسات،

وإذ تؤكد أنه، من خلال سياسة "الرقمنة من أجل التنمية" (D4D)، يتم النظر في الكيفية التي يمكن أن تغير بها الرقمنة حياة الناس وتؤدي إلى نمو شامل وفعال وعادل وفعال وميسور التكلفة وأسرع، وقبل كل شيء، عالمي مستدام،

وإذ تلاحظ أن الرقمنة تؤدي إلى ظهور منصات رقمية جديدة، وتساعد في إنشاء أنواع جديدة من الأسواق، والتي يمكن أن تستند إلى التمثيل الافتراضي للمنتجات والعمليات، وتسهيل التواصل والتعاون والمشاركة مع المعنيين بشكل أسهل وأكثر كفاءة،

وإذ تأخذ في الاعتبار أن الرقمنة تساعد على خفض التكاليف وزيادة الكفاءة، بما في ذلك كفاءة الموارد،

وإذ تؤكد على الدور المهم للتعلم الرقمي ومنصات التعاون الدولية، غالباً باستخدام تقنيات افتراضية، للتعلم والتواصل والإنشاء المشترك، بينما تفرض جائحة كوفيد-19 تحديات خطيرة على التعليم في جميع أنحاء العالم بسبب محدودية الوصول إلى البنية التحتية والتقنيات،

وإذ تدرك أن الرقمنة ليست هدفاً بحد ذاته، ولكنها عامل مساعد ومُسرع لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الـ 17 بفعالية،

وإذ تسلط الضوء على حقيقة أن أزمة كوفيد-19 قد سرعت الرقمنة،



وإذ تضع في اعتبارها أنه، بسبب تقييد حركة الناس بسبب البروتوكول الصحي الذي يحدد المسافة الجسدية نتيجة للجائحة، تغير سلوك المستهلكين تجاه الرقمنة تغيراً جذرياً، لا سيما من حيث المعاملات المتعلقة بالسلع الخاصة والعامة على حد سواء.

وإذ تؤكد أن أي استراتيجية مستقبلية للحد من مخاطر الكوارث ستكون مدفوعة بالبيانات (الكبيرة)،

وإذ تولي الاعتبار الواجب لتجنب تحول أكثر الناس ضعفاً إلى ضحايا للاقتصاد الدائري والرقمنة من خلال إدراج التضامن في عملية التعافي من أجل اغتنام فرص الأزمة الحالية بالكامل،

وإذ تؤكد على أن التحول إلى الاقتصاد الدائري ينطوي على إمكانية تمكين البلدان من فصل النمو عن استخدام الموارد والأثر البيئي، وتوفير الفرص الاقتصادية، وبناء القدرة على الصمود على المدى الطويل، وحماية البيئة وصحة الإنسان،

وإذ تؤكد على أن تنفيذ مبادئ الاقتصاد الدائري في القطاعات الرئيسة يمكن أن يؤدي دوراً مهماً في الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتصدي بتغير المناخ،

وإذ تضع في اعتبارها أن توفير طلب استهلاكي على المنتجات ذات الكفاءة في استخدام الموارد يمكن أن يمثل تحدياً، لأن المنتجات المستدامة بيئياً قد لا تكون متاحة بسهولة أو ميسورة التكلفة أو سهلة الاستخدام أو عملية وجاذبة للمستهلكين، لا سيما في المراحل الأولى من تطويرها،

وإذ تقر بإمكان الرقمنة في تعزيز الاقتصاد الدائري، وتشدد على أن الاقتصاد الدائري ومبادئ الاستدامة ينبغي أن يكونا في صميم الرقمنة،

وإذ تلاحظ أن الرقمنة والاقتصاد الدائري مدفوعان بـ "تكنولوجيات الربط" التالية: إنترنت الأشياء، والذكاء الاصطناعي، والروبوتات، والبيانات الضخمة، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والواقع المعزز، وسلسلة الكتل،

وإذ تدرك أن الاقتصاد الدائري والرقمنة يمكن أن يسهما في النمو الاقتصادي العادل وبتيحان التمكين الاقتصادي للمرأة والفئات الضعيفة من السكان والعمل الجماعي بقيادة الشباب،





وإذ تؤكد أن تعميم الرقمنة والاقتصاد الدائري يتطلب طموحاً وإرادة سياسية وتغييراً أساسياً في الرؤية على جميع المستويات، الأمر الذي يتجاوز كثيراً جداول الأعمال السياسية الرقمية والبيئية القياسية، ويجب أن تستند إلى نهج وطني منهجي بمشاركة جميع قطاعات المجتمع، وكذلك بشأن تعزيز التعاون الدولي،

1. تدعو البرلمانات إلى إعطاء الرقمنة والاقتصاد الدائري مزيداً من الأهمية على جدول الأعمال السياسي، كجزء من جهودها الرامية إلى معالجة أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الاستهلاك والإنتاج المسؤولين؛

2. تدعو البرلمانات إلى تعميم مبادئ الرقمنة والاقتصاد الدائري في السياسات العامة والاستراتيجيات الوطنية، واعتماد إطار تمكيني لتنفيذها؛

3. تلاحظ أنه ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للحد من أوجه عدم المساواة القائمة فيما يتعلق بالوصول إلى المنصات الرقمية من جانب النساء والعديد من الفئات السكانية الضعيفة وكذلك الشرائح المهمشة من المجتمع، بما في ذلك السكان الأصليون والمجتمعات التي تعاني من العنصرية والأشخاص ذوو الإعاقة من أجل تعزيز مشاركتهم الكاملة في التحول الاقتصادي الرقمي الذي ينبغي مراعاته على النحو الواجب؛

4. تشجع البرلمانات على تعزيز الأطر التنظيمية الملائمة، بما في ذلك الحوافز الاقتصادية والمالية، بهدف تمكين نماذج الاقتصاد الدائري من تقديم منتجات وخدمات مستدامة قابلة للتطوير والتنافسية من حيث السعر والجودة والملاءمة؛

5. تدعو جميع الجهات الفاعلة إلى اتخاذ الخيارات المبتكرة الصحيحة على خلفية الجائحة، وإعطاء الأولوية للقطاعات والتكنولوجيات المستدامة التي تثبت صحتها في المستقبل مع الاستفادة من المزايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الهائلة للرقمنة الذكية؛

6. تدعو البرلمانات إلى الاعتراف بضرورة إتاحة الفرصة لتحقيق الانتعاش المستجيب والشامل والمنخفض الكربون من كوفيد-19، باعتبار ذلك وسيلة تمكينية لتحقيق

خطة العام 2030، وتدعوها إلى ضمان أن تتضمن خطط الانتعاش ممارسات استهلاكية وإنتاجية مسؤولة، على أساس مبادئ الرقمنة والاقتصاد الدائري، من بين أمور أخرى، مع مراعاة الظروف الوطنية؛

7. تدعو البرلمان إلى اعتماد تشريعات تعالج هدر الأغذية وفقدانها في كل مرحلة ومستوى من سلسلة الإمدادات الغذائية، وتحفيز استخدام التكنولوجيات الجديدة لإنشاء نظام زراعي وغذائي متكامل يتم بموجبه الاستفادة المثلى من الأغذية وتقليل من هدر الموارد وفقدانها؛

8. تحث البرلمان على دعم السياسات التي تشجع الإصلاح وإعادة الاستخدام وإعادة تدوير الموارد، بما في ذلك تصميم المنتجات المناسبة لإعادة التدوير، والحد من استهلاك المواد الأولية، واستخدام الموارد الثانوية لتيسير الإدارة المستدامة للموارد، وتدعوها إلى تشجيع نماذج جديدة للأعمال التجارية والخدمات التي لا تعتمد على الاستهلاك الشامل للمنتجات التي يمكن التخلص منها؛

9. تطلب من البرلمان ضمان اتباع نهج أكثر شمولية لتحقيق الاستدامة في أداء جميع المؤسسات العامة، المركزية والمحلية، مع دمج مبادئ الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الدائري، بما في ذلك اعتماد أطر تشريعية وأنظمة رصد خضراء ومستدامة للمشتريات؛

10. تدعو البرلمان إلى تشجيع تنسيق السياسات الدولية لمعايير ولوائح وسياسات الاقتصاد الدائري؛

11. تدعو البرلمان إلى تهيئة بيئة مواتية لتطوير الحلول الرقمية وتطبيقها، مثل إنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي وسلسلة الكتل، بهدف تعظيم إمكانات الاقتصاد الدائري؛

12. تدعو البرلمان أيضاً، في إطار الجهود المبذولة لتهيئة بيئة مواتية للرقمنة والاقتصاد الدائري، إلى التركيز بشكل خاص على سياسات البيانات وهيكل البيانات المشتركة؛



13. تدعو البرلمانات إلى تشجيع البحث والتطوير لزيادة الابتكار وتقاسم المعارف، بما في ذلك نقل التكنولوجيا، ولا سيما إلى البلدان النامية بشروط متفق عليها من أجل استيعاب التكنولوجيات النظيفة التي تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد والارتقاء بها وتكرارها والممارسات التجارية المبتكرة القائمة على الرقمنة والاقتصاد الدائري؛

14. تشجع البرلمانات على تعزيز التعاون مع مصرف الأمم المتحدة للتكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، الذي أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/71/251، والذي يضطلع بدور حاسم في الرقمنة للبلدان الأقل نمواً لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تيسير الوصول إلى التقنيات الرقمية وتنفيذها وتقديم المساعدة في مسائل إدارة البيانات؛

15. تدعو برلمانات البلدان المانحة إلى تشجيع وكالات التعاون الإنمائي الدولية على تعميم مبادئ الرقمنة والاقتصاد الدائري في برامجها للمساعدة المالية وبناء القدرات الرامية إلى دعم الانتعاش الاقتصادي لفيروس كوفيد-19 وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

16. تدعو الحكومات أيضاً إلى دمج المهارات الرقمية وأسلوب الحياة الدائري في التعليم في أقرب مرحلة ممكنة؛ وتنظيم حملات توعية لتشجيع المستهلكين على المشاركة في الممارسات المستدامة؛

17. تدعو البرلمانات إلى تهيئة بيئة مواتية لوصول المواطنين إلى الحلول الرقمية من أجل تمكينهم الرقمي؛

18. تدعو أيضاً البرلمانات والحكومات إلى تخصيص الموارد المالية المناسبة لتشجيع تطوير نماذج الأعمال التجارية في الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الدائري، مع تمكين منظمي المشاريع من الشباب والنساء على وجه التحديد من القيام بذلك؛

19. تدعو كذلك البرلمانات إلى تعزيز أطر وسياسات التعليم الشامل للرجال والنساء من أجل تعزيز فرص التعليم وتنمية المهارات الرقمية للنساء والفتيات في مواضيع العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات لتضييق الفجوة الرقمية بين الرجال والنساء؛

20. تشجع البرلمانات على دعم الجهود التي تبذلها المؤسسات الإقليمية والمحلية لتعزيز الاستدامة الحضرية من خلال تطوير مدن ذكية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة تعمل على تحسين نظم الاتصالات والنقل والطاقة والمياه والصرف الصحي رقمياً، وفقاً للاقتصاد الدائري ومبادئ الرقمنة؛

21. تشدد على الحاجة الملحة للعمل على تهيئة بيئة دائرية البناء من خلال اعتماد ممارسات بناء تقلل من استخدام المواد الخام لخفض الانبعاثات، عن طريق زيادة معدل استرداد نفايات التشييد والهدم، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة وإطالة عمر المباني القائمة؛

22. تدعو البرلمانات إلى تشجيع إدماج نماذج الاقتصاد الدائري في الاستجابة الوطنية لتغير المناخ، وتدعوها إلى ضمان اشتغال سياسات واستراتيجيات تغير المناخ على تدابير لتحسين الاستفادة من المنتجات عن طريق تعظيم استخدامها وتمديد صلاحيتها؛ وتعزيز إعادة التدوير (باستخدام النفايات كمورد)، مع تشجيع التصميم الدائري الذي يقلل من استهلاك المواد، ويستخدم بدائل منخفضة الكربون؛

23. تدعو أيضاً البرلمانات إلى تشجيع الشفافية الكاملة فيما يتعلق بجميع المواد المستخدمة في التصنيع من أجل الحد من إدخال أي مواد كيميائية ضارة في دورة الإنتاج، وكذلك تشجيع استخدام المواد القابلة لإعادة التدوير بالكامل؛

24. تدعو البرلمانات إلى دعم اعتماد معايير بيئية واجتماعية سليمة للصناعات الاستخراجية، بما في ذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وكذلك المعايير وأطر السياسات التي تعزز إعادة التدوير المستدام للمواد الثانوية وتخفف من حدة التحديات المرتبطة بالاقتصاد الرقمي؛

25. تدعو البرلمانات إلى الترويج للرقمنة والحلول الدائرية، بما في ذلك الشراء الدائري والتصميم الدائري والخدمات بدلاً من المنتجات، كوسيلة لتطوير صناعة سفر وسياحة أكثر مرونة واستدامة اقتصادياً وبيئياً؛

26. تطلب من البرلمانات أن تضمن قيام الحكومات بالاستثمار في البنية التحتية الرقمية الملائمة من أجل تغطية الإنترنت المأمونة والميسرة والميسورة التكلفة، والاتصال، والأطر التنظيمية لحماية البيانات/ الخصوصية، ومعايير الأمن السيبراني وحوكمتها، لتمكين الاقتصاد الدائري والرقمنة من أجل التنمية D4D لبلوغ إمكاناتهما الكاملة؛
27. تدعو البرلمانات إلى تحفيز تنفيذ نماذج الأعمال الدائرية ذات الفوائد الطويلة الأجل، مثل تغيير سلوك المستهلك، وتحفيز الابتكار، وتوسيع نطاق التكنولوجيات ونشرها؛
28. تدعو البرلمانات إلى تحفيز التواصل والتعاون على الصعيدين الوطني والدولي بين المدارس ومؤسسات وشبكات البحث والمعنيين الآخرين ذوي الصلة (مثل الشركات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية) لإيجاد حلول رقمية للتحديات المتعلقة بالاقتصاد الدائري، على سبيل المثال عن طريق تشجيع المشاركة من خلال المنافسات ومسابقات البرمجة؛
29. تدعو البرلمانات إلى ضمان تصدي الجهود المبذولة للتعجيل بالتحول إلى الرقمنة والاقتصاد الدائري للمخاطر المحتملة، مثل زيادة استخدام المواد والطاقة، وزيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتعميق الفجوة الرقمية فيما بين البلدان وداخلها، وزيادة البصمة البيئية لصناعة تكنولوجيا المعلومات، فضلاً عن العواقب السلبية للتحول من حيث الأمن وصحة الإنسان؛
30. تدعو الاتحاد البرلماني الدولي إلى تعزيز التعاون مع البرلمانات الأعضاء والمنظمات الأخرى من أجل جمع الأدلة بشأن الاقتصاد الدائري والبيئة والرقمنة، وتحديد التفاعل فيما بينها وتعزيز المبادئ التوجيهية للعمل البرلماني؛
31. تحث أيضاً بالبرلمانات أن تحرص على إدماج مبادئ الرقمنة والاقتصاد الدائري والأهداف المعززة لهذا الغرض عند الموافقة على اتفاقات التجارة الحرة المستقبلية التي تتطلب تصديق البرلمان عليها؛
32. تدعو البرلمانات إلى دعم استخدام البيانات الرقمية الموحدة والقابلة للمقارنة والعالية الجودة التي يتم استخراجها والتحقق فيها وإدارتها بشكل سليم، وتشدد على أنّ تعزيز الرقمنة أداة مهمة لدعم جمع المعلومات وإيصالها بكفاءة وموثوقية، وهما عنصران أساسيان من أجل اقتصاد دائري آمن ومستدام؛
33. تطلب من البرلمانات ترشيد المناقشة بشأن تبادل البيانات من خلال التمييز بين الأنواع المختلفة من البيانات وإنشاء تنظيم عادل وعملي للبيانات يستند إلى الحس السليم من



خلال ضمان الوصول العادل إلى البيانات، فضلاً عن توفير الحماية العادلة لها وفقاً لمبادئ حماية البيانات المقبولة دولياً وحقوق الملكية الفكرية وغيرها من الأطر القانونية ذات الصلة حسب الظروف الوطنية؛

34. تشجع البرلمانات والحكومات على الانخراط في حوار مع المعنيين (مثل المجتمع المدني والشركات والإدارات) من أجل زيادة وعيهم بأهمية توفير البيانات المفتوحة وتحويلهم إلى مشاركين نشطين في اقتصاد البيانات وصانعي المعرفة عندما يكون ذلك ممكناً قانونياً؛

35. تدعو البرلمانات إلى توخي تدابير تهدف إلى معالجة افتقار الناس إلى المهارات الرقمية الأساسية ومحو الأمية الإلكترونية، وزيادة عدد المهنيين في مجال تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي وسلسلة الكتل وغيرها من المهنيين الرقميين، كوسيلة لتشكيل استباقي للتحول الرقمي الذي يتمحور حوله أبعاد التنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية المستدامة؛

36. تدعو البرلمانات إلى تبادل المعلومات وأفضل الممارسات وتنفيذ برامج بناء القدرات بهدف زيادة الوعي والمعرفة بين البرلمانيين بشأن التفاعل بين الرقمنة والاقتصاد الدائري وإمكاناته في تعزيز الانتعاش المستجيب والأخضر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والاستهلاك والإنتاج المسؤولين.

\* تم التفاوض على القرار وفقاً للنظام الداخلي الخاص الذي ينظم الجلسات الافتراضية لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي واللجان الدائمة. تم استلام التحفظات من:

الهند، التي أبدت تحفظات على الفقرتين 7 و29 من الديباجة، ونيكاراغوا التي أبدت تحفظات على الفقرات 3 و8 و20 و28 من المنطوق.

## تقرير اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

أحيطت به علماء الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي  
(دورة افتراضية، 27 أيار/ مايو 2021)

عقدت اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان جلسيتين في الفترة التي سبقت انعقاد الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي.

وفي 28 نيسان/ أبريل، اجتمعت اللجنة لمناقشة تأثير جائحة كوفيد-19 على الديمقراطية وحقوق الإنسان، وعلى عمل البرلمان. استمعت اللجنة مع نائب رئيس اللجنة السيدة أ. جيركنز (هولندا) إلى كلمة افتتاحية من السيدة ل. ثورنتون (مديرة البرامج العالمية، المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية) والسيد ن. باكو- أريفاري (عضو الجمعية الوطنية، بنين)، وبعد ذلك من السيد أ. ويليامسون (باحث أول، مركز الابتكار في البرلمان، الاتحاد البرلماني الدولي) والسيدة ك. لوبيز كاسترو (عضو مجلس النواب، المكسيك). وخلال المناقشة، لاحظ المندوبون أن الجائحة كان لها مجموعة واسعة من الآثار السلبية على الديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد تم تقييد الحقوق الأساسية مثل حرية التجمع باسم مقتضيات الصحة العامة. أعلن عدد من الدول حالة الطوارئ. ولاحظ المندوبون أن القيود المفروضة على حقوق الإنسان يجب أن تكون محدودة زمنياً ومحددة في القانون ومتناسبة مع متطلبات الوضع. يجب استئناف التمتع الكامل بحقوق الإنسان وممارسة الديمقراطية بمجرد أن يسمح الوضع بذلك.

وقد تعرضت البرلمانات، مثلها مثل جميع المؤسسات، لتحديات شديدة بسبب الجائحة. وقد أظهر العديد من البرلمانات قدرة رائعة على إيجاد حلول مبتكرة لمواصلة الاجتماع في أماكن افتراضية أو هجينة أو بعيدة عن المجتمع. ولم يتضح بعد الأثر الطويل الأجل للجائحة على البرلمانات. من ناحية، وفر العمل عن بعد إمكانيات جديدة للبرلمانيين لقضاء المزيد من الوقت بالقرب من الأشخاص الذين يمثلونهم. ومن ناحية أخرى، فقد زاد من صعوبة عقد نقاشات موضوعية ومناقشة حلول للمسائل السياسية المعقدة.



ومثل الجميع، أعرب الاعضاء عن أملهم في أن تتم السيطرة على الجائحة قريباً عن طريق التوزيع السريع والعاقل للقاحات، حتى تتمكن اللجنة والاتحاد البرلماني الدولي، بل والمجتمع ككل، من استئناف عملهم الطبيعي.

وفي 18 أيار/ مايو، أجرت اللجنة مناقشة تحضيرية حول موضوع القرار القادم التشريعي في جميع أنحاء العالم لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، برئاسة رئيس اللجنة، السيد أ. ي. ديساي (الهند). بدأ النقاش عملية من شأنها أن تؤدي إلى اعتماد القرار في الجمعية العامة الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي في وقت لاحق من العام 2021.

وعينت اللجنة مقررًا مشاركًا ثالثًا، هو السيد ب. ليمجارونرات (تايلند) للانضمام إلى السيدة أ. جيركنز (هولندا) والسيدة ج. أودول (كينيا) اللتين تم تعيينهما كمقررتين مشاركتين في الجمعية العامة السابقة.

وسلّط الضوء السيدة م. ف. سينغاتييه (مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بمكافحة بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً) على وجود العديد من القوانين، فضلاً عن الصعوبة التي لوحظت في كثير من الأحيان في تنفيذها. لم يعرف الإنترنت حدوداً، وقد يكون الجناة في بلد ما، والضحايا في دولة أخرى، وصور الانتهاكات مخزنة على مخدّمات في ولاية قضائية أخرى. وفي غضون ذلك، كان من الصعب للغاية جمع الأدلة التي تفي بالمعايير المطلوبة من قبل المحاكم، مما يوحى بضرورة اتباع نهج جديدة. وعرضت السيدة سينغاتييه قضية وضع تشريع نموذجي لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت يمكن أن يعتمد من قبل جميع البلدان.

وذكر السيد ج. كار (المستشار التقني لمنظمة ECPAT الدولية غير الحكومية "ضعوا حداً لدعارة الأطفال والاتجار بهم") بيانات عن حجم الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت ولفت الانتباه إلى دور شركات التكنولوجيا في اتخاذ إجراءات لإزالة الصور المسيئة. وشدد على أن التشريع ليس سوى خطوة واحدة من خطوات معالجة المشكلة بشكل فعال. يمكن للبرلمانيين أن يساهموا بشكل كبير في زيادة الوعي العام بالقضية، الأمر الذي سيزيد بدوره من الضغط على شركات التكنولوجيا لتكثيف جهودها.

وخلال المناقشة، تبادل المقررون والاعضاء الخبرات من بلدانهم وطلبوا المشورة من الخبراء بشأن مسارات العمل الممكنة. وستساعد المدخلات في إمداد عملية إعداد مشروع القرار بالمعلومات.

واجتمع مكتب اللجنة في 11 أيار/ مايو لتبادل وجهات النظر بشأن التحديات الرئيسة للديمقراطية وحقوق الإنسان، وفي سياق مراجعة استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي. حدد أعضاء المكتب مجموعة من





القضايا الملحة، مثل التضليل عبر الإنترنت وخطاب الكراهية ومكافحة التمييز بجميع أشكاله، بما في ذلك على أساس التوجه الجندري. وأعربوا عن رغبتهم في أن تتمكن اللجنة من مناقشة أي قضية وبالتالي القيام بدورها في النهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان إلى أقصى حد ممكن.

وانتخبت اللجنة في جلستها الأخيرة في 18 أيار/ مايو عدداً من الأعضاء الجدد في المكتب على أساس الترشيحات المقدمة من المجموعات الجيوسياسية.



# تقرير اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

أحيطت به علماء الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي  
(دورة افتراضية، 27 أيار/ مايو 2021)

اجتماع مشترك مع اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة بشأن الموضوع العام للجمعية العامة الـ 142 (27 نيسان/ أبريل)

عُقدت الجلسة الأولى للجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة بالاشتراك مع اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة لمناقشة الموضوع العام للجمعية العامة الـ 142 التغلب على الوباء اليوم وبناء غد أفضل: دور البرلمانات.

وافتح الجلسة رئيس اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة، السيد ج. ك. روميرو (الأرجنتين)، ورئيسة اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، السيدة ف. موزندا تسييتسي (زمبابوي). أقرت اللجنتان جدول الأعمال ووافقت اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة على المحضر الموجز لدورتها التي عقدت في غضون الجمعية العامة الـ 141 في بلغراد.

وترأس السيد ج. ك. روميرو حلقة النقاش الأولى التي ركزت على المكونات الرئيسية لمرحلة التعافي من الجائحة، وفرص التقدم نحو الاقتصاد الأخضر، فضلاً عن التعاون والحوار المتجدد والمتعدد الأطراف لمواجهة التحديات العالمية، بما في ذلك الأوبئة الجديدة. أدارت السيدة س. دينيكا (رومانيا)، عضو مكتب اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، حلقة النقاش الثانية حول إمكانية الوصول إلى اللقاحات باعتبارها منفعة عامة.

وتمت حلقتا النقاش المتحدثين التاليين: السيدة س. رحمان (الباكستان)، والسيدة م. أوبري (عضو البرلمان الأوروبي)، والسيد ت. جاكسون (أستاذ بجامعة سيوري)، والسيد م. فريك (نائب المبعوث الخاص لقمة الأمم المتحدة بشأن نظم الغذاء). وشارك في المناقشة قرابة 75 عضواً من أعضاء البرلمان فيما حضر الاجتماع 150 عضواً بصفة مراقبين.

وتمخض عن عروض حلقة النقاش ما مجموعه 15 مداخلة (بما في ذلك اثنتان تم تلقيهما على خط المراسلة) من ممثلي البرلمانات الآتية: مملكة البحرين، وبوروندي، وكندا، والصين، وفرنسا، وألمانيا، والهند،



والجمهورية الإسلامية الإيرانية، واليابان، ومنغوليا، وهولندا، وجمهورية كوريا، والمملكة العربية السعودية، وتايلند، ودولة الإمارات العربية المتحدة.

يمكن تلخيص النقاط الرئيسة من المناقشة على النحو الآتي:

1. أدت جائحة كوفيد-19 إلى تضخيم المشاكل القائمة مثل تزايد عدم المساواة وأنماط التنمية غير المستدامة على الصعيدين الوطني والعالمي. يجب أن يؤدي التعافي بعد كوفيد-19 إلى إحداث تغيير منهجي في نمط التنمية ولكن أيضاً في الالتزام الأساسي الذي يتعين على الناس والبلدان أن يلتزموا به تجاه بعضهم البعض وتجاه المجتمع الدولي. وينبغي أن يركز نمط التنمية على ما يهم الناس أكثر من غيره، أي صحتهم وصحة بيئتهم، لا سيما في البلدان المتقدمة حيث بلغ النمو بالفعل حدوده. يجب أن يتركز الالتزام الأساسي بشكل أكبر على التضامن بدلاً من المنافسة ويجب أن يؤكد قيمة التعددية كأفضل طريقة للبلدان لمعالجة المشاكل التي لا حدود لها مثل تغير المناخ والأوبئة.

2. يشكل الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري عاملين أساسيين في جعل نمط التنمية الحالي أكثر استدامة. ومع ذلك، فإن اقتصاد الرعاية، الذي يتألف من الخدمات المقدمة للأشخاص (المسنين، والأكثر ضعفاً، والعاطلين عن العمل، وما إلى ذلك) والذي يتطلب مدخلات مادية قليلة نسبياً ولكنه حسن وبشكل كبير نوعية الحياة والأمن البشري، يجب أيضاً دمجها في ذلك النمط. لا بد من إعادة تعريف الرخاء من حيث الصحة الجيدة ومزيد من الوقت للفرد والأسرة، بدلاً من زيادة إنتاج واستهلاك المواد ذات المدخلات العالية التي تنطوي على المزيد من انبعاثات الكربون واستخراج للموارد المحدودة. تتطلب الخطوات في هذا الاتجاه، من بين أمور أخرى، بنية مالية جديدة، ونظام ضريبي أكثر تصاعدياً، وبرامج جديدة مثل الدخل الأساسي الشامل.

3. أدى نظام الغذاء العالمي الحالي المختل الذي ترك مئات الملايين من الناس يعانون من الجوع أو سوء التغذية، إلى هدر كميات هائلة من الطعام، وتسبب في مجموعة من المشاكل الصحية والاجتماعية، وبين بشكل جيد ما يلزم تغييره في المستقبل. كما أظهرت الجائحة ضعف سلاسل التوريد العالمية التي تشمل أيضاً الأغذية والسلع الأساسية. يجب أن يكون نظام الغذاء أكثر رسوخاً داخل الحدود الوطنية وأن تتم حماية ملكية المدخلات الرئيسة من احتكارات الشركات.

4. كان التركيز القوي على المرأة عاملاً أساسياً في الانتعاش بعد الجائحة وللإستدامة عموماً. وإن إعادة تركيز نمط التنمية على اقتصاد الرعاية من شأنه أن يفيد النساء على وجه الخصوص لأنهن يشغلن الحصة



الأكبر من الوظائف في قطاع الخدمات. ويتعيّن أن تستهدف المساعدات الخارجية النساء على نحو أفضل. والمرأة هي أيضاً أساس نظام الغذاء والأمن الغذائي بشكل عام حيث أنها غالباً ما تكون العمود الفقري للقطاع غير الرسمي وللإقتصادات الريفية.

5. أظهرت الطريقة التي تم بها إنتاج لقاح كوفيد-19 وتوزيعه على الناس وعلى البلدان في جميع أنحاء العالم افتقاراً كبيراً للتضامن العالمي وستبرهن في النهاية أنها تدمر نفسها ما لم يتم اعتماد تدابير تصحيحية قريباً. لن تنتهي الجائحة حتى يتم تلقيح الغالبية العظمى من الناس في كل بلد وصولاً إلى مناعة القطيع. لم يكن هذا الهدف قابلاً للتحقيق في الوقت الحالي حيث تم التحكم في توريد اللقاحات من قبل عدد قليل من شركات الأدوية الحائزة على براءات اختراع والتي تتمتع بقدرات إنتاجية محدودة وتهتم بالدرجة الأكبر بجني الأرباح أكثر من اهتمامها بالصحة العالمية العامة. اضطرت الحكومات إلى الاعتراف بحالة الطوارئ العالمية باعتبارها حالة شبيهة بحالة "الحرب"، ومن هذا المنطلق، تعمل وفقاً لذلك لنشر كل أداة يمكن تصورها للسيطرة على الجائحة بأسرع ما يمكن وفي كل مكان. يجب أن تكون إحدى هذه الأدوات هي التنازل المؤقت عن براءات اختراع اللقاحات حتى تتمكن كل شركة أدوية في العالم لديها القدرة على رفد الإمدادات العالمية من اللقاحات من القيام بذلك من دون أي عقوبة. يجب تعويض الشركات الحائزة على براءات اختراع مقابل مشاركة تركيبة اللقاح والمعرفة التقنية مع الآخرين. وفي الوقت نفسه، فإنّ هناك أدوات أخرى يتم نشرها بالفعل، مثل مرفق التحالف العالمي للقاحات والتحصين، الذي يحتاج إلى المزيد من التعزيز.

### نقاش بشأن متابعة إعلان الذكرى السنوية الـ 75 للأمم المتحدة (29 نيسان/أبريل)

نظرت الجلسة الثانية للجنة شؤون الأمم المتحدة في تداعيات الإعلان الصادر في ختام الاجتماع رفيع المستوى في أيلول/سبتمبر 2020 للاحتفال بالذكرى السنوية الـ 75 للأمم المتحدة (UN75).

وتضمن إعلان الذكرى السنوية الـ 75 للأمم المتحدة الـ 12 التزاماً- يشار إليها باسم "جدول أعمالنا المشترك"- بشأن التحديات العالمية الأكثر أهمية حالياً، من عكس تغير المناخ إلى إصلاح التعددية. وبموجب الإعلان طُلب من الأمين العام للأمم المتحدة تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2021 مع توصيات حول كيفية دفع جدول الأعمال المشترك. وكجزء من هذا المسعى، كانت الأمم المتحدة تجري مشاورات عالمية مع الفئات الرئيسية المستهدفة من خلال مرفق عبر الإنترنت على الرابط التالي:

<https://un75.online/take-action/>



وتولى إدارة الاجتماع رئيس اللجنة السيد ج. ك. روميرو، وانقسم الاجتماع إلى جزأين: تضمن الجزء الأول حلقة نقاش مع السيدة م. جويني (السفيرة، الممثلة الدائمة لجنوب إفريقيا لدى الأمم المتحدة)، والسيد ب. راي (السفير، الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة)، والسيدة ف. كوزينس (الرئيسة والمديرة التنفيذية لمؤسسة الأمم المتحدة). وتضمن الجزء الثاني استطلاعاً مباشراً تم بناؤه على الأسئلة التسع الرئيسة للمشاورة العالمية للأمم المتحدة حول جدول الأعمال المشترك. قدمت السيدة م. غريفين (كبيرة المستشارين، مكتب الأمين العام للأمم المتحدة) عناصر المشاورة.

وشارك في الجلسة حوالي 45 نائباً برلمانياً في حين تابعها أكثر من مئة مراقب عبر الإنترنت. تم التعبير عن المداخلات أو تقديمها خطياً من الدول الأعضاء الثلاثة عشر الآتية: مملكة البحرين، وبيلاروسيا، وبوروندي، والصين، وكوستاريكا، والهند، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، ودولة الكويت، ومدغشقر، ومنغوليا، والمملكة العربية السعودية، وتايلند، وتركيا.

سلطت حلقة النقاش الضوء في الجزء الأول من الجلسة على النقاط الآتية:

1. شكلت الجائحة الحالية تذكراً قوية بقيمة التعددية. ومن أجل القضاء على الجائحة، يحتاج العالم بأسره إلى العمل المتضامن معاً نحو حلول مشتركة. كما يجب أن تهدف الحلول أيضاً إلى جعل الاستجابة للأوبئة الحتمية في المستقبل أكثر فاعلية بكثير مما كانت عليه الحال مع كوفيد-19، حيث تم الاكتشاف بأن البلدان والمنظمات متعددة الأطراف على حد سواء لم تكن مستعدة تماماً.

2. لم تكن الأمم المتحدة مثالية لكنها ظلت ركيزة أساسية لتعددية الأطراف. ومن الضروري أن يشمل النظام متعدد الأطراف الأقوى جميع الفئات الرئيسة المستهدفة، وليس الحكومات فقط. يجب أن تؤدي البرلمانات والبرلمانيين دوراً أكبر في تطوير حلول سياسية مبتكرة وفي تنفيذ الالتزامات الدولية، جنباً إلى جنب مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والشباب. وقد كان تضيق الفجوة الرقمية إحدى الطرق المهمة للجمع بين الناس على الصعيدين الوطني والعالمي.

3. يعتبر إعادة أهداف التنمية المستدامة (SDGs) إلى المسار الصحيح للتنفيذ بحلول العام 2030 أمراً بالغ الأهمية لاستعادة الثقة في الحكومة وبالتعددية. ولا يمكن استعادة ثقة الشعب بالحكومات والنظام المتعدد الأطراف إلا من خلال معالجة مشاكله على أرض الواقع وبشكل فعال.

4. لقد كان دور البرلمانات في تنفيذ الاتفاقات الدولية من خلال العملية التشريعية والموازنة، وكذلك من خلال ممارسة الرقابة الفعالة، من الأمور الأساسية. لقد أضافت قدرة الاتحاد البرلماني الدولي على جلب



جميع الأحزاب السياسية إلى المنتديات متعددة الأطراف قيمة مضافة إلى إنشاء مؤسسة الأمم المتحدة ذات الصوت الواحد والدولة الواحدة.

كما لوحظ، تركيز عملية الاستطلاع مع المشاركين خلال الجزء الثاني من الجلسة على الأسئلة التسع نفسها في صميم المشاورة العالمية للأمم المتحدة. أضاف الاتحاد البرلماني الدولي إجابات متعددة الخيارات على هذه الأسئلة ودعا المشاركين إلى اختيار أفضل خيارين.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمشاركين إضافة إجابة واحدة أو أكثر من إجاباتهم الخاصة. وقد أظهرت أفضل الاختيارات من الأسئلة الرئيسة التسع النقاط الآتية:

- كان تعزيز جمع البيانات عاملاً أساسياً في تحليل الاتجاهات والتوقعات المستقبلية.
- كان إدخال مناهج ثقافة السلم في المدارس هو الأهم لإحلال السلم في العالم.
- كان الاستثمار المكثف في الطاقة المتجددة والصناعات الخضراء أهم خطوة للحد من تغير المناخ.
- من الأفضل تعريف المنافع العامة العالمية على أنها جميع الأصول والخدمات التي يجب أن تكون في متناول الجميع.
- كان ضمان إتاحة جميع الوثائق الحكومية للجمهور عاملاً أساسياً لاستعادة الثقة بين الناس والمؤسسات.
- كانت عملية صنع القرار أكثر فاعلية عندما كان الجمهور على اطلاع جيد بالعملية ذات الصلة وفي الوقت المناسب.
- كان ضمان حصول الجميع على التعليم والرعاية الصحية عاملاً أساسياً في تسوية الأمور في المجتمع.
- كان تمكين المزيد من الحوار البرلماني حول القضايا العالمية من خلال الاتحاد البرلماني الدولي هو الأكثر أهمية للحكومة العالمية.
- يتطلب جعل الأمم المتحدة أكثر شمولاً وأكثر تمثيلاً للمجتمع العالمي تعديل ميثاق الأمم المتحدة للاعتراف بدور البرلمانات في الحوكمة العالمية.

وفي نهاية الجلسة، أعلن رئيس اللجنة السيد ج. ك. روميرو أنه قد أكمل ولايته الثانية كرئيس للجنة وتمنى كل النجاح لخلفه الذي سيتم تعيينه بعد الجمعية العامة الـ 142. وشكر السيد روميرو أمانة الاتحاد البرلماني الدولي على دعمها وزملائه أعضاء المكتب على عملهم خلال فترة عمله التي دامت أربع سنوات.



## بيان بمناسبة اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى للعام 2021

### بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز

أقره المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 207

(دورة افتراضية، 25 أيار/مايو 2021)

#### إنّ المجلس الحاكم،

- إذ يلاحظ استمرار دعم الاتحاد البرلماني الدولي على مر السنين للاستجابة العالمية للإيدز والمشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة الرفيعة المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز،
- وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 260/75 المؤرخ في 23 شباط/ فبراير 2021 بخصوص تنظيم الاجتماع الرفيع المستوى للعام 2021 بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز الذي يدعو الاتحاد البرلماني الدولي للمساهمة في الاجتماع،
- وإذ يشير أيضاً إلى إعلان التزام الأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز المعتمد في 27 حزيران/ يونيو 2001 والإعلانات السياسية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز المعتمدة في الاجتماعات الرفيعة المستوى للجمعية العامة في الأعوام 2006 و 2011 و 2016،
- وإذ يؤكد على أن حكومات العالم قد حددت هدفاً للقضاء على وباء الإيدز بحلول العام 2030 كجزء من أهداف التنمية المستدامة (ولا سيما الهدف 3، الغاية 3)،
- وإذ يرحب بالمكاسب الكبيرة التي تحققت في مجال الاستجابة للإيدز، ويلاحظ مع القلق بأن التقدم قد كان متفاوتاً فيما بين البلدان وضمنها، وأن المكاسب تبقى هشّة وقابلة للتراجع إذا لم يتم تحديد الالتزام وزيادة الاستثمارات وتسريع العمل،
- وإذ يعرب عن القلق العميق من أنه قبل جائحة كوفيد-19، لم يكن العالم على المسار الصحيح للوفاء بالأهداف المحددة زمنياً والمنصوص عليها في الإعلان السياسي للعام 2016 بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، والذي انتهى مع نهاية العام 2020، وأن نمذجة التأثير طويل الأجل لجائحة كوفيد-19 على الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية قد أبدى انتكاسة مع ما يقدر بـ 123000 إلى



293000 إصابة جديدة بفيروس نقص المناعة البشرية وما بين 69000 إلى 148000 حالة وفاة إضافية مرتبطة بالإيدز بين العامين 2020 و 2022،

• *وإذ يلاحظ أن العام 2021 يوافق مرور 40 عاماً على الإبلاغ عن أول حالة إصابة بالإيدز، و25 عاماً منذ أن بدأ برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز عمله القيم و20 عاماً على إنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، الذي يوفر 21 بالمئة من إجمالي التمويل الدولي للاستجابة العالمية لفيروس نقص المناعة البشرية؛ هذا فضلاً عن اعتماد استراتيجية عالمية جديدة لمكافحة الإيدز للفترة 2021-2026،*

• *وإذ يعرب عن القلق من أن 38 مليون شخص على مستوى العالم كانوا مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في العام 2019، وأن أكثر من 12 مليون شخص لا زالوا لا يحصلون على علاج من فيروس نقص المناعة البشرية، وأن 1.7 مليون شخص قد أصيبوا بفيروس نقص المناعة البشرية في العام 2019 بسبب عدم حصولهم على الخدمات الأساسية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية،*

• *وإذ يلاحظ بأن فيروس نقص المناعة البشرية لا ينجم عن عدم المساواة بين الرجال والنساء (الجنسية) فحسب، بل يرسخه أيضاً، مما يجعل النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية أكثر عرضة للعنف والإكراه والوصم والتمييز، بما في ذلك انتهاكات حقوقهن الجنسية والإنجابية، وزيادة احتمال إصابتهن بسرطان عنق الرحم ست مرات،*

• *وإذ يلاحظ أيضاً وقلق أن حوالي 5500 امرأة شابة تتراوح أعمارهن بين 15 و24 عاماً يصبن كل أسبوع بفيروس نقص المناعة البشرية، وأن النساء الشابات في إفريقيا جنوب الصحراء أكثر عرضة بمرتين من الرجال للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية،*

• *وإذ يلاحظ كذلك أن أوجه عدم المساواة الهيكلية والقانونية والاقتصادية وغيرها من أوجه اللامساواة التي تعزز الوصم والتمييز تزيد من قابلية الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وتعيق الوصول إلى الخدمات، وتجعل السكان الرئيسيين أكثر عرضة للوفاة من الأمراض المرتبطة بالإيدز، فضلاً عن ذلك، وكما أفاد تقرير استراتيجية الإيدز العالمي 2021-2026، فإن خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية أعلى 13 مرة بالنسبة للأشخاص المتحولين جنسياً، وأعلى 26 مرة بين الرجال المثليين وغيرهم من الرجال الذين يمارسون الشذوذ الجنسي، وأعلى 29 مرة بين الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات، وأعلى 30 مرة بين العاملين في مجال الجنس،*





## فإنه يدعو البرلمان إلى:

- العمل على جعل الدول تدرك الحق في الصحة وتنفيذ الأهداف الصحية كجزء من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على وباء الإيدز بحلول العام 2030.
- إعادة موضوع فيروس نقص المناعة البشرية إلى الخطاب العام حيث أن فيروس نقص المناعة البشرية لا يزال يمثل أزمة صحية عامة كبرى.
- الاستجابة للاحتياجات الصحية المحددة للنساء والشابات والفتيات المراهقات والمجموعات الأخرى من الأشخاص المتأثرين بشكل غير متناسب بفيروس نقص المناعة البشرية، ولا سيما المجتمعات المحرومة مثل السكان الأصليين والمتحولين جنسياً، من خلال زيادة الوعي، وضمان الوقاية والحصول على العلاج، وتوفير الخدمات ذات الصلة.
- استخدام كلاً من ولايتهم والثقة الشعبية بهم لإشراك المجتمعات والعمل لصالح كل مواطن وكل مجتمع، بما في ذلك الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية والسكان الرئيسيون، وذلك من أجل بناء وعي عام واسع النطاق وتمكين وحشد المجتمع نحو حركة شعبية جماعية لإنجاز وعد بتحقيق نتائج صحية أفضل وتقليل الفوارق.
- تعزيز التوجيهات والأدوات القائمة على الأدلة والتي يكون محورها الإنسان لتعزيز الاستقلال الذاتي والكفاءة الذاتية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والمعرضين لخطر الإصابة به، بما في ذلك من خلال الوصول إلى تدخلات الرعاية الذاتية.
- مراجعة التشريعات الحالية وإلغاء أو تعديل القوانين، بما في ذلك القوانين المقيدة للعمر، التي تقوض الوصول إلى الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والخدمات الصحية للجميع، والتي تجمد انتقال فيروس نقص المناعة البشرية لضمان عدم إغفال أحد.
- سنّ القوانين التي تحمي وتعزز حقوق الإنسان لجميع المواطنين، بما في ذلك حقهم في الصحة؛ التي تحمي الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، ولا سيما النساء والشابات والفتيات المراهقات، والفئات السكانية الرئيسة من الوصم والتمييز؛ والتي تضمن الوصول إلى خدمات وحقوق الصحة الجنسية والإنجابية العالية الجودة وبتكلفة معقولة.

- استخدام سلطاتهم الرقابية والموازنة والمشاركة مع الشركاء العالميين لتمكين تحديد الأولويات بشكل فعال وتخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة لفيروس نقص المناعة البشرية وللصحة، ونظراً للضغوط المالية التي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19، ودعم عملية وضع الموازنة المراعية للاعتبارات الجندرية كأداة لتلبية الاحتياجات الصحية للنساء والفتيات والمتحولين جنسياً.
- الالتزام باستئناف الخدمات الصحية المعطلة بسبب جائحة كوفيد-19 لضمان الوصول العادل إلى اختبار فيروس نقص المناعة البشرية ومعالجته.

### ويجدد المجلس الحاكم دعوته لجميع الدول إلى:

- تجديد التزامهم في اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى للعام 2021 بشأن فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز بالجهود العالمية للقضاء على وباء الإيدز وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول العام 2030.
- حماية حقوق الإنسان لجميع الأشخاص من دون تمييز في القانون وفي الممارسة وضمان توافق جميع السياسات والتدخلات الصحية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- تعزيز الشراكات الاستراتيجية القائمة بالفعل وإنشاء شراكات جديدة تشمل الحكومات والبرلمانات والمجتمعات المتضررة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأكاديميين والعلماء والجمعيات الخيرية.
- حشد الموارد والأموال الكافية لدعم تنفيذ وتحقيق أهداف الاستراتيجية العالمية الجديدة لمكافحة الإيدز 2021-2026، وكذلك لحشد جميع الموارد، العامة والخاصة، والمحلية والدولية، لعكس اتجاه الانخفاض في الدعم الدولي وسد الفجوة التمويلية التي خلقتها الولايات المتحدة والبالغة 7 مليارات دولار للاستجابة العالمية للإيدز.
- تطبيق الدروس المستفادة من تلاقي وباء فيروس نقص المناعة البشرية وجائحة كوفيد-19، وفي اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى للعام 2021 بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، الحث على المزيد من الاستثمارات في الاستجابة للأوبئة العالمية وتبني مجموعة جديدة من الأهداف الجريئة والطموحة القابلة للتحقيق المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية وذلك للقضاء على الإيدز بحلول العام 2030 باعتباره تهديداً للصحة العامة .
- استخدام التقدم العلمي الذي تم إحرازه في تطوير لقاحات فعالة من الحمض النووي الريبي ضد كوفيد-19 من أجل التطوير السريع للقاح فيروس نقص المناعة البشرية.
- التأكد من أن حقوق الملكية الفكرية ليست عقبة أمام أي شخص مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية لتلقي العلاج الحديث المضاد للفيروسات.

# بيان بشأن العمل البرلماني لدعم إنهاء حالات انعدام الجنسية

بيان بمناسبة الذكرى السنوية الـ60 لاتفاقية  
خفض حالات انعدام الجنسية

أقره المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ207  
(دورة افتراضية، 25 أيار/مايو 2021)

يؤثر انعدام الجنسية، أو عدم حيازة أي جنسية، على ملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم، وغالباً ما يجرمهم من الوصول إلى الحقوق الأساسية مثل التعليم والعلاج الطبي والعمل والسفر، ويتركهم عرضة لأشكال متطرفة من الاستغلال وسوء المعاملة.

وتقر المادة 15 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للعام 1948 بأن جميع الناس لهم الحق في الجنسية، والتي بدورها غالباً ما تكون بمثابة بوابة للحقوق الأساسية الأخرى. كما أن الحق في الجنسية مكسب في العديد من معاهدات حقوق الإنسان الدولية المصادق عليها على نطاق واسع، بما فيها الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وإذ ندرك بأن العام 2021 يوافق الذكرى الـ60 لاتفاقية العام 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية (اتفاقية العام 1961)،

وإذ نشير إلى أن مشكلة انعدام الجنسية قد استمرت على مر السنين بسبب الثغرات الموجودة في قوانين الجنسية وضعف نظم تسجيل المواليد والتشريعات التمييزية، بما في ذلك قوانين الجنسية التي تمنع النساء من منح جنسيتهن لأطفالهن على قدم المساواة مع الرجال،

نحن، أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، ندعو إلى اتخاذ إجراءات برلمانية متجددة وعاجلة للمساعدة في إنهاء مخنة الأشخاص عديمي الجنسية من خلال:

- اتخاذ التدابير التشريعية المناسبة، مثل إصلاحات الجنسية والقوانين ذات الصلة لضمان توافقها مع المعايير الدولية التي تمنع حالات انعدام الجنسية وتقلل منها، وتحمي الأشخاص عديمي الجنسية، لا



سيما من خلال ضمان خلو قوانين الجنسية من التمييز واحتوائها على الضمانات التي تمنع انعدام الجنسية.

- تشجيع الدول المعنية على الانضمام إلى المعاهدات التي تحتوي على هذه المعايير الدولية وتنفيذها، بما فيها اتفاقية العام 1961 واتفاقية العام 1954 المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية؛ ودعم الامتثال العالمي لهذه الاتفاقيات وتنفيذها؛

- النظر في تقديم الدعم اللازم لتنفيذ التعهدات الـ 360 لمعالجة حالات انعدام الجنسية التي قطعت في الجزء الرفيع المستوى للعام 2019 بشأن انعدام الجنسية والمنتدى العالمي الأول للاجئين للعام 2019، إذ يتطلب العديد من هذه التعهدات اتخاذ إجراءات من قبل البرلمانات؛

- التحدث عن الرجال والنساء والفتيان والفتيات عديمي الجنسية في بلداننا ورفع مستوى الوعي بوضعهم؛

- الاستفادة من إصدارات الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، مثل كتيب الجنسية وانعدام الجنسية الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للعام 2005 للبرلمانيين (تم تحديثه في العام 2014 وترجم إلى 13 لغة) وكتيب العام 2018 الممارسات الجيدة في قوانين الجنسية لمنع حالات انعدام الجنسية وتقليلها (متوفر بثماني لغات)؛

- التمسك بشكل منهجي بالحق في الجنسية للجميع ودعم الجهود المبذولة لتحقيق أهداف حملة #أنا\_أنتمي (#IBelong) لإنهاء حالات انعدام الجنسية بحلول العام 2024.

مع بقاء أقل من أربع سنوات في حملة #أنا\_أنتمي لإنهاء حالات انعدام الجنسية بحلول العام 2024، وأقل من عشر سنوات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وعدم إغفال أحد، فقد حان الآن وقت العمل.



## بيان حول الجمهورية اليمنية

أقره المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ207  
(دورة افتراضية، 25 أيار/مايو 2021)

تعرب لجنة الاتحاد البرلماني الدولي لشؤون الشرق الأوسط عن قلقها الشديد إزاء التصعيد الأخير في النزاع الوحشي في الجمهورية اليمنية، الذي تسبب في ما أصبح يعرف بأسوأ أزمة إنسانية في العالم.

وتدين اللجنة بشدة انتهاكات قرارات مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة والمتعلقة بالجمهورية اليمنية، لا سيما فيما يتعلق بحظر بيع الأسلحة لأطراف النزاع، وتطلب من برلمانات الدول المعنية الرقابة على حكوماتها في تنفيذ هذه القرارات.

وتعرب اللجنة عن انزعاجها من ارتفاع مستويات المجاعة في الجمهورية اليمنية، مما يضيف مستويات أعلى من المأساة إلى هذه الأزمة الخطيرة، وبالتالي تدعو أعضاء المجتمع البرلماني العالمي للاضطلاع بدورهم في إنقاذ أرواح اليمنيين.



# قواعد الإجراءات الخاصة لتنظيم سير الجلسات الافتراضية للجمعية العامة واللجان الدائمة

اعتمدها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 207  
(دورة افتراضية، 24 أيار/ مايو 2021)

## I. قواعد الإجراءات الخاصة للجمعية العامة (الاجتماع بشكل افتراضي)

يستمر تطبيق قواعد الجمعية العامة بالكامل، إلا في حال تعارضها مع قواعد الإجراءات الخاصة هذه، وفي هذه الحال يشكل قرار الجمعية العامة باعتماد قواعد الإجراءات الخاصة هذه قراراً بتعليق قواعد الجمعية العامة بالقدر اللازم.

سيتم تعليق العمل بقواعد الجمعية العامة الآتية:

القواعد 4 إلى 6 بشأن مكان ومدة الجمعية العامة بالحضور الشخصي

المادة 9 بشأن اللجنة التوجيهية

القواعد 11 و12 و15.3 بشأن البنود الطارئة

القواعد من 17 إلى 20 بشأن التعديلات والتعديلات الفرعية

القواعد من 28 إلى 32 بشأن التصويت

القاعدة 33 بشأن النصاب القانوني

القاعدة 34 بشأن الأغلبية

### 1. الحضور

1.1 يكون حضور الأعضاء والأعضاء المنتسبين والمراقبين من خلال الوصول الآمن إلى مؤتمر الفيديو أو غير ذلك من الوسائل الإلكترونية التي تسمح للممثلين بالاستماع إلى المشاركين الآخرين ومخاطبة الاجتماع عن بُعد حسب الاقتضاء.

1.2 لأغراض الحضور والتصويت، سيتم تقييم شمولية وفود الأعضاء بموجب المادتين 10 و15 (ج) من النظام الأساسي على أساس القائمة المقدمة من كل عضو لغرض التسجيل بحلول الموعد النهائي المحدد أدناه.



## 2. التسجيل

1.2 يجب أن يتم التسجيل من خلال نظام عبر الإنترنت وفقاً للممارسات المتبعة. يتعين على كل عضو في الاتحاد البرلماني الدولي يشارك في الدورة إرسال الاسم والجندر والعمر وتفاصيل الاتصال بمندوبيه بالإضافة إلى نسخة رسالة رسمية من رئيس البرلمان أو رئيس مجموعة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية.

2.2 الموعد النهائي للتسجيل هو 15 يوماً قبل افتتاح الدورة. لن يكون من الممكن إجراء تغييرات أخرى على تشكيل الوفود بعد ذلك التاريخ إلا في حال حدوث قوة القاهرة تمنع عضواً مسجلاً من حضور الدورة. يجب أن يتم التصديق على وجود مثل هذه الحالة من قبل رئيس البرلمان أو رئيس مجموعة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية من خلال رسالة خطية إلى الأمين العام.

## 3. النصاب القانوني

يستخدم عدد الأعضاء المسجلين عند الموعد النهائي للتسجيل المشار إليه في القاعدة 2.2 من قواعد الإجراءات الخاصة هذه لتحديد النصاب القانوني.

## 4. مخاطبة الجمعية

1.4 خلال الدورة الافتراضية، يجب أن تقتصر بيانات المندوبين على دقيقتين.

2.4 يجوز للمندوبين أيضاً تقديم بيانات خطية إما بالإنجليزية أو الفرنسية (اللغات الرسمية للمنظمة) مع الإشارة إلى بند جدول الأعمال الذي يشيرون إليه، قبل افتتاح دورة الجمعية العامة. يجب أن تكون البيانات الخطية بديلاً للمداخلات الحية. ويتم نشرها على صفحة إلكترونية مخصصة وتشكل جزءاً من السجلات الرسمية للدورة.

3.4 يجوز للمندوبين أيضاً تقديم بيانات فيديو مسجلة مسبقاً مع الإشارة إلى بند جدول الأعمال الذي يشيرون إليه، قبل افتتاح الدورة. يجب أن تكون بيانات الفيديو المسجلة مسبقاً بديلاً للمداخلات الحية.

4.4 يجب على أي مندوب يرغب في أخذ الكلمة أن يبدي رغبته في الكلام. يجب على المندوب الذي يرغب في إثارة نقطة نظام فيما يتعلق ببيان يتم الإدلاء به خلال الدورة أن يبدي عزمه على القيام بذلك. ويبت الرئيس في نقطة النظام وفقاً للمادة 23 من لائحة الجمعية العامة.



5.4 إن المراقبين مدعوون إلى تقديم بيانات خطية إما بالإنجليزية أو الفرنسية (اللغات الرسمية للمنظمة) مع الإشارة إلى بند جدول الأعمال الذي يشيرون إليه، قبل افتتاح دورة الجمعية العامة. يتم نشر هذه البيانات على صفحة إلكترونية مخصصة.

## 5. اتخاذ القرار

تُعتمد جميع قرارات الجمعية العامة المتخذة في دورة افتراضية، بقدر الإمكان، بتوافق الآراء. في ضوء الطبيعة الافتراضية للدورة والقيود التقنية، يجب تقديم القرارات التي أعدتها اللجان الدائمة ونتائج المناقشة العامة التي أقرتها اللجنة التنفيذية لاعتمادها من قبل الجمعية العامة من خلال الموافقة الضمنية الخطية على النحو المبين في القاعدة 6 أدناه.

## 6. إجراء الموافقة الضمنية الخطية

1.6 يسري إجراء الموافقة الضمنية الخطية التالي في ما يتعلق بأي اقتراح يقرر رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، بعد مشاورات غير رسمية، أنه مناسب لاعتماده من دون المزيد من المناقشة من قبل الجمعية العامة.

2.6 بناءً على طلب الرئيس، يحيل الأمين العام إلى الأعضاء أي اقتراح من هذا القبيل للنظر فيه بموجب الموافقة الضمنية الخطية هذه.

3.6 يجب أن تحتوي المراسلة على نص المقترح/ات التي سيتم النظر فيها بموجب الموافقة الضمنية الخطية هذه. يجب إرسال أي اعتراض خطياً، بما في ذلك عن طريق البريد الإلكتروني، وموجه إلى الأمين العام. يجب أن يكون الاعتراض قد تم استلامه في غضون 15 يوماً من تاريخ إرسال البلاغ.

4.6 في حال عدم استلام اعتراضات خطية من ثلث الأعضاء أو أكثر في الموعد المحدد، يعتبر الاقتراح المعني معتمداً بشكل صحيح من قبل الجمعية العامة. تُدرج الاعتراضات في الحواشي الملحققة بنص القرار أو المقرر بمجرد اعتماده.

6.5 يقوم الأمين العام بإبلاغ نتيجة الموافقة الضمنية الخطية لجميع الأعضاء في أقرب وقت ممكن بعد الموعد النهائي المحدد المشار إليه أعلاه. في حال وجود اقتراح تم اعتماده وفقاً للموافقة الضمنية الخطية، يكون تاريخ مراسلة الأمين العام بهذا المعنى هو تاريخ اعتماد الاقتراح.





6.6 مع عدم الإخلال بما ورد أعلاه، يجوز للعضو شرح موقفه في ما يتعلق بمقترح يخضع للموافقة الضمنية الخطية من خلال تقديم بيان خطي يتعلق بذلك، لنشره على موقع الاتحاد البرلماني الدولي. يجب أن يتم استلام البيانات الخطية من قبل الأمين العام بحلول التاريخ المحدد لتلقي الاعتراضات. يجب توفير البيانات الخطية على موقع الاتحاد البرلماني الدولي لأغراض إعلامية فحسب. يجب أن تظهر كما تم تقديمها وبلغتها (لغات) التقديم. لا يعتبر تقديم بيان خطي وفقاً لهذه الفقرة اعتراضاً.

## II. قواعد الإجراءات الخاصة للجان الدائمة (اجتماع بشكل افتراضي)

يجب أن يستمر تطبيق لائحة اللجان الدائمة بالكامل، إلا في حالة تعارضها مع قواعد الإجراءات الخاصة هذه، وفي هذه الحالة يشكل قرار المجلس الحاكم باعتماد قواعد الإجراءات الخاصة هذه قراراً بتعليق القواعد ذات الصلة للجان الدائمة بالقدر اللازم.

القواعد الخاصة باللجان الدائمة التي سيتم تعليقها هي كما يلي:

القاعدة 7 الفقرة 6 بشأن انتخاب أعضاء المكتب بالاقتراع السري

القاعدة 13 الفقرة 2 بشأن الموعد النهائي لتقديم التعديلات

القاعدة 18 بشأن الموعد النهائي لتقديم الاقتراحات حول البنود الموضوعية

القواعد من 24 إلى 26 بشأن معالجة التعديلات والتعديلات الفرعية

القاعدة 32 بشأن الاقتراحات الإجرائية.

القاعدة 33 بشأن الاجتماعات العامة

القاعدتان 35 و36 بشأن طريقة التصويت

القاعدة 37 بشأن تقسيم الاقتراحات

القاعدة 38 بشأن المقاطعة وتعليل التصويت

القاعدة 39 بشأن النصاب القانوني

القاعدة 40 بشأن قرارات اللجان الدائمة ومكاتبها



## 1. الحضور

يجب أن يكون حضور الأعضاء والأعضاء المنتسبين والمراقبين من خلال الوصول الآمن إلى المؤتمرات عبر الفيديو أو غيرها من الوسائل الإلكترونية التي تسمح للممثلين بالاستماع إلى المشاركين الآخرين ومخاطبة الاجتماع عن بُعد حسب الاقتضاء.

## 2. النصاب القانوني

يجوز للجنة الدائمة أن تجتمع وتجري مداولات بغض النظر عن عدد الأعضاء الحاضرين.

## 3. مخاطبة اللجان الدائمة

1.3 خلال الدورة الافتراضية، يجب أن تقتصر بيانات الأعضاء على دقيقتين.

2.3 يجوز للأعضاء تقديم بيانات خطية إما بالإنجليزية أو الفرنسية (اللغات الرسمية للمنظمة) مع الإشارة إلى بند جدول الأعمال الذي يشيرون إليه، قبل افتتاح دورة اللجنة الدائمة المعنية. يجب أن تكون البيانات الخطية بدلاً من التدخلات الحية. يتم نشرها على صفحة إلكترونية مخصصة وتشكل جزءاً من السجلات الرسمية للدورة.

3.3 يجب على أي عضو يرغب في أخذ الكلمة أن يبدي رغبته في الكلام. يجب على العضو الذي يرغب في إثارة نقطة نظام فيما يتعلق ببيان تم الإدلاء به خلال الجلسة أن يبدي عزمه على القيام بذلك. يت الرئيس في نقطة النظام وفقاً للقاعدة 28 من قواعد اللجان الدائمة.

4.3 يجوز للمراقبين تقديم بيانات خطية إما بالإنجليزية أو الفرنسية (اللغات الرسمية للمنظمة) مع الإشارة إلى بند جدول الأعمال الذي يشيرون إليه، قبل افتتاح دورة اللجنة الدائمة المعنية. يتم نشر هذه البيانات على صفحة إلكترونية مخصصة.

## 4. اتخاذ القرار

يتم اتخاذ جميع قرارات اللجان الدائمة المتخذة في دورة افتراضية، قدر الإمكان، بتوافق الآراء. يجب وضع قواعد مخصصة لاعتماد القرارات البنود الموضوعية، من خلال عملية شفافة وشاملة.



## 5. إجراء الموافقة الضمنية الخطية

1.5 يسري إجراء الموافقة الضمنية الخطية التالي في ما يتعلق بأي اقتراح يقرر رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، بعد مشاورات غير رسمية، أنه مناسب لاعتماده من دون مزيد من المناقشة.

2.5 بناء على طلب الرئيس، يحيل الأمين العام إلى الأعضاء أي اقتراح من هذا القبيل للنظر فيه بموجب إجراء الموافقة الضمنية الخطية هذا.

3.5 يجب أن يحتوي البلاغ على نص المقترح/ات التي سيتم النظر فيها بموجب إجراء الموافقة الضمنية الخطية هذا. يجب إرسال أي اعتراض خطياً، بما في ذلك عن طريق البريد الإلكتروني، وموجه إلى الأمين العام. يجب أن يكون الاعتراض قد تم استلامه في غضون 15 يوماً من تاريخ إرسال البلاغ.

4.5 في حال عدم استلام اعتراضات خطية من ثلث الأعضاء أو أكثر بحلول الموعد النهائي المحدد، يُعتبر الاقتراح المعني معتمداً بشكل صحيح. تُدرج الاعتراضات في الحواشي الملحقة بنص القرار أو المقرر بمجرد اعتماده.

5.5 يقوم الأمين العام بإبلاغ نتيجة إجراء الموافقة الضمنية الخطية لجميع الأعضاء في أقرب وقت ممكن بعد الموعد النهائي المحدد المشار إليه أعلاه. في حال وجود مقترح تم اعتماده وفقاً لإجراء الموافقة الضمنية الخطية، يكون تاريخ إبلاغ الأمين العام بهذا المعنى هو تاريخ اعتماد المقترح.

6.5 مع عدم الإخلال بما ورد أعلاه، يجوز للعضو شرح موقفه فيما يتعلق بمقترح يخضع للموافقة الضمنية الخطية من خلال تقديم بيان خطي يتعلق بذلك، لنشره على موقع الاتحاد البرلماني الدولي. يجب أن يتم استلام البيانات الخطية من قبل الأمين العام بحلول التاريخ المحدد لتلقي الاعتراضات. يجب توفير البيانات المكتوبة على موقع الاتحاد البرلماني الدولي لأغراض إعلامية فحسب. يجب أن تظهر كما تم تقديمها وبلغتها (لغات) التقديم. لا يعتبر تقديم بيان خطي وفقاً لهذه الفقرة اعتراضاً.



## قواعد جائزة كريمر - باسي

وافق عليها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 207

(دورة افتراضية، 25 أيار/ مايو 2021)

### الديباجة

الاتحاد البرلماني الدولي (يشار إليه من هنا وما بعد بـ "IPU") هو منظمة دولية لبرلمانات الدول ذات السيادة، وقد تأسس في العام 1889 بهدف تعزيز السلم والتعاون بين الشعوب وتوطيد المؤسسات التمثيلية من خلال تعزيز العلاقات الشخصية بين جميع البرلمانات الأعضاء، وبجمعهم معاً في عمل مشترك يهدف إلى الحفاظ على المشاركة الكاملة للبرلمانات الأعضاء وضمائها.

ويدعو الاتحاد البرلماني الدولي إلى الحل السلمي للنزاعات الدولية من خلال إجراءات ملموسة من قبل البرلمانيين على الصعيد العالمي، والانخراط في دبلوماسية برلمانية فعالة في مجالات النشاط التالية: الديمقراطية التمثيلية، والسلم والأمن الدوليين، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان والقانون الإنساني، والمساواة بين الرجال والنساء (الجنسانية)، والتجارة الدولية والتعليم والعلوم والتكنولوجيا.

ويهدف تشجيع هكذا دبلوماسية برلمانية وتعزيز الإجراءات الملموسة من قبل البرلمانيين في السعي إلى تحقيق سلم دائم ومجتمعات ديمقراطية أكثر فاعلية وتعزيزها، اعتمد المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي، بناءً على اقتراح من اللجنة التنفيذية، القرار رقم XX القاضي بإنشاء "جائزة كريمر - باسي"، التي ستمنح سنوياً للبرلماني أو مجموعة البرلمانيين الذين يقدمون مساهمة بارزة في الدفاع عن أهداف الاتحاد البرلماني الدولي والترويج لها، وكذلك أولئك الذين يساهمون في تحقيق المزيد من الوحدة والإنصاف والأمن، وعالم مستدام ومنصف.

تنص المادة XX من القرار رقم XX المذكور أعلاه على اعتماد المعايير والقواعد الإجرائية لمنح جائزة كريمر - باسي.

تمت الموافقة على قواعد ومعايير جائزة كريمر - باسي على النحو الآتي:

### المادة 1

ينشئ الاتحاد البرلماني الدولي بموجب ذلك جائزة البرلمانيين للتميز باسم "جائزة كريمر - باسي".



## المادة 2

1. تُمنح جائزة كريمر- باسّي من قبل الاتحاد البرلماني الدولي، وتهدف إلى مكافأة البرلماني أو مجموعة البرلمانيين الذين يقدمون مساهمة بارزة في الدفاع عن أهداف هذه المنظمة وتعزيزها وتحقيق المزيد من الوحدة والإنصاف والأمن والاستدامة، والعالم المنصف.
2. تُمنح جائزة كريمر - باسّي سنوياً عند الجمعية العامة الثانية للاتحاد البرلماني الدولي من كل عام.
3. يُدعى الفائز بالجائزة لحضور الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي المشار إليها في المادة 2.2 لمخاطبة الجمعية العامة تقديراً لإنجازاتهم وليكونوا مصدر إلهام لعمل أعضاء البرلمان الآخرين.
4. لن يتم منح جائزة كريمر - باسّي بعد وفاة الشخص.

## المادة 3

إن جميع البرلمانيين من البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، الذين كانوا في وقت ما من السنة التي تتعلق بها الجائزة أعضاء في البرلمان، مؤهلين للحصول على الجائزة.

## المادة 4

1. وفقاً للنظام الداخلي للمجموعات الجيوسياسية، تقبل الترشيحات لجائزة كريمر- باسّي من وفودها البرلمانية، وتقدمها بحلول الساعة 18:00 (بتوقيت وسط أوروبا) في 31 أيار/ مايو من كل عام إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي عن طريق ملء استمارة محددة متاحة على: [www.ipu.org](http://www.ipu.org).
2. يجوز لكل مجموعة جيوسياسية أن تقدم أكثر من ترشيح، مع ذكر ترتيب الأفضلية.
3. يجب أن تكون الترشيحات مصحوبة برسالة تغطية موقعة من رئيس المجموعة الجيوسياسية، توضح الأسباب التي تجعلهم يعتبرون أن البرلماني أو مجموعة البرلمانيين يستحقون الحصول على جائزة كريمر - باسّي.
4. لا يمكن تدارك عدم الامتثال للحد الزمني المنصوص عليه في المادة 4.1.



## المادة 5

1. تتحقق الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي من محتوى الترشيحات المقدمة من المجموعات الجيوسياسية في غضون 20 يوماً من الموعد النهائي لتقديم الترشيحات من أجل تقييم ما إذا كان المرشحون قد استوفوا المعايير.
2. تقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بجمع جميع الترشيحات التي تعتبر صالحة وتقديمها إلى مجلس اختيار الجائزة، مع تقرير عن الترشيحات التي تم رفضها وتحديد أسباب استبعادهم.
3. في حال عدم الامتثال لأي من معايير الترشيحات، يتعين على الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي إبلاغ المرشح/ين وفقاً لذلك.
4. عندما لا تعالج المجموعة الجيوسياسية حالة عدم الامتثال، ترفض الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي الترشيح المعني.

## المادة 6

1. يتألف مجلس اختيار الجائزة من سبعة أعضاء، بمن فيهم الرئيس الحالي للاتحاد البرلماني الدولي، الذي سيرأس المجلس من دون حقوق تصويت باستثناء ما ينص الفقرة 6.8، والرئيس الفخري الأخير من كل مجموعة جيوسياسية.
2. ترشح المجموعات الجيوسياسية التي لا يمكن أن يمثلها رئيس فخري، وفقاً لنظامها الداخلي، رئيساً متقاعداً.
3. يحضر الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي مجلس اختيار الجائزة كمراقب غير مصوت من أجل ضمان تقييم المقترحات على أساس المعرفة الحديثة للأعضاء الحاليين في الاتحاد.
4. يكون أمام أعضاء مجلس اختيار الجائزة 30 يوماً عمل من تاريخ استلام الترشيحات من الأمانة العامة للنظر فيها.
5. يجتمع مجلس اختيار الجائزة في غضون خمسة أيام كحد أقصى من انتهاء الفترة المشار إليها في الفقرة 6.4 من أجل المناقشة بشأن الفائز أو الفائزين بالجائزة واتخاذ قرار بشأنهم.
6. سيتم تحديد الفائز/ين بجائزة كريم-باسي من خلال تصويت أغلبية أعضاء مجلس اختيار الجائزة.
7. في حال التعادل، سيجري مجلس اختيار الجائزة تصويتاً ثانياً بين المرشحين الاثنین الحاصلين على أكبر عدد من الأصوات.



8. في حال استمرار التعادل بعد الفرز الثاني للأصوات، يكون لرئيس مجلس اختيار الجائزة صوت مرجح لتحديد الفائز/ بين.
9. قد يقرر مجلس اختيار الجائزة بالإجماع عدم منح جائزة كريمر- باسّي في سنة معينة متى ظهرت ظروف غير متوقعة (قوة القاهرة).
10. تتخذ الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي جميع الترتيبات اللازمة لعقد الاجتماع المنصوص عليه في الفقرة 6.5 أعلاه.

## المادة 7

تتألف الجائزة التي سيتم منحها من كأس مع نقش مناسب.

## المادة 8

يجب على جميع الجهات الفاعلة المشاركة في إجراءات الجائزة الحفاظ على سرية جميع الترشيحات.

## المادة 9

1. تُحسب المدد المشار إليها في هذه القواعد بأيام العمل.
2. في حال كانت هناك عطلة عامة في 31 أيار/ مايو لأي بلد عضو في الاتحاد البرلماني الدولي، يعد ذلك اليوم يوم عمل لأغراض تقديم الترشيحات المنصوص عليها في المادة 4.1.

## المادة 10

لضمان تنفيذ القرار رقم XX، الذي ينشئ جائزة كريمر - باسّي، يجب أن يكون في موازنة الاتحاد البرلماني الدولي السنوية تخصيص محدد لجائزة كريمر- باسّي.

## المادة 11

يتم اعتماد أي تعديلات على القواعد الحالية في أول جمعية عامة للاتحاد البرلماني الدولي في أي سنة معينة قبل منح الجائزة في الجمعية العامة الثانية للاتحاد البرلماني الدولي من ذلك العام.

## المادة 12

تعدّ جميع قواعد جائزة كريمر- باسّي الواردة هنا بمثابة القواعد الإجرائية الكاملة لجائزة كريمر - باسّي.



## التصويت: نتائج الانتخابات

أحيط بها علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ207  
(دورة افتراضية، 25 أيار/ مايو 2021)

أجرى المجلس الحاكم تصويتاً عن بُعد لملء الشواغر في لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين ولجنة شؤون الشرق الأوسط. افتتح التصويت عند الساعة 17:00 بتوقيت وسط أوروبا الصيفي من يوم الاثنين 24 أيار/ مايو وأغلق عند الساعة 11:00 بتوقيت وسط أوروبا الصيفي من يوم الثلاثاء 25 أيار/ مايو. ووصل النصاب القانوني لدورة المجلس الحاكم إلى 123.

### انتخاب لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

كان هناك تسعة مرشحين لستة شواغر يتعين ملؤها.

وتنص القاعدة 1.4 من قواعد لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين على أنه "يجب ألا يقل عدد الأعضاء عن أربعة من كلا الجندين". ومع مراعاة التشكيل الحالي للجنة، فإن هذا يعني أنه يلزم شغل شاغرين على الأقل من قبل برلمانيين رجال واثنين على الأقل من قبل نساء برلمانيات.

وتم الإدلاء بما مجموعه 233 صوتاً في هذه الانتخابات. وبذلك اكتمل النصاب القانوني.

ويرد أدناه المرشحون وعدد الأصوات التي حصلوا عليها وبالترتيب نفسه الوارد في بطاقة الاقتراع، وهو الترتيب الذي تم به تلقي ترشيحاتهم:

الأصوات	البلد	الاسم
149	البرتغال	السيدة ك. أوربانو دي سوسا
111	بلجيكا	السيد س. كوجولاتي
131	كندا	السيد س. سبينجمان
148	إيطاليا	السيدة ل. كوارتايل
76	الباراغواي	السيد ف. أ. سيلفا فاسيتي
96	جمهورية الكونغو الديمقراطية	السيد ب. مبوكو لاكا
74	مالي	السيد ه. تراوري





125	الأوروغواي	السيدة ك. آسيان بيريرا
88	كمبوديا	السيد كيم بيت شيت

تم انتخاب المرشحين الآتية أسماؤهم حسب الأصول (بترتيب اسم الدولة):

(بلجيكا)	السيد س. كوجولاتي
(كندا)	السيد س. سبينجمان
(جمهورية الكونغو الديمقراطية)	السيد ب. مبوكو لاكا
(إيطاليا)	السيدة ل. كوارتايل
(البرتغال)	السيدة سي. أوربانو دي سوزا
(الأوروغواي)	السيدة آسيان بيريرا

### انتخاب لجنة شؤون الشرق الأوسط

كان يتعين ملء شاغرين. أحدهما ينبغي ملؤه من قبل برلماني رجل والآخر من قبل امرأة برلمانية. وترشحت امرأة واحدة فحسب هي السيدة ر. كافاكي كان (تركيا). ولذلك تم انتخاب السيدة كافاكي كان من دون منافسة.

وتم إجراء التصويت عن بعد على المقعد الوحيد الذي يتعين أن يشغله مرشح رجل. تم الإدلاء بما مجموعه 231 صوتاً. وبذلك اكتمل النصاب القانوني.

ويرد أدناه المرشحون وعدد الأصوات التي حصلوا عليها وبالترتيب نفسه الوارد في بطاقة الاقتراع، وهو الترتيب الذي تم به تلقي ترشيحاتهم:

الأصوات	البلد	الاسم
41	مملكة البحرين	سعادة المهندس محمد بن إبراهيم السيسي البوعينين
101	إيطاليا	السيد ج. ميغليوري
77	دولة الإمارات العربية المتحدة	سعادة السيد مروان المهيري

انتخب السيد ج. ميغليوري (إيطاليا) حسب الأصول.



## تقرير منتدى النساء البرلمانيات

أحيط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 207  
(دورة افتراضية، 25 أيار/ مايو 2021)

1. عُقدت الدورة الـ 31 لمنتدى النساء البرلمانيات يومي 10 و 12 أيار/ مايو 2021. وجمعت 78 مشاركاً، من بينهم 57 مندوبة من 34 دولة. وحضر المنتدى 53 امرأة و 4 رجال.
2. ترأست رئيسة مكتب النساء البرلمانيات، السيدة س. كيهيكا، الدورة الـ 31 للمنتدى. رحب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، السيد دوارتي باتشيكو، بالمشاركين بكلمة افتتاحية.

### مكتب النساء البرلمانيات

3. قدمت رئيسة المكتب، السيدة س. كيهيكا، تقريراً عن عمل المكتب في دورته الـ 44 التي عُقدت في تشرين الأول/ أكتوبر 2019 في بلغراد والدورة الـ 45 التي عُقدت بشكل افتراضي في آذار/ مارس 2021. كما أبلغ المشاركون أيضاً بآخر اجتماع للاتحاد البرلماني الدولي والأنشطة المستقبلية بشأن المساواة بين الرجال والنساء (الجنديرية) وتم اطلاعهم على التحضيرات بخصوص استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي الجديدة (2022-2027).

### المساهمة في عمل الجمعية العامة الـ 142 من منظور جندي

(أ) الآثار الجنديرية لجائحة كوفيد-19 وإعطاء الأولوية للعمل البرلماني من أجل التعافي المراعي للمنظور الجندي

4. من أجل المساهمة في المناقشة العامة للجمعية العامة حول الموضوع العام التغلب على الجائحة اليوم وبناء غد أفضل: دور البرلمانات، انخرط المشاركون في مناقشة تفاعلية بشأن الأبعاد الجنديرية لجائحة كوفيد-19 والتعافي المراعي للمنظور الجندي بعد كوفيد.

5. واستعداداً لتلك المناقشة، نظم الاتحاد البرلماني الدولي، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في آذار/ مارس ونيسان/ أبريل 2021، سلسلة من ثلاثة حوارات استراتيجية افتراضية بين البرلمانات بشأن التعافي المراعي للمنظور الجندي بعد كوفيد-19. وقدمت تقارير عن الاجتماعات عبر الإنترنت: السيدة س. كيهيكا (كينيا) بشأن التكافؤ في المشاركة السياسية؛ وسعادة الدكتورة هدى بنت عبدالرحمن بن صالح



الحليسي (المملكة العربية السعودية) بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة؛ والسيدة كوتراكوكوما (قبرص) بشأن العنف ضد النساء والفتيات؛ والسيدة س. سيريفيتشابون (تايلاند) بشأن البرلمان التي تراعي الفوارق بين الرجال والنساء (الجنديرية) والإصلاحات القانونية المراعية للمنظور الجندي.

6. سلطت المناقشة في المنتدى الضوء على الآثار غير المتناسبة لجائحة كوفيد-19 على النساء والفتيات. كانت النساء في طليعة الاستجابة للجائحة، حيث شكلن غالبية العاملين في قطاع الصحة واقتصاد الرعاية. شدد المشاركون على أنه مع تدابير الإغلاق والانكماش الاقتصادي بسبب كوفيد-19، تأثرت النساء أكثر بفقدان الوظائف، وزيادة المسؤوليات المنزلية والرعاية غير المدفوعة، فضلاً عن تضخم العنف القائم على الجندر. كما أدى تحويل الموارد الصحية نحو الاستجابة للجائحة إلى تقليل فرص الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. كان هذا الوضع أكثر خطورة بالنسبة للنساء ذوات الإعاقة، والمراهقات، والعاملات في الخدمة المنزلية، والمهاجرات، والنساء في سياقات الصراع والتشرد، ونساء الشعوب الأصلية والنساء من أعضاء مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجندي ومغايري الهوية الجندي والشاذين جنسياً.

7. دعا المشاركون إلى المشاركة المتكافئة للمرأة في صنع القرار والإدماج الكامل لاحتياجاتها ووجهات نظرها في التعافي المراعي للمنظور الجندي بعد كوفيد-19. بناءً على تبادل الممارسات الجيدة، في ما يتعلق بالاستجابة لما بعد كوفيد-19، كما حث المشاركون البرلمان على إعطاء الأولوية للإجراءات البرلمانية التالية: تضمين النساء- من الفئات المهمشة أيضاً- في تصميم وتنفيذ الإغاثة من الأوبئة والسياسات الاقتصادية للتعافي؛ أن تهدف إلى اعتماد تدابير لإعادة إدماج المرأة في سوق العمل ومعالجة فجوة الأجور بين الجندين؛ ضمان الوصول إلى رعاية الأطفال بأسعار معقولة؛ تعزيز الاستثمار طويل الأجل في أنظمة الحماية الاجتماعية لجميع النساء، بما في ذلك النساء في القطاع غير الرسمي؛ وضمان منع العنف ضد النساء والفتيات وتوفير الخدمات الأساسية لحماية الناجين ودعمهم.

(ب) تعميم المساواة بين الرجال والنساء (الجنديرية) في مشاريع القرارات قيد النظر في الجمعيتين

## العامتين الـ 142 و الـ 143

8. تم إطلاع المشاركين على مشروع القرارين المدرجين في جدول أعمال الجمعية العامة الـ 142 وإدراج منظور جندي في كل منهما. وبموجب الإجراء الخاص المعمول به في ضوء الجائحة، اجتمعت اللجان الدائمة المعنية في الأسابيع التي سبقت الجمعية العامة وأيدت القرارات من خلال إجراء الموافقة الضمنية



الخطية. وقد شارك أعضاء مكتب النساء البرلمانيات بحكم مناصبهن في لجان الصياغة لتلك اللجان الدائمة، من أجل ضمان إدراج منظور جنسدي في القرارات.

9. قدمت السيدة ك. روث (ألمانيا)، المقررة المشاركة لمشروع قرار اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، لمحة موجزة عن مشروع القرار، الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن إزاء التهديدات والصراعات الناتجة عن الكوارث المرتبطة بالمناخ وعواقبها. وأوضحت السيدة كيهيكا، باسم المكتب، أن القرار يعترف بقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن المرأة والسلم والأمن، فضلاً عن التأثير المحدد للحرب والصراع والنزوح والتوترات والكوارث المتعلقة بالمناخ على النساء والفتيات، والتي تضمنت زيادة في العنف الجنسي والعنف الجنسدي. كما شدد القرار أيضاً على الحاجة إلى المشاركة الهادفة للمرأة على جميع مستويات صنع القرار في تطوير وتنفيذ الحلول المراعية للمنظور الجنسدي وآليات المرونة لمعالجة تغير المناخ والأزمات المتعلقة بالمناخ وارتباطها الوثيق بالسلم والأمن المستدامين.

10. قامت السيدة س. م. دينيكا (رومانيا)، المقررة المشاركة لمشروع قرار تعميم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الاستهلاك والإنتاج المسؤولان، للجنة الدائمة للتنمية المستدامة، باطلاع المشاركين على القرار، باسم عن المكتب، وأشارت سعادة الدكتورة هدى بنت عبدالرحمن بن صالح الحليسي، إلى أن القرار شدد على الضرورة الملحة لعكس الخسائر في مكاسب المساواة بين الرجال والنساء (الجنسدي) التي تحققت بشق الأنفس بسبب كوفيد-19، ولا سيما في ما يتعلق بالتمكين الاقتصادي وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات. كما أقر القرار بإمكانيات الاقتصاد الدائري والرقمنة في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة، ولا سيما من خلال الموارد المالية المناسبة المخصصة للشباب، وبوجه خاص سيدات الأعمال. علاوة على ذلك، دعا إلى سد الفجوة الرقمية بين الرجال والنساء (الجنسدي) من خلال تعزيز أطر التعليم الشاملة للرجال والنساء، والسياسات لتعزيز فرص التعليم وتنمية المهارات الرقمية للنساء والفتيات في مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة والفنون والرياضيات.

11. عرضت السيدة ج. أودول (كينيا)، المقررة المشاركة للجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان، موضوع القرار التالي المعنون "التشريع في جميع أنحاء العالم لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت" الذي سينظر فيه في الجمعية العامة الـ 143. وبعد العرض الذي قدمته، أعرب المشاركون عن قلقهم البالغ إزاء تنامي ظاهرة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، التي تفاقمت بسبب العزلة وزيادة استخدام الإنترنت أثناء جائحة كوفيد-19. واتفقوا على أن القضية تتطلب مشاركة عاجلة، على المستويين الوطني والدولي، من جميع البرلمانات والحكومات وشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات



وأيضاً الآباء والمعلمين، لضمان المساواة في الحماية الجسدية والنفسية للأطفال. وتم التأكيد على أن البرلمانات يجب أن تجعل القوانين الوطنية المتعلقة بهذه المسألة متماشية مع اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في الدعارة واستغلال الأطفال في المواد الإباحية. كما تم التأكيد على وجوب الاستثمار في حماية الأطفال وتعليمهم، بما في ذلك من خلال التثقيف الجنسي المناسب للعمر في المدارس لتمكين الأطفال من فهم حقوقهم وحماية أنفسهم والإبلاغ عن الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت وطلب المساعدة. واتفق المشاركون على تبادل آرائهم الأولية مع المقررين المشاركين لمشروع القرار القادم.

### حلقة نقاش: جيل المساواة في البرلمانات ومن خلالها

12. ركزت حلقة النقاش المعنونة "جيل المساواة في البرلمانات ومن خلالها" على دور البرلمانات في تحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، مع التركيز على تمكين الشباب والمراهقات وقيادتهم. افتتح الحوار بعروض قدمتها السيدة ل. بانيرجي، المنسقة التنفيذية لجيل المساواة لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والسيدة هـ. فاسكونسيلوس (المكسيك)، عضو مجلس الشيوخ؛ والسيدة ك. لوبيز كاسترو (المكسيك)، عضو في البرلمان؛ و خيزافي (جزر المالديف)، مدافعة عن تمكين النساء الشبابات. تناول المتحدثون دور الاتحاد البرلماني الدولي كقائد مشارك لتحالف العمل التابع لجيل المساواة بشأن الحركات والقيادة النسوية وكيف يمكن للبرلمانيين المساهمة في جعل النساء والفتيات يشعرن بالتمكين للمشاركة في الحياة العامة والمساهمة في اتخاذ القرارات لبناء مستقبل أفضل لهن.

13. كما تم إطلاع المشاركين على "جيل المساواة"، وهو منتدى فريد أطلقتته هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالشراكة مع حكومتي فرنسا والمكسيك ومجموعات المجتمع المدني، وركز على الحوار بين الأجيال والتعاون بين المعنيين المتعددين لتحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية). تمت دعوة المشاركين لتبيان التزامهم بمجالات تحالف العمل لجيل المساواة.

14. وفي النقاش التي أعقب ذلك، تبادل أعضاء البرلمان المعلومات حول ما قاموا به على المستوى الوطني لتعزيز التنظيم والقيادة للنساء والفتيات. شرح المشاركون كيف انخرطت برلماناتهم في إلغاء القوانين التمييزية ودفعت باتجاه تشريع جديد يضمن حقوق المرأة والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية). وناقشوا الخطوات التي اتخذوها للوصول إلى التكافؤ بين الرجال والنساء (الجندرية) في السياسة ولضمان وجود مجموعات متنوعة من القيادات الشابة في جميع مجالات صنع القرار. كما نوقشت استراتيجيات لوضع الموازنة المراعية للمنظور الجندي والقضاء على العنف القائم على الجندر في كل من السياسة والحياة الأسرية.



## انتخابات مكتب النساء البرلمانيات

15. انتخب المنتدى ممثلين لملء نصف مقاعد الممثلين الإقليميين وشواغر أخرى في مكتب النساء البرلمانيات. نظراً لعدم إجراء انتخابات في العام 2020 بسبب الجائحة، اقترح المكتب تمديد فترة الممثلين الإقليميين الذين كان من المقرر أن تنتهي فترتهم في العام 2022 بما يتماشى مع قواعد المنتدى. وقد تقرر ذلك. ترد القائمة المحدثة لأعضاء المكتب في الملحق.

16. بناء على اقتراح المكتب، انتخب المنتدى السيدة ل. فاسيلينكو (أوكرانيا) لشغل منصب الرئيس، وسعادة السيدة هالة رمزي فايز (مملكة البحرين) لمنصب النائب الأول لرئيس مكتب النساء البرلمانيات. وظل منصب النائب الثاني للرئيس شاغراً وسيتم ملؤه عندما يجتمع المكتب والمنتدى مرة أخرى في الجمعية العامة الـ 143.

## التشكيل والمناصب في مكتب النساء البرلمانيات

(لغاية 12 أيار/ مايو 2021)

هيئة الرئاسة (نيسان/أبريل 2021-2023)

الرئيسة: السيدة ل. فاسيلينكو (أوكرانيا)

النائب الأول للرئيس: سعادة السيدة هالة رمزي فايز (مملكة البحرين)

النائب الثاني للرئيس: شاغر

---



## الممثلون الإقليميون

### انتهاء المدة

#### المجموعة الإفريقية

- السيدة و. سانوغو (مالي) نيسان/ أبريل 2023
- السيدة س. و. كيهيكا (كينيا) نيسان/ أبريل 2023
- السيدة ن. بوجيلا (إيسواتيني) - نيسان/ أبريل 2025
- السيدة م. بابا موسى سومانو (بنين) - نيسان/ أبريل 2025

#### المجموعة العربية

- سعادة السيدة ميساء محمد صالح (الجمهورية العربية السورية) نيسان/ أبريل 2023
- سعادة السيدة ميرة سلطان ناصر محمد السويدي (دولة الإمارات العربية المتحدة) نيسان/ أبريل 2023
- سعادة السيدة هالة رمزي فايز (مملكة البحرين) نيسان/ أبريل 2025
- سعادة السيدة الدكتورة عايدة نصيف أيوب (جمهورية مصر العربية) نيسان/ أبريل 2025

#### مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيدة ب. مادام (الهند) نيسان/ أبريل 2023
- شاعر
- السيدة ب. كومارودين (إندونيسيا) نيسان/ أبريل 2025
- السيدة ي. آزاد (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) نيسان/ أبريل 2025

#### مجموعة أوراسيا

- السيدة ز. جريسياني (جمهورية مولدوفا) نيسان/ أبريل 2023
- السيدة ي. فاتوريجينا (روسيا الاتحادية) نيسان/ أبريل 2023
- السيدة م. فاسيليفيتش (بيلاروسيا) نيسان/ أبريل 2025
- السيدة ي. أفاناسييفا (روسيا الاتحادية) نيسان/ أبريل 2025

#### مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيدة ك. ميكس (تشيلي) نيسان/ أبريل 2023



## انتهاء المدة

- السيدة ف. بيرسود (غويانا) نيسان/ أبريل 2023
  - السيدة أ. ف. ساجاستي (الأرجنتين) نيسان/ أبريل 2025
  - السيدة و. ب. أندراي مونوز (الإكوادور) نيسان/ أبريل 2025
- مجموعة الـ 12 +

- السيدة ل. وول (نيوزيلندا) نيسان/ أبريل 2023
- السيدة ل. فاسيلينكو (أوكرانيا) نيسان/ أبريل 2023
- السيدة ف. ريوتون (فرنسا) نيسان/ أبريل 2025
- السيدة م. غراندي (إيطاليا) نيسان/ أبريل 2025

أعضاء اللجنة التنفيذية (بحكم المنصب، طوال مدة عضويتهم في اللجنة التنفيذية)

## انتهاء المدة

- السيدة ل. فيلمان ريبيل (سويسرا) تشرين الأول/ أكتوبر 2021
- السيدة أ.د. ميرجان كانوتيه (السنغال) نيسان/ أبريل 2023
- السيدة ك. ويدغرين (السويد) تشرين الأول/ أكتوبر 2023
- السيدة ب. كرايركش (تاييلند) تشرين الأول/ أكتوبر 2023
- السيدة ي. أنياكون (أوغندا) تشرين الأول/ أكتوبر 2023
- السيدة ب. أرجيمون (الأوروغواي) تشرين الأول/ أكتوبر 2024





## تقرير منتدى البرلمانين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي

أحيط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 207

(دورة افتراضية، 25 أيار/ مايو 2021)

انعقد منتدى البرلمانين الشباب يومي 13 و 17 أيار/ مايو 2021. وترأس المنتدى رئيس المنتدى السيد م. بوبا (سورينام).

وخلال الاجتماعات، ناقش أعضاء البرلمان الشباب الدور الرئيسي للشباب في استراتيجيات التعافي من جائحة كوفيد-19، في بناء مستقبل تدعمه ديمقراطيات تمثيلية وشاملة ونموذج تنموي جديد يستجيب لاحتياجات ومصالح كل الأجيال. إيداناً ببداية فصل جديد في النهوض بمشاركة الشباب وتنفيذ قرار الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2010 مشاركة الشباب في العملية الديمقراطية، أطلق المنتدى تقرير الاتحاد البرلماني الدولي الرابع بعنوان مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية وحملة الاتحاد البرلماني الدولي /قل نعم للشباب في البرلمان!

وفي كلماتهم الافتتاحية، أكد رئيس الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي أن الشباب هم جزء أساسي من أي ديمقراطية وأن من حقهم أن يشاركوا في صنع القرار السياسي. اعترافاً بدور القيادات الشبابية في التخفيف من تأثير جائحة كوفيد-19، أشادوا بالدور الذي يؤديه الشباب في دعم كبار السن وغيرهم من الفئات الضعيفة ومواجهة المعلومات المضللة أثناء الجائحة بالإضافة إلى تعزيز الديمقراطية والعمل المناخي ومكافحة العنصرية والإقصاء.

وناقش المشاركون من منظور شبابي الموضوع العام للجمعية العامة الـ 142. وكشفوا عن المبادرات والإجراءات المتخذة على المستوى الوطني للتخفيف من تأثير جائحة كوفيد-19 على الشباب من حيث التشريعات والسياسات المتعلقة بالتعليم والتوظيف والصحة والخدمات الاجتماعية للشباب. وتقاسموا أفضل الممارسات في تعزيز مشاركة الشباب في العملية الديمقراطية، مثل إنشاء تجمعات لأعضاء البرلمان الشباب والمجالس الوطنية للشباب، ومبادرات الرقمنة لإيجاد فرص جديدة لتوظيف الشباب، وخفض سن الأهلية للترشح للمناصب، ورقمنة العمليات الانتخابية، وتعزيز المساواة والإنصاف في الوصول إلى التعليم عبر الإنترنت.



وكانت القرارات التي اتخذت لدعم مشاركة الشباب وقيادتهم في الاتحاد البرلماني الدولي على القدر نفسه من الأهمية. وفي هذا السياق، وافق المنتدى على ترشيحات المجموعات الجيوسياسية لعضوية مجلس منتدى البرلمانين الشباب للفترة 2021-2023. كما وافق المنتدى على انتخاب سعادة السيدة سحر البزار (جمهورية مصر العربية) رئيسة جديدة لمجلس منتدى البرلمانين الشباب.

واستعداداً للجمعية العامة الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي، عيّن المنتدى السيد يو. ليخت (ألمانيا) لإعداد تقرير استعراض عام للشباب، بهدف المساهمة بمنظور شبابي في مشروع القرار الذي ستنظر فيه اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان بعنوان التشريع في جميع أنحاء العالم لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت.

وانعقد مجلس منتدى البرلمانين الشباب في 10 آذار/ مارس و 6 أيار/ مايو و 14 أيار/ مايو 2021. واتخذ قرارات بشأن عقد المؤتمر العالمي للبرلمانين الشباب للعام 2021 في نيسان/ أبريل وبشأن دمج منظور الشباب في موضوع الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي. وتضمنت جداول أعمال الاجتماعات انتخاب الرئيس الجديد للمجلس. كما نظر المجلس أيضاً في وسائل لإبقاء أعضاء المجلس المنتهية ولايتهم مشاركين في عمله ووافق على اقتراح مراجعة تعريف "البرلماني الشاب" من خلال تخفيض الحد الأدنى للسن المطبق حالياً.



## تقرير لجنة شؤون الشرق الأوسط

أحيط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 207

(دورة افتراضية، 25 أيار/ مايو 2021)

تم عقد جلستين للجنة بشكل افتراضي، في 14 نيسان/ أبريل و10 أيار/ مايو 2021. يلخص هذا التقرير نقاشات اللجنة والقرارات التي تم اتخاذها خلال هاتين الجلستين، والتي استندت إلى مناقشاتها في تموز/ يوليو 2020.

وحضر كلا الجلستين رئيسة اللجنة، السيدة س. عطا اللهجان (كندا)، وكذلك سعادة السيدة فوزية بن باديس (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، والسيد هـ. جوليين لافييريه (فرنسا)، وسعادة السيد عزام الأحمد (دولة فلسطين)، والسيدة هـ. مارتينز (البرتغال) والسيد ل. ويرلي (سويسرا). وحضر سعادة السيد علي أحمد جامع (جمهورية الصومال الفيدرالية) جلسة 14 أبريل/ نيسان، وحضرت سعادة السيدة اقبال ماذي (جمهورية العراق) والسيد أ. ديختر (إسرائيل) جلسة 10 أيار/ مايو. كما حضر الجلسات السيد مارتن تشونغونغ (الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي)، والسيد م. عمر (كبير المستشارين للأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي)، والسيدة ج. فانيان (مستشارة السلم والأمن في الاتحاد البرلماني الدولي) والسيدة م. هيرميس (فريق الاتحاد البرلماني الدولي للسلم والأمن ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف).

واستمعت اللجنة خلال هذه الجلسات إلى تقارير أعدتها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي حول آخر التطورات في الجمهورية اليمنية ودولة ليبيا ودولة فلسطين، وكذلك عن اتفاقيات السلام والتطبيع بين إسرائيل ودول أخرى في المنطقة.

وقدمت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي لمحة عامة عن المراسلات التي تلقتها بشأن الوضع في المنطقة، وكيف استجاب الاتحاد البرلماني الدولي لها. وتعلقت غالبية المراسلات بالأوضاع في دولة فلسطين والجمهورية اليمنية، لكن بعضها تعلق أيضاً بالأوضاع في الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية العراق ودولة ليبيا والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية.

واتفقت اللجنة على أنه ينبغي أن تجتمع على نحو أكثر تواتراً حتى تتمكن من الاستجابة في الوقت المناسب للتطورات السريعة الحركة في المنطقة، وأعربت عن رغبتها في إصدار المزيد من البيانات التي توضح موقف اللجنة من تلك التطورات.



## الجمهورية اليمنية

وفي ما يتعلق بالجمهورية اليمنية، أفادت الأنباء أن الوضع مريع ووصفته الأمم المتحدة بـ "أسوأ أزمة إنسانية في العالم". حيث يعاني ملايين اليمنيين من سوء التغذية. تفاقم الوضع الإنساني بسبب جائحة الكوليرا وجائحة كوفيد-19. انقسم البرلمانون الذين تم انتخابهم في الانتخابات اليمنية الأخيرة في العام 2003 إلى فصيلين: أحدهما بقي في صنعاء الخاضعة لسيطرة الحوثيين، والآخر في سيون وكان تابعاً للحكومة اليمنية المعترف بها دولياً في عدن. ظل الاتحاد البرلماني الدولي على اتصال مع كلا الفصيلين.

واتفقت اللجنة على أن الصراع في الجمهورية اليمنية قد استمر لفترة طويلة، وأعربت عن دعمها لحل سياسي تحت رعاية الأمم المتحدة، ورحبت بالجهود الأخيرة للمبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى الجمهورية اليمنية لتجديد العملية السياسية. كما شددت اللجنة أيضاً على أن الاتحاد البرلماني الدولي يجب أن يعطي الأولوية لتعزيز الوصول إلى المساعدة الإنسانية في الجمهورية اليمنية، وشجعت على اتباع نهج برلماني موحد في هذا الصدد، بينما أعربت عن قلقها بشكل خاص بشأن انعدام الأمن الغذائي في الجمهورية اليمنية. وأدانت اللجنة استمرار بيع العديد من الدول للأسلحة إلى أطراف النزاع. في ما يتعلق بتمثيل الجمهورية اليمنية في الاتحاد البرلماني الدولي، أوصت اللجنة بأن تنظر الهيئات الحاكمة للاتحاد البرلماني الدولي في الاعتراف بمجلس النواب في سيون برئاسة سلطان البركاني، مع التأكيد على ضرورة الشمول وإشراك جميع البرلمانين المنتخبين في العام 2003، سواء في صنعاء أو سيون، للمشاركة في العمليات البرلمانية في البلاد. ووافقت اللجنة على تقديم بيان بشأن الوضع في الجمهورية اليمنية ليصادق عليه المجلس الحاكم، يمكن الاطلاع على النص في الملحق I بهذا التقرير.

## دولة ليبيا

وبالانتقال إلى دولة ليبيا، علمت اللجنة أنه في تشرين الأول/أكتوبر 2020، اتفقت الأطراف المتحاربة على وقف إطلاق النار وأنه في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 تم الإعلان عن إجراء الانتخابات في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021. وقد تم تشكيل حكومة وحدة وطنية مؤقتة في شباط/فبراير 2021. وصادق عليها مجلس النواب في طبرق الذي مارس حقوق العضوية في الاتحاد البرلماني الدولي. على الرغم من إحراز تقدم كبير على المستوى السياسي وانخفاض كبير في عدد الضحايا في الصراع الليبي، إلا أن مشكلة المقاتلين الإرهابيين والمليشيات الإرهابية ظلت قائمة، على الرغم من مطالبة العديد من الدول بالتخلص منها.

ورحبت اللجنة بالاتفاقات السياسية الأخيرة التي أبرمت بين مختلف أطراف النزاع. وشجعت على تنفيذ الاتفاقات وإجراء الانتخابات كما كان متوقعاً. وأدانت التدخل الأجنبي في النزاع، ودعت إلى إبعاد المقاتلين



الإرهابيين الأجانب، مع التأكيد على ضرورة التصدي بحزم لآفة الإرهاب في ليبيا. كما شجعت اللجنة كلاً من المعنيين المحليين والدوليين على العمل معاً والتوصل إلى تفاهم مشترك حول كيفية المضي قدماً. وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء قضية السيدة سهام سرقية، البرلمانية التي اختطفت من منزلها في 17 تموز/ يوليو 2019، وشجعت الأطراف المعنية على إلقاء الضوء عليها. وشجعت اللجنة مجلس النواب في طبرق على مواصلة التعامل مع الاتحاد البرلماني الدولي.

### اتفاقيات السلام والتطبيع

لاحظت اللجنة أنه منذ أيلول/ سبتمبر 2020، وقعت إسرائيل اتفاقيات مع دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وجمهورية السودان والمملكة المغربية.

ورحبت اللجنة باتفاقيات السلام والتطبيع، مع الإشارة إلى أنه من المهم أن يكون السلام شاملاً للجميع، وأنه لا ينبغي تجاهل مصير دولة فلسطين أثناء إصلاح الحواجز مع بلدان أخرى في المنطقة. وشجعت اللجنة الأطراف المعنية على العمل من أجل تحقيق سلام شامل ودائم. ورحبت اللجنة كذلك بالرغبة التي أعرب عنها أعضاؤها من أجل السلام في المنطقة.

### دولة فلسطين

استمعت اللجنة في اجتماعها الذي عقده في 14 نيسان/ أبريل إلى آخر المستجدات بشأن الانتخابات البرلمانية المقبلة في دولة فلسطين، التي كان من المقرر إجراؤها في 22 أيار/ مايو 2021. وأبلغ عضو اللجنة الفلسطينية اللجنة أن دولة فلسطين أرسلت رسالة رسمية إلى إسرائيل تطلب فيها عدم عرقلة الانتخابات وخاصة في القدس الشرقية. وأشار إلى أن المرسوم الرئاسي الخاص بالانتخابات استند إلى النظام الداخلي لمنظمة التحرير الفلسطينية وإعلان الاستقلال الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر العاصمة. كما أشار إلى استئناف العلاقات بين دولة فلسطين والإدارة الأمريكية.

ورحبت اللجنة بالانتخابات في دولة فلسطين وأعربت عن أملها القوي في أن تجري بسلاسة وبما يتماشى مع المعايير الانتخابية الحرة والعادلة. وكانت لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية قد دعت الاتحاد البرلماني الدولي لمراقبة الانتخابات. وبينما رحب الاتحاد البرلماني الدولي بشدة بآفاق الانتخابات، لن تراقب المنظمة الانتخابات ما لم تكن هناك مشاركة مكثفة من الأمم المتحدة. ومع ذلك، وافقت اللجنة على أنه ينبغي على الاتحاد البرلماني الدولي دعوة البرلمانات الأعضاء فيه لمراقبة الانتخابات بصفتهم الفردية، وهو ما فعله الأمين العام لاحقاً في رسالة مؤرخة في 20 نيسان/ أبريل. ودعت اللجنة كذلك رئيس الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام إلى إصدار بيان



رسمي يرحبان فيه ويؤكدان على دعمهما للانتخابات، ويشجعان على سيرها بسلاسة وتسييرها بطريقة مقبولة من دون عوائق.

وفي 10 أيار/ مايو، لاحظت اللجنة أن الانتخابات في دولة فلسطين قد تم تأجيلها. وناشد العضو من دولة فلسطين المجتمع الدولي ضمان عدم وجود عقبات أمام العملية الانتخابية في القدس الشرقية. كما سلط الضوء على الحاجة إلى احترام الأطر القانونية الدولية، وحل الأزمة القائم على حل الدولتين. وشدد العضو الإسرائيلي على أن إسرائيل ليست مسؤولة عن تأجيل الانتخابات الفلسطينية التي هي شأن داخلي.

وشددت اللجنة على أن الانتخابات ضرورية للتمثيل الشرعي لشعب دولة فلسطين، وكجزء من هيكل دولة فلسطين، وأكدت من جديد أملها في أن تتم في ظل ظروف حرة ونزيهة. واتفقت على أن لدولة فلسطين الحق في إقامة دولة كاملة ضمن الأراضي التي توافقت عليها القرارات الدولية. كما أعربت اللجنة عن قلقها العميق إزاء التصعيد الأخير للعنف والتوتر في القدس الشرقية، ووافقت على إصدار بيان بشأن تلك التطورات الأخيرة. وقد اعترض كل من العضوين الإسرائيلي والفلسطيني على العنف. وشددت اللجنة على ضرورة ضبط النفس والحوار. ويمكن الاطلاع على نص بيان اللجنة أدناه.

\* \* \* \* \*

### بيان حول الأحداث في القدس

بعد اجتماعها يوم الاثنين، 10 أيار/ مايو 2021، تواصل لجنة الاتحاد البرلماني الدولي لشؤون الشرق الأوسط مراقبة التطورات الجارية في القدس الشرقية عن كثب. وتعرب عن قلقها البالغ إزاء تصاعد العنف والتوترات التي أودت للأسف بحياة بشرية وتسببت في إصابات وأضرار جسيمة. كما تدين بشدة جميع أشكال العنف، بغض النظر عن من هو المسؤول. وتحث جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن أي عمل من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من الأضرار والخسائر البشرية.

وتكرر اللجنة تأكيد التزامها بالسلم في المنطقة وتطلب من جميع الأطراف الدخول في حوار هادف بهدف حل النزاع مع الاحترام الكامل للحقوق المشروعة لجميع المعنيين.

وتتألف لجنة الاتحاد البرلماني الدولي لشؤون الشرق الأوسط من 12 عضواً برلمانياً من جميع أنحاء العالم من ذوي الخبرة في الشرق الأوسط. يتم انتخاب أعضائها من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي لمدة أربع سنوات. إن إسرائيل ودولة فلسطين عضوان في اللجنة بحكم منصبيهما.



## تقرير لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

أحيط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ207

(دورة افتراضية، 25 أيار/ مايو 2021)

1. اجتمعت لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني (اللجنة) في 16 نيسان/ أبريل 2021. وترأس الاجتماع رئيسة اللجنة، السيدة أ. فاداي. وكان من بين المشاركين، بالإضافة إلى الرئيس، أعضاء من أرمينيا ومملكة البحرين وبلجيكا والإكوادور والهند يمثلون أكثر من 50 بالمئة من الأعضاء الحاليين. وحضر الاجتماع بصفة مراقب ممثلين عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر. ووجهت شكر خاص إلى أعضاء اللجنة المنتهية ولايتهم سعادة الدكتور صالح محمد الختلان (المملكة العربية السعودية)، عضو برلماني سابق، والسيد أ. سنماليزا (الإكوادور) لمشاركتهم القوية في عمل اللجنة.

### كوفيد-19 والسكان النازحون وعديمي الجنسية

2. واصلت اللجنة المناقشات التي بدأت في جلستها السابقة في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 2020 بشأن تأثير جائحة كوفيد-19 على اللاجئين وعديمي الجنسية والأشخاص الفارين من النزاع. استمعت إلى آخر المستجدات من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر. وفي ما يتعلق باللاجئين والمشردين بسبب النزاع، فإنهم غالباً ما يجدون أنفسهم في وضع رهيب وصعب. كان اللاجئون والمشردون معرضين بشكل خاص للخطر خلال جائحة الفيروس الحالية، بسبب ظروفهم المعيشية غير المستقرة. وكثيراً ما كانت فرص الحصول على المياه والصرف الصحي والمرافق الصحية محدودة أو معدومة. وقد صعبت ظروفهم المعيشية السيئة في المخيمات المزدحمة من تنفيذ التدابير الصحية وتوفير الحلول. لقد تحولت الجائحة إلى جائحة من الجوع، وتسببت في زيادة عدد حالات الزواج بالإكراه، وزيادة تاريخية في معدلات التسرب من المدارس داخل مجتمعات اللاجئين، وزيادة وصم اللاجئين. شهد العام 2020 أيضاً أقل عدد من إعادة توطين اللاجئين. ظلت مسألة الوصول إلى الاختبار والتحصين من الأولويات في العام 2021. واعتمد ما مجموعه 153 دولة سياسات التلقيح التي تضمنت إشارة إلى اللاجئين، لكن ظل التحصين الفعلي يمثل تحدياً.

3. في ما يتعلق بالرجال والنساء عديمي الجنسية، لم يتمتعوا بحقوق وحماية المواطنين وكانوا أكثر عرضة للإصابة بكوفيد-19 لأنهم غالباً ما يجدون أنفسهم في ظروف معيشية مزرية. علاوة على ذلك، قد لا تتاح



لهم إمكانية الوصول نفسها إلى المرافق الصحية، مثل الفحص والعلاج، وقد يترددون أيضاً في البحث عن مثل هذه الخدمات خوفاً من التعرض للاحتجاز و/ أو الترحيل. من الضروري اتخاذ تدابير للتخفيف من تأثير الجائحة وحماية المواطنين بإيلاء اهتمام خاص للأشخاص عديمي الجنسية. ويشمل ذلك منحهم حق الوصول الكامل إلى الخدمات الصحية، مثل اختبار كوفيد 19 -وعلاجه، من دون المطالبة بإثبات الوضع القانوني أو الهوية، والوصول إلى الخدمات من دون خوف وخطر التعرض للاعتقال أو الاحتجاز. أخيراً، من أجل تجنب المزيد من حالات انعدام الجنسية، يجب الاحتفاظ بالسجلات المدنية، مثل تسجيل المواليد، باعتبارها خدمات "أساسية".

4. تنطبق هذه الظروف الصعبة أيضاً على الأشخاص الفارين من النزاع أو الذين يعيشون في حالات النزاع. وظل الوصول إلى الخدمات، بما في ذلك الخدمات الصحية، صعباً، لا سيما في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة غير الحكومية، التي سيتعين عليها أيضاً تسهيل الوصول إلى الخدمات الصحية.
5. دعت اللجنة الجمعية العامة إلى إيلاء اهتمام خاص لحال اللاجئين وعديمي الجنسية من الرجال والنساء والأشخاص الفارين من النزاع في عملها المتعلق بإدارة الجائحة وجهود التعافي منها. كما دعت اللجنة إلى ضرورة محاربة وطنية التحصين وضمان وصوله إلى الجميع، بمن فيهم الفئات الأكثر ضعفاً.
6. وافقت اللجنة على متابعة النقاشات حول تأثير الجائحة على اللاجئين، وعديمي الجنسية من الرجال والنساء، والأشخاص الفارين من النزاع. وأحاطت علماً بأنه يجري إعداد مذكرة توجيهية لأعضاء البرلمان بشأن البرلمانات وجائحة كوفيد -19 والأشخاص المتنقلين. وستقدم مسودة النص إلى اللجنة للنظر فيها في أيار/ مايو.

### العمل البرلماني لإنهاء حالات انعدام الجنسية

7. أطلعت اللجنة على التطورات الأخيرة بخصوص مكافحة انعدام الجنسية. وأشارت إلى أن عدة بلدان نقحت أطرها القانونية لمعالجة التمييز في قوانين الجنسية. شكل ذلك وسيلة رئيسية للحد من حالات انعدام الجنسية.
8. ناقشت اللجنة استراتيجيات لإشراك البرلمانات في المساهمة بالجهود المبذولة لإنهاء حالات انعدام الجنسية. ورحبت بتنظيم ندوة ناجحة للغاية عبر الإنترنت، تم تنظيمها بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في شباط/ فبراير 2021، حول العمل البرلماني لإنهاء حالات انعدام الجنسية. جمعت الندوة عبر الإنترنت ما يقرب من 300 مشارك. واتفقت اللجنة على مواصلة جهود إدكاء الوعي وشجعت ممثليها





الإقليميين على فتح نقاش داخل مجموعاتهم الجيوسياسية والاضطلاع بدور ريادي في استضافة ندوات عبر الإنترنت (بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) بشأن هذه المسألة.

9. لاحظت اللجنة، علاوة على ذلك، أن العام 2021 كان عاماً أساسياً لأنه يصادف الذكرى الـ60 لاتفاقية العام 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية. وقد شارك الاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في دعم الجهود الرامية إلى إنهاء حالات انعدام الجنسية لسنوات عديدة. ورأت اللجنة أنه من المهم الاحتفال بالذكرى الـ60 مع تجديد الالتزام بمواصلة الجهود في هذا المجال. واعتمدت بياناً بهذا الخصوص (راجع المرفق) ودعا المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي إلى الموافقة عليه لإحالاته إلى الأمم المتحدة.

### متابعة الميثاق العالمي بشأن اللاجئين والمنتدى العالمي للاجئين

10. تم إطلاع اللجنة على متابعة المنتدى العالمي للاجئين وتنفيذ التعهدات التي تم التعهد بها. تمت دعوة أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي لمتابعة التعهدات التي قدمتها بلدانهم (راجع: <https://globalcompactrefugees.org/index.php/>). قررت اللجنة مواصلة إذكاء وعي أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي في ما يتعلق بالاتفاق العالمي بشأن اللاجئين وتنفيذه. وعلاوة على ذلك، اتفقت على إجراء مسح لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي لتحديد الممارسات البرلمانية الجيدة في متابعة تعهدات صندوق المنتدى العالمي للاجئين.

### تطبيق القانون الدولي الإنساني

11. استعرضت اللجنة مختلف التدابير التي يمكن أن تتخذها لتيسير زيادة الوعي وإشراك البرلمان في تنفيذ القانون الدولي الإنساني. وشمل ذلك: ترجمة ونشر كتيب الاتحاد البرلماني الدولي واللجنة الدولية لأعضاء البرلمان عن القانون الدولي الإنساني؛ وتنظيم مناقشات في البرلمان حول القانون الدولي الإنساني؛ ومراجعة الأطر القانونية الوطنية القائمة لتسهيل تنفيذ واحترام القانون الدولي الإنساني. وقد كررت اللجنة الدولية للصليب الأحمر التزامها بدعم المبادرات البرلمانية في هذا الصدد.

12. وافقت اللجنة على تركيز الجهود في العامين 2021 و2022 على التصديق على البروتوكولات الإضافية لاتفاقيات جنيف وتنفيذها في ضوء الاحتفال بالذكرى السنوية الـ45 لاتفاقيات جنيف في العام 2022. وسيستلزم ذلك تنظيم حملة للتعبئة وإذكاء الوعي. وقد طُلب من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي وضع خطة عمل للأنشطة لتنظر فيها اللجنة.



13. في ما يتعلق بالمبادرات الفورية، وافقت اللجنة على تنظيم حلقة نقاش بشأن اتفاقية أوتواو المتعلقة بالألغام المضادة للأفراد، فضلاً عن مناقشة الآثار الإنسانية للنزاعات.

### رئاسة وعضوية اللجنة

14. أعاد أعضاء اللجنة انتخاب السيدة أ. فاداي (المجر) كرئيسة لها لفترة أخرى تنتهي في آذار/ مارس 2022. تم انتخاب السيدة فاداي كرئيسة في آذار/ مارس 2019. واتفق أعضاء اللجنة على اعتبار الفترة 2019-2021 بمثابة ولاية أولى كرئيسة في ضوء الظروف الاستثنائية المرتبطة بالجائحة واستحالة القيام بالإجراءات خلال العام الماضي.

15. لاحظت اللجنة أيضاً عدم مشاركة الممثل الإقليمي من المكسيك في اجتماعاتها لأكثر من ثلاث مرات على التوالي. ووافقت على عدم تعليق عضويتها على الفور، على النحو الذي تسمح به القواعد، في انتظار ردود الفعل من العضو المعني، بشأن التحديات التي يواجهها فيما يتعلق بالمشاركة.

## تقرير الفريق الاستشاري المعني بالصحة

أحيط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 207  
(دورة افتراضية، 25 أيار/ مايو 2021)

اجتمع الفريق الاستشاري المعني بالصحة التابع للاتحاد البرلماني الدولي في 28 نيسان/ أبريل بحضور ثمانية أعضاء من أصل أحد عشر. وكان من دواعي سرور الفريق الترحيب بالشركاء التقنيين من منظمة الصحة العالمية، والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

وناقش الفريق الاستشاري، باعتباره جهة التنسيق للمساءلة البرلمانية، تنفيذ قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن التغطية الصحية الشاملة. اتفق الفريق على أهمية التغطية الصحية الشاملة في سياق جائحة كوفيد-19، وأحاط علماً بنتائج التقرير الأول عن تنفيذ القرار، واتفق على أن هناك حاجة إلى مزيد من البيانات حول



تأثير الجائحة على وضع الموازنات الصحية، وحماية الحق في الصحة في التشريع والممارسة. وأنه يجب أيضاً مراعاة المحددات الاجتماعية للصحة للاستثمار في الوقاية الصحية.

وسيلغ نقاش الفريق تقرير العام 2021 عن تنفيذ القرار ولكن البيانات مطلوبة أيضاً من البرلمانات الأعضاء. لذلك يحث البرلمانات على الرد على الاستقصاء الذي أرسلته الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي مسبقاً. ويود الفريق أن يستلهم من البرلمانات الأعضاء وأن يتعرف على عملهم للمساعدة في تعزيز تنفيذ قرار الاتحاد البرلماني الدولي الرئيس هذا.

كما ناقش الفريق أيضاً المشاركة البرلمانية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز ومساهمة في اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز الذي سيعقد في الفترة من 8 إلى 10 حزيران/ يونيو 2021. ولا يمكن إنهاء جائحة الإيدز إلا إذا ظل على رأس جداول الأعمال السياسية. وكمساهمة برلمانية في الاجتماع الرفيع المستوى، اعتمد الفريق بياناً يدعو البرلمانات إلى استخدام سلطاتها لضمان الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والوصول إلى الخدمات الصحية من دون تمييز. وإن المجلس الحاكم مدعو لتأييد البيان من أجل إحالته فيما بعد إلى الأمم المتحدة.

وأخيراً، أشاد الفريق بالعمل الدؤوب الذي تقوم به الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي لمواصلة تعزيز وتسهيل العمل البرلماني بشأن الأمن الصحي العالمي، والتغطية الصحية الشاملة، وصحة النساء والأطفال والمراهقين خلال جائحة كوفيد-19. كما شكر الفريق شركائه على دعمهم والتزامهم بالعمل مع الاتحاد البرلماني الدولي. يجب أن يعتبر أعضاء البرلمان أن من مهامهم الرئيسية التأكد من عدم تهميش الأولويات الصحية الأخرى في الاستجابة لكوفيد-19 والاستمرار في تقديم الخدمات لجميع الناس من دون نسيان المهمشين والضعفاء.

وفي نهاية الاجتماع، وافق الفريق الاستشاري بالإجماع على الولاية الثانية لكل من الرئيس، السيد ج. كاتوتا من زامبيا، ونائب الرئيس السيد ج. أي. إيشانيز من إسبانيا لمدة عام واحد.



# تقرير الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

أحيط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ207  
(دورة افتراضية، 25 أيار/ مايو 2021)

عقد الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف الاجتماعات الثلاثة الآتية:  
اجتماع خامس بالحضور شخصي يومي 16 و 17 كانون الثاني/ يناير 2020 واجتماعان افتراضيان -  
اجتماع سادس في 16 حزيران/ يونيو 2020 واجتماع سابع في 17 أيار/ مايو 2021. يلخص هذا  
التقرير النقاشات والقرارات التي توصل اليها الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف  
العنيف خلال تلك الاجتماعات الثلاثة.

وانعقد الاجتماع الخامس يوماً 16 و 17 كانون الثاني/ يناير 2020 برئاسة رئيس الفريق الاستشاري الرفيع  
المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف السيد ر. لوباتكا (النمسا) وحضره: نائب الرئيس السيدة  
ج. أودول (كينيا)، وسعادة السيد صديق شهاب (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، والسيدة أ.  
كارابتيان (أرمينيا)، والسيد شن فولي (الصين)، ومعالي الدكتور علي عبد العال (جمهورية مصر العربية)،  
والسيد ج. ف. ميرينو (السلفادور)، والسيد ر. ديل بيتشيا (فرنسا)، والسيدة أ. فاداي (المجر)، والسيد ج.  
ميغليور (إيطاليا)، والسيدة أ. حسين (ماليزيا)، والسيد أ. تينيني (النيجر)، والسيدة س. ج. ماري  
(الباكستان) والسيدة آي. باسادا (الأوروغواي).

وانعقد الاجتماع السادس في 16 حزيران/ يونيو 2020 برئاسة رئيس الفريق الاستشاري الرفيع المستوى  
المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف السيد ر. لوباتكا (النمسا) وحضره: نائب الرئيس السيدة ج.  
أودول (كينيا)، والسيد تشين فولي (الصين)، وسعادة المستشار محمود فوزي، ممثلاً معالي الدكتور علي عبد  
العال (جمهورية مصر العربية)، والسيد ر. ديل بيتشيا (فرنسا)، والسيدة أ. فاداي (المجر)، والسيد ج.  
ميغليور (إيطاليا)، والسيد و. تينيني (النيجر)، والسيدة س. ماري (الباكستان).

وانعقد الاجتماع السابع في 17 أيار/ مايو 2021 برئاسة رئيس الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني  
بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، السيد ر. لوباتكا (النمسا) وحضره: نائب الرئيس، السيدة ج. أودول  
(كينيا)، والسيد تشين فولي (الصين)، والسيد ف. سواريز دياز (جمهورية الدومينيكان)، والسيد ل. فانس



ممثلاً للسيد ر. ديل بيتشيا (فرنسا)، والسيدة أ. فاداي (الجزر)، والسيد ج. ميغليور (إيطاليا)، والسيدة س. ج. ماري (باكستان).

كما حضر الاجتماعات السيد مارتن تشونغونغ (الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي)، وسعادة السيد م. عمر (مستشار أول للأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي)، والسيدة ك. ي. كاستيلو (كبير مستشاري مكافحة الإرهاب في الاتحاد البرلماني الدولي)، والسيد م. ميديكو. (نائب مدير مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب)، والسيدة ج. فانيان (مستشارة السلم والأمن في الاتحاد البرلماني الدولي)، والسيدة م. هيرميس (الاتحاد البرلماني الدولي لمكافحة الإرهاب، فريق السلم والأمن).

وخلال الاجتماعات، استعرض الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المجالات التالية من عمل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي: التقدم المحرز في تطوير المنتجات التي سيتم إطلاقها؛ الأنشطة المتعلقة بضحايا الإرهاب وحماية الإنترنت والشبكة العالمية؛ والتعاون والمشاريع مع البرلمانات الإقليمية. كما شدد الأعضاء أيضاً على أهمية معالجة الوضع في منطقة الساحل، فضلاً عن أهمية دعم ضحايا الإرهاب، والتصدي لخطاب الكراهية.

## دول الساحل

في ما يتعلق بالوضع في منطقة الساحل، شدد الأعضاء على أنه يجب معالجته وأنه من المهم زيادة الوعي حول الوضع على الصعيدين الوطني والدولي في بلدان الساحل الخمسة ومع شركائهم الأوروبيين. تقرر عقد اجتماع برلماني لبلدان الساحل الخمسة وشركائها الدوليين. واتفق الأعضاء على مقترح توفير بناء القدرات لتلك المنطقة. واتفقوا على توصية الهيئات الحاكمة للاتحاد البرلماني الدولي بتبني الاتحاد البرلماني الدولي قراراً يوصي بأن تطلب البرلمانات من الفروع التنفيذية لحكوماتها الضغط على الأمم المتحدة لزيادة دعمها المالي للقوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس تمشياً مع الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. كما تم الاتفاق على أن يوصي الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف الهيئات الرئاسية للاتحاد البرلماني الدولي بتضمين إعلان المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات فقرة تدعو الأمم المتحدة إلى جعل مكافحة الإرهاب أولوية أعلى، ولا سيما في منطقة الساحل، والتأكيد على ضرورة الدفاع عن ضحايا الإرهاب.

كما أُبلغ الأعضاء بالمشاورات التي أجرتها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي مع البرلمان العربي بشأن إقامة أنشطة مع بلدان مجموعة الساحل الخمس بشأن تعزيز العلاقات والتعاون بين المنطقتين، لا سيما في القضايا المتعلقة بمكافحة الإرهاب.



## تطوير أدوات ومنتجات الاتحاد البرلماني الدولي

قدمت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي ثلاثة مشاريع كانت تعمل عليها: الشبكة البرلمانية العالمية، والخريطة التفاعلية، وتطبيق الهاتف المحمول للبرلمانيين بهدف تعزيز العمل البرلماني. واتفق أعضاء الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف على أن الاستخدام الملموس لهذه الأدوات ينطوي على جوانب إيجابية، مثل الوصول إلى الوثائق المشتركة. تم التأكيد للأعضاء على أن الاتحاد البرلماني الدولي سيكون له السيطرة الكاملة على المنتجات وسيكون المسؤول الوحيد عن إدارتها. تم تطوير المنتجات بتمويل من المؤتمر الشعبي الوطني في الصين.

كما تم توخي التعاون مع مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي والبرلمان العربي لإنتاج الأدوات المذكورة باللغتين العربية والإسبانية، لضمان مزيد من الأمان القوي، وتوفير ميزات الدردشة ومؤتمر الفيديو للمستخدمين.

## حماية الإنترنت والشبكة العالمية

ناقش أعضاء الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف حماية الإنترنت والشبكة العالمية وأبلغوا بأن الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي قد تشاورت مع مختلف المعنيين بشأن هذا الموضوع، بما في ذلك المجلس الأوروبي للأبحاث النووية CERN، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (ITU)، ومعهد الأمم المتحدة الإقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (UNICRI)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (UNOCT)، وشركة للأمن السيبراني. اتفق جميع المشاركين على أن الإنترنت هدف ضعيف وأن حمايته أولوية ملحة.

## ضحايا الإرهاب

سلط الأعضاء الضوء على أهمية معالجة قضية ضحايا الإرهاب ودور المجتمع البرلماني العالمي في دعمهم، بما في ذلك الاحتفال باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وإجلالهم في 21 آب/ أغسطس خلال الجزء الافتراضي من برنامج المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات في العام 2020. كما أشار أعضاء الفريق أيضاً إلى العمل التشريعي الكبير لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ودوره في تنفيذ أنشطة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.



استعرض الأعضاء العمل الذي أنجزته الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بشأن الحكم التشريعي النموذجي لضحايا الإرهاب في إطار البرنامج المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. تم إجراء ست مشاورات خبراء في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 2020 إلى كانون الثاني/يناير 2021 بهدفين رئيسيين: أولاً، صياغة أحكام تشريعية نموذجية يمكن أن تكون بمثابة أمثلة لمراجعة القوانين الحالية؛ وثانياً، تعزيز تبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات القائمة. سيتم إطلاق المنتج النهائي في القمة البرلمانية العالمية الأولى حول مكافحة الإرهاب في 9 أيلول/سبتمبر 2021 في فيينا، النمسا.

### **اتفاق ثلاثي بين الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف**

أكد أعضاء الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف من جديد الاختصاصات التأسيسية للفريق، والتي أقرها المجلس الحاكم، كنقطة اتصال برلمانية عالمية للأنشطة البرلمانية المتعلقة بمكافحة الإرهاب. على الرغم من أن الأعضاء أكدوا دعمهم الكامل للبرنامج المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة والأنشطة المدرجة في الموازنة للعام 2020، فقد أكدوا أن البرنامج المذكور ليس البرنامج الوحيد لفريق الخبراء الاستشاري. وأعربوا عن استعدادهم لاستكشاف مواضيع في مجال منع التطرف، مثل قضايا التعليم والتطرف، والقيام بذلك بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

وشدد الأعضاء على ضرورة تحسين التنسيق بين الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. كان البرلمانيون يفتقرون إلى الوضوح بشأن ولاية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، مما يجعلها مسألة تنسيق. يجب على الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف أن يبعث برسالة سياسية قوية إلى الأمم المتحدة للتعبير عن التزامه، وفي نفس الوقت، عن قلقه بشأن مسألة التنسيق. وهناك حاجة إلى دعم أقوى من الأمم المتحدة لتطوير منتجات الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك من خلال الوسائل المالية. كان من المهم دعوة الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف إلى فعاليات الأمم المتحدة لتقديم مساهمة جوهرية كنقطة اتصال برلمانية عالمية بشأن الأنشطة المتعلقة بمكافحة الإرهاب.



وأبلغ الأعضاء بأن البرنامج المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة بشأن موازنة مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، الذي تم إطلاقه قبل عامين ونصف، سينتهي في حزيران/ يونيو 2021 وأوضحت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي أن الاتحاد البرلماني الدولي لم يتلق أي دعم مالي مباشر من تلك الموازنة لأي أنشطة. ومع ذلك، سيستمر التعاون التقني بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي عند الضرورة.

### مبادرة ميثاق التنسيق البرلماني لمكافحة الإرهاب (PCTCC)

عرضت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي ورئيس الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف مبادرة الاتفاق البرلماني للتنسيق لمكافحة الإرهاب (PCTCC)، التي من شأنها أن تعكس اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب (GCTCC) وتمكين الاتحاد البرلماني الدولي من توحيد المدخلات من الجمعيات العامة البرلمانية الإقليمية عند تمثيل المجتمع البرلماني العالمي في اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب. وقد تمت الموافقة على المبادرة من قبل أعضاء الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

### الوضع المالي

ناقش الأعضاء الاقتراحات المتعلقة بجمع الأموال في ضوء الحاجة إلى مزيد من الموارد وأحاطوا علماً بالترتيبات المالية على النحو المنصوص عليه في البرنامج المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة: الاتحاد البرلماني الدولي واللوائح المالية وأنظمة مراجعة الحسابات المطبقة في الأمم المتحدة، حيث تم تقسيم أنشطة البرنامج بين المنظمات الثلاث - الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

وبالمثل، أبلغت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي عن المشاورات التي كانت تجريها مع مختلف المنظمات البرلمانية الإقليمية والبرلمانات التي ستوقع معها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي اتفاقات تعاون. وقد أجرى الاتحاد البرلماني الدولي مناقشات مع البرلمان العربي، مما سيجب التمويل لنسخة عربية من تطبيق الهاتف المحمول. وسيشمل اتفاق التعاون مجالات أخرى أوسع، بما في ذلك أنشطة مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. وفي الوقت نفسه، أبلغت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي الأعضاء بمواصلة استراتيجيتها لجمع الأموال مع المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين.





## الاستعدادات للقمة البرلمانية العالمية الأولى حول مكافحة الإرهاب

وفي الاجتماع السابع للفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، نوقشت أهمية عقد مثل هذه القمة. أبلغ الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي الأعضاء أن القمة قد تمت الموافقة عليها من قبل الهيئات الحاكمة للاتحاد البرلماني الدولي في سياق برنامج عمل الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف وصادقت عليها اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات. تلقى أعضاء الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف مشروع البرنامج وتم تشجيعهم على مشاركة آرائهم وأفكارهم وتعليقاتهم مع الأمانة.

كما أشير إلى أن هذه القمة قد تمت برمجتها في الأصل كجزء من أنشطة البرنامج المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وأن الأمم المتحدة كانت ستمولها، لكن هذا الحال لن يكون كما هو بعد الآن، لأن البرنامج المشترك سوف ينتهي في حزيران / يونيو 2021. أبلغت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي الأعضاء أنها ستضمن تطوير أنشطة مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف وأنه، مع مراعاة أهمية القمة، ستستخدم القمة كفعالية لإطلاق عدد من الأدوات، بما في ذلك نص تشريعي نموذجي لضحايا الإرهاب وتطبيقات الهاتف المحمول والشبكة البرلمانية العالمية والخريطة التفاعلية.



## إحصائيات مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)

حال مشاركة النساء المندوبات في الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي (في 27 أيار/ مايو 2021)

تشكيل وفود أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي في آخر ثمانية اجتماعات نظامية للاتحاد البرلماني الدولي (أكتوبر 2016 - حتى الآن)

الاجتماع	إجمالي المندوبين	إجمالي/ النسبة		إجمالي الوفود	إجمالي/ النسبة		إجمالي الوفود	إجمالي
		المندوبات	النساء		الرجال بالكامل (2 أو أكثر)	النساء بالكامل (2 أو أكثر)		
افتراضية (21/05)	755	288	38.1	133	8	6.2	2	10
بلغراد (19/10)	739	227	30.7	149	15	11.3	0	15
الدوحة (19/04)	721	219	30.3	147	16	11.8	0	16
جنيف (18/10)	751	247	32.9	149	17	12.1	4	21
جنيف (18/03)	745	227	30.5	148	18	12.7	3	21
سانت بطرسبرغ (17/10)	829	249	30.0	155	17	11.8	1	18
دكا (17/04)	612	193	31.5	126	11	9.6	1	12
جنيف (16/10)	693	228	32.9	141	15	11.5	3	18

وفود أحادية الجندر ومتعددة الأعضاء من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي تحضر الجمعية العامة  
الافتراضية (الحالة في 27 أيار/ مايو 2021)

م.	البلد	افتراضية (05/21)			بلغراد (10/19)			الدوحة (04/19)			جنيف (10/18)			سانت بطرسبرغ (10/17)			دكا (04/17)			جنيف (10/16)		
		نساء	رجال	الإجمالي	نساء	رجال	الإجمالي	نساء	رجال	الإجمالي	نساء	رجال	الإجمالي	نساء	رجال	الإجمالي	نساء	رجال	الإجمالي	نساء	رجال	الإجمالي
1	جمهورية التشيك	0	2	2	1	3	4	3	3	0	3	3	2	5	4	4	1	6	7	1	8	
2	غينيا*	0	4	4	0	1	1	1	1	1	1	2	2	4	2	2	0	2	1	2	4	
3	إسرائيل	0	2	2	0	1	1	1	1	1	2	1	3	3	4	3	1	4	غياب	غياب	غياب	
4	المملكة الأردنية الهاشمية	0	2	2	1	3	4	1	9	8	1	6	7	1	8	5	1	6	2	6	8	
5	دولة الكويت	0	4	4	1	5	6	1	8	7	1	8	7	1	8	7	0	7	7	0	غياب	
6	مالطا*	0	2	2	0	1	1	0	3	3	0	1	1	2	3	3	0	1	1	0	غياب	
7	جمهورية كوريا	4	0	4	1	5	6	1	9	8	1	4	3	7	8	1	1	8	6	2	5	
8	سلوفينيا	2	0	2	1	3	4	1	4	3	2	3	1	4	3	1	2	غياب	غياب	غياب	غياب	
9	تركمنستان*	0	2	2	0	2	2	2	3	1	2	1	1	2	4	4	8	غياب	غياب	غياب	غياب	
10	الجمهورية اليمنية*	0	8	8	0	8	8	0	غياب	غياب	غياب	5	5	0	7	7	0	0	0	0	8	

وفود أحادية المندوب من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي تحضر الجمعية العامة الافتراضية (الحالة في 27 أيار/ مايو 2021)

جنيف (10/16)			دكا (04/17)			سانت بترسبرغ (10/17)			جنيف (03/18)			جنيف (10/18)			الدوحة (04/19)			بلغراد (10/19)			افتراضية (05/21)			البلد	م.
الإجمالي	برلمانيون رجال	نساء برلمانيات	الإجمالي	برلمانيون رجال	نساء برلمانيات	الإجمالي	برلمانيون رجال	نساء برلمانيات	الإجمالي	برلمانيون رجال	نساء برلمانيات	الإجمالي	برلمانيون رجال	نساء برلمانيات	الإجمالي	برلمانيون رجال	نساء برلمانيات	الإجمالي	برلمانيون رجال	نساء برلمانيات	الإجمالي	برلمانيون رجال	نساء برلمانيات		
غياب			غياب			3	2	1	3	3	0	3	2	1	9	8	1	3	3	0	1	0	1	ساحل العاج	1
4	2	2	1	0	1	5	3	2	5	3	2	4	2	2	5	3	2	5	3	2	1	0	1	قبرص	2
1	1	0	1	1	0	3	3	0	غياب			غياب			2	2	0	غياب			1	1	0	لوكسمبورغ*	3
6	4	2	6	4	2	6	3	3	7	5	2	6	4	2	6	4	2	6	4	2	1	1	0	زامبيا	4

\* وفود خاضعة لعقوبات في الجمعية العامة الـ142، وفقاً للمادتين 10.4 و 15.2.c من النظام

الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي، إذ إنها مشكلة حصرياً من ممثلين من الجندر نفسه لجمعيتين عامتين متتاليتين.

## وفود تضم 40 إلى 60 بالمئة من النساء البرلمانيات

يتم ترتيب البلدان حسب النسبة المئوية للنساء البرلمانيات في وفودها إلى الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي. وهناك ما مجموعه 44 وفداً متوازناً جندرياً من أصل 133 وفداً (33.1 بالمئة) من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي يحضر الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي (وفق بيانات 27 أيار/ مايو 2021).

### البلدان التي تضم 40 إلى 49.9 بالمئة من النساء البرلمانيات (11):

- المملكة العربية السعودية (40٪)
- السنغال (40٪)
- سورينام (40٪)
- توغو (40٪)
- البرتغال (43٪)
- الأرجنتين (44٪)
- مملكة البحرين (44٪)
- كينيا (44٪)
- بولندا (44٪)
- تايلاند (44٪)
- أوزبكستان (44٪)

### البلدان التي تضم 50 بالمئة من النساء البرلمانيات (26):

- أنغولا
- أرمينيا
- بيلاروسيا
- بوليفيا
- البرازيل
- جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية
- جمهورية جيبوتي
- الاكوادور



- جمهورية مصر العربية
- استونيا
- المجر
- ايطاليا
- اليابان
- لاتفيا
- ليسوتو
- ليختنشتاين
- ليتوانيا
- مالي
- المكسيك
- مونتينيغرو
- نيوزيلاندا
- فيلبيني
- ساو تومي وبرينسيبي
- تيمور ليشتي
- الأوروغواي
- زيمبابوي

البلدان التي تضم من 51 إلى 60 بالمئة من النساء البرلمانيات (7):

- كازاخستان (56%)
- ناميبيا (56%)
- أندورا (57%)
- السويد (57%)
- النمسا (60%)
- بروندي (60%)
- أوكرانيا (60%)



## قائمة الاجتماعات المستقبلية والأنشطة الأخرى

وافق عليها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 207  
(دورة افتراضية، 25 أيار/ مايو 2021)

- ندوة إعلامية عن هيكل وعمل الاتحاد البرلماني الدولي لبرلمانات افتراضية  
الأمريكيتين  
7-9 حزيران/ يونيو 2021
- فعالية جانبية بمناسبة اجتماع الأمم المتحدة رفيع المستوى حول فيروس  
نقص المناعة البشرية/ الإيدز  
7 حزيران/ يونيو 2021
- مؤتمر البرلمان الإلكتروني العالمي الافتراضي  
الابتكار والتكنولوجيا في البرلمانات بعد كوفيد-19  
16-18 حزيران/ يونيو 2021
- اجتماع برلماني بمناسبة قمة الأمم المتحدة لنظم الغذاء  
افتراضي  
23 حزيران/ يونيو 2021
- ورشة عمل دولية أو إقليمية لأعضاء اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان  
افتراضية  
من حزيران/ يونيو إلى تموز/ يوليو 2021  
(سيتم تأكيد التاريخ)
- منتدى برلماني أثناء منتدى الأمم المتحدة السياسي رفيع المستوى  
افتراضي  
12 تموز/ يوليو 2021
- القمة الـ 13 لرئيسات البرلمانات (بالحضور الشخصي)  
فيينا (النمسا)  
6 أيلول/ سبتمبر 2021
- المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات (بالحضور الشخصي)  
فيينا (النمسا)  
7-8 أيلول/ سبتمبر 2021
- القمة البرلمانية العالمية الأولى بشأن مكافحة الإرهاب التي نظمها الاتحاد  
البرلماني الدولي بالاشتراك مع الأمم المتحدة (مكتب الأمم المتحدة المعني  
بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب)  
فيينا (النمسا)  
9 أيلول/ سبتمبر 2021



اجتماع برلماني بمناسبة افتتاح الدورة الـ 76 للجمعية  
العامة للأمم المتحدة

نيويورك أو افتراضي  
22 أو 23 أيلول/ سبتمبر 2021  
ورشة عمل لأعضاء اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان من البلدان الناطقة  
بالفرنسية والتي قام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بمراجعتها  
مؤخراً أو سيتم مراجعتها قريباً

إندونيسيا  
أيلول/ سبتمبر 2021  
(سيتم تأكيد التواريخ)

الاجتماع البرلماني العالمي الأول حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة

روما (إيطاليا)  
7-8 تشرين الأول/ أكتوبر 2021  
روما (إيطاليا)  
8-9 تشرين الأول/ أكتوبر 2021

قمة رؤساء البرلمانات (P20) بمناسبة انعقاد مجموعة العشرين

الاجتماع البرلماني السابق لمؤتمر الأطراف الـ 26

افتراضي  
تشرين الأول/ أكتوبر 2021  
(سيتم تأكيد التواريخ)  
غلاسكو (المملكة المتحدة)  
1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021  
تشرين الثاني/ نوفمبر 2021  
(سيتم تأكيدها)

الاجتماع البرلماني في منتدى الاستثمار العالمي للعام 2021

الاجتماع البرلماني في مؤتمر الأمم المتحدة الـ 26 بشأن تغير المناخ (مؤتمر  
الأطراف الـ 26)

الجمعية العامة الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي (هجينة)

كاتوفيتشي (بولندا) أو افتراضي  
7 كانون الأول/ ديسمبر 2021  
بكين (الصين)

الاجتماع البرلماني منتدى حوكمة الإنترنت للعام 2021

ندوة أقليمية حول أهداف التنمية المستدامة

(سيتم تأكيد التواريخ)  
جيبوتي (جمهورية جيبوتي)  
(سيتم تأكيد التواريخ)

الندوة الإقليمية الثانية حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة للبرلمانات  
الإفريقية





- اجتماع برلماني بمناسبة المؤتمر الوزاري الـ12 لمنظمة التجارة العالمية  
افتراضي  
(سيتم تأكيد التواريخ)
- اجتماع برلماني في سياق المنتدى العام لمنظمة التجارة العالمية  
افتراضي  
(سيتم تأكيد التواريخ)
- مؤتمر برلماني حول الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط (ينظم مالطا بالتعاون مع المجلس العالمي للتسامح والسلام)  
(سيتم تأكيد المكان والتواريخ)
- جلسة برلمانية في الاجتماع رفيع المستوى حول الدبلوماسية من أجل  
مراكش (المملكة المغربية)  
(سيتم تأكيد التواريخ)
- ورشة عمل إقليمية حول تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن الهجرة  
جمهورية مولدوفا  
(لم يتم تأكيد التواريخ)
- ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات حول مكافحة الإرهاب والتطرف  
العنيف لمجموعة دول الساحل الخمس  
نيامي (النيجر)  
(سيتم تأكيد التواريخ)
- الندوة الإقليمية الثالثة حول أهداف التنمية المستدامة لبرلمانات أمريكا  
اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي  
مدينة بنما (بنما)  
(سيتم تأكيد التواريخ)
- الندوة الإقليمية الثالثة حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة لمجموعة الـ12  
باريس (فرنسا)  
(سيتم تأكيد التواريخ)
- ورشة عمل إقليمية حول تعزيز حقوق الطفل لبرلمانات منطقة شرق  
وجنوب آسيا  
سيتم تأكيد المكان والتواريخ
- القمة الخامسة لرؤساء برلمانات جنوب آسيا حول تحقيق أهداف التنمية  
المستدامة  
سيتم تأكيد المكان والتواريخ
- ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات حول مكافحة الإرهاب والتطرف  
العنيف لمجموعة أوراسيا  
سيتم تأكيد المكان والتواريخ
- ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف  
العنيف لمجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي  
سيتم تأكيد المكان والتواريخ
- ورشة العمل حول نزع السلاح الشامل  
سيتم تأكيد المكان والتواريخ



- المنتدى البرلماني بمناسبة المؤتمر الخامس للأمم المتحدة المعني بأقل البلدان  
نمواً  
الدوحة (دولة قطر)  
كانون الثاني/يناير 2022  
(سيتم تأكيد التاريخ)
- ندوة إقليمية حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة لبرلمانات آسيا والمحيط  
الهادئ  
إسلام آباد (باكستان)  
آذار/مارس 2022  
(سيتم تأكيد التاريخ)
- الجمعية العامة الـ 144 والاجتماعات ذات الصلة  
بالي (إندونيسيا)  
20-24 آذار/مارس 2022
- المؤتمر العالمي للحوار بين الثقافات والأديان: العمل معاً من أجل السلام  
والإنسانية  
سانت بطرسبرغ  
(روسيا الاتحادية) 16-18 أيار/مايو  
2022
- الجمعية العامة الـ 145 والاجتماعات ذات الصلة  
كيجالي (رواندا)  
19-23 تشرين الأول/أكتوبر 2022
- قمة رؤساء البرلمانات (P20) بمناسبة انعقاد مجموعة العشرين  
إندونيسيا  
تشرين الثاني/نوفمبر 2022
- قمة النساء رئيسات البرلمانات  
أوزبكستان  
(سيتم تأكيد التاريخ)
- ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات حول مكافحة الإرهاب والتطرف  
العنيف للمجموعة الإفريقية  
سيتم تأكيد المكان والتواريخ



## جدول أعمال الجمعية العامة الـ 143

1. انتخاب رئيس ونواب رئيس الجمعية العامة الـ 143
2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة
3. مناقشة عامة
4. التشريعات في جميع أنحاء العالم لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت  
(اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان)
5. تقارير اللجنة الدائمة للسلام والأمن الدوليين؛ واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة؛ واللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة
6. الموافقة على البند الموضوع للجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان للجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي وتعيين المقررين





Inter-Parliamentary Union  
For democracy. For everyone.

# 142nd IPU Assembly and related meetings

Virtual session  
24 – 27 May 2021

## Results of the proceedings



Inter-Parliamentary Union  
For democracy. For everyone.

# TABLE OF CONTENTS

	<u>Page(s)</u>
<b>Meetings and other activities</b>	
<b>142nd Assembly</b>	
1. Opening of the Assembly .....	4
2. Participation .....	6
3. Virtual Event Platform .....	7
4. Interactive debate .....	7
5. Debates and decisions of the Standing Committees .....	8
6. Conclusion of the Assembly .....	10
<b>207th session of the Governing Council</b>	
1. Adoption of the Special Rules of Procedure for the virtual sessions of the Assembly and Standing Committees .....	11
2. Vision of the IPU President and report on his activities since the 206th session of the Governing Council .....	11
3. Annual Impact Report by the Secretary General on the activities of the IPU in 2020 .....	12
4. Elections to the Executive Committee and other IPU bodies .....	13
5. Financial results for 2020 .....	13
6. Questions relating to the IPU Membership .....	14
7. Future inter-parliamentary meetings .....	14
8. Reports of plenary bodies and specialized committees .....	15
<b>285th session of the Executive Committee</b>	
1. Debates and decisions .....	15
2. Questions relating to the IPU membership and the situation of certain parliaments .....	16
3. Financial questions .....	17
4. Questions relating to the Secretariat of the Inter-Parliamentary Union .....	18
<b>Forum and Bureau of Women Parliamentarians .....</b>	<b>18</b>
<b>Forum and Board of the Forum of Young Parliamentarians of the IPU .....</b>	<b>19</b>
<b>Subsidiary bodies of the Governing Council</b>	
1. Committee on the Human Rights of Parliamentarians .....	20
2. Committee on Middle East Questions .....	20
3. Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law .....	21
4. Advisory Group on Health .....	22
5. High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG) .....	22

## Elections, appointments, media and communications, and membership of the Inter-Parliamentary Union

### Elections and appointments

1. Executive Committee .....	23
2. Vice-Presidents of the Executive Committee .....	23
3. Sub-Committee on Finance .....	24
4. Bureau of Women Parliamentarians .....	24
5. Board of the Forum of Young Parliamentarians .....	25
6. Committee on the Human Rights of Parliamentarians .....	25
7. Committee on Middle East Questions .....	25
8. Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law .....	25
9. High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG) .....	26
10. Working Group on Science and Technology.....	26
11. Bureaus of the Standing Committees .....	27
12. Rapporteurs to the 144th Assembly .....	29

Media and communications .....	29
--------------------------------	----

Membership of the Inter-Parliamentary Union .....	31
---	----

## Agenda, resolutions and other texts of the 142nd Assembly of the Inter-Parliamentary Union

Agenda .....	32
--------------	----

President's Summary of the debate on the overall theme of the 142nd IPU Assembly <i>Overcoming the pandemic today and building a better tomorrow: the role of parliaments.....</i>	33
---	----

### Resolutions

- *Parliamentary strategies to strengthen peace and security against threats and conflicts resulting from climate-related disasters and their consequences .....* 36
- *Mainstreaming digitalization and the circular economy to achieve the SDGs, particularly responsible consumption and production .....* 42

### Reports of the Standing Committees

- Report of the Standing Committee on Democracy and Human Rights .....
- Report of the Standing Committee on United Nations Affairs .....

## Reports and other texts of the Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

Statement on the occasion of the 2021 United Nations High-Level Meeting on HIV/AIDS .....	52
---	----

Statement on Parliamentary action in support of ending statelessness .....	54
--	----

Statement on Yemen .....	55
--------------------------	----

### Reports, decisions and other texts

- Special Rules of Procedure to regulate the conduct of virtual sessions of the Assembly and Standing Committees .....
- Cremer-Passy Prize Rules .....
- Voting: Election Results .....
- Report of the Forum of Women Parliamentarians .....
- Report of the Forum on Young Parliamentarians of the IPU .....

• Report of the Committee on Middle East Questions .....	66
• Report of the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law .....	68
• Report of the Advisory Group on Health .....	70
• Report of the High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG) .....	71
• Statistics of the Gender Partnership Group .....	74

#### Future meetings

• Future meetings and other activities .....	76
• Agenda of the 143rd Assembly .....	79

# 142nd Assembly

## 1. Opening of the Assembly

*The 142nd IPU Assembly was officially opened on the IPU's dedicated virtual event platform at 14:00 CEST on Wednesday, 26 May 2021. The proceedings began with opening remarks by the IPU President and a panel discussion moderated by Ms. Claire Doole on the overall theme of the Assembly: Overcoming the pandemic today and building a better tomorrow: the role of parliaments.*

**Mr. Duarte Pacheco, President of the Inter-Parliamentary Union**, welcomed the participants, over 750 MPs from some 135 countries, to the first ever IPU Assembly held entirely in virtual format. Although a virtual Assembly was undoubtedly a historic milestone, the scourge of the ongoing COVID-19 pandemic cast a considerable shadow over the occasion, having entailed the loss of more than 3 million lives worldwide, an economic recession on a scale not seen in nearly a century and the reversal of decades of progress in human development.

Only societies that were resilient, equitable, inclusive and fair could successfully confront the unpredictable and complex challenges of the moment. Parliaments, as the custodians of human rights and the rule of law, needed to be at the centre of a response to the pandemic that served people above all else. Over the previous weeks, during meetings of the Standing Committees, the Forum of Women Parliamentarians and the Forum of Young Parliamentarians, delegates had discussed how parliaments could play a central role in post-pandemic recovery efforts, and four areas in particular had stood out.

Firstly, many delegates had noted that access to vaccines for COVID-19 was too fragmented, uneven and slow. Efforts were needed to bridge the gaps between vaccination programmes in different countries and regions and to defend vaccine accessibility as a global public good.

Secondly, delegates had observed that public institutions contributed significantly to development and growth. Parliamentarians needed to ensure that such institutions were fit for purpose and met the needs of society. A new social contract was also needed between people and government, grounded in human rights.

Thirdly, delegates had noted that women and youth had borne the brunt of the COVID-19 pandemic and the multiple other crises it had provoked. Women and youth therefore had to take their rightful place in the world of politics, where decisions about the future were made.

Finally, delegates had expressed the importance of pursuing an economic recovery underpinned by new ways of thinking about sustainable production, consumption, environmental preservation and the care economy. The 2030 Agenda and the Sustainable Development Goals should serve as the foundation for all COVID-19 recovery strategies.

He encouraged parliamentarians to seize the momentum of the virtual IPU Assembly to rethink the foundations of the pre-pandemic world and pave the way for a resilient, equitable, smart, green, inclusive and fair future, by reinvigorating the global multilateral system and continuing to build strong and democratic national parliaments.

The IPU needed to further strengthen its role as the global organization of national parliaments, providing a platform for political dialogue, parliamentary diplomacy and cooperation, in search of solutions for a better tomorrow.

**Ms. Anuradha Gupta, Deputy CEO of Gavi, the Vaccine Alliance**, said that the points raised by the President were a timely reminder of the importance of multilateral cooperation and proactive leadership in tackling the COVID-19 crisis. To end the acute phase of the pandemic, countries needed to unite to ensure that vaccination programmes were truly global and that no-one was left behind.

The COVID-19 Vaccines Global Access (COVAX) programme, co-directed by Gavi, was coordinating rapid and equitable access to COVID-19 vaccines, with a view to ensuring that all countries received sufficient vaccine doses to protect their vulnerable and high-risk populations. COVAX had already delivered vaccines to over 100 countries but had faced numerous challenges.



Countries, particularly wealthy countries, needed to be aware that no one would be safe from the pandemic until everyone was safe. Even small increases in transmission of the virus would lead to new variants, prolonging the pandemic and its impact on the poorest in society. Further efforts needed to be made to scale up manufacturing and distribution, and support was needed for mechanisms to transfer the knowledge and technology required to produce the vaccines. Public trust in vaccines was another urgent issue to address.

The collateral damage of the pandemic also needed to be considered, particularly increasing poverty, disruption to essential health services and a reversal of many years of progress with childhood vaccination. Many children around the world, known as Zero-Dose Children, continued to be deprived of the basic course of childhood vaccines.

The COVID-19 pandemic had pushed the question of equity to the forefront of the policy agenda and thus presented a valuable opportunity to create a more equal world. The IPU's resolution on universal health coverage in 2019 had been a particularly positive and visionary initiative in that regard. Health should not be politicized and parliaments should endeavour to always uphold the principles of equity, fairness and social justice.

**Dr. Jomo Sundaram, former chief economist at the United Nations and prominent academic at Columbia University and the International Islamic University in Malaysia,** said that the world faced two related but distinct challenges in responding to the COVID-19 pandemic: how to fight the virus itself and how to build economies back better. Parliaments could contribute considerably to the first challenge by reducing barriers to the global distribution of vaccines, tests, medicines and equipment. It was important to recognize that the current range of vaccines would not eradicate COVID-19, but merely reduce the severity of infections and the likelihood of death.

While countries had mobilized considerable resources to address the crisis, their efforts had often been hindered by disruption to global supply chains and trade. At a national level, the measures taken in response to the pandemic had been extremely disruptive to economies and people's lifestyles. Vaccinations were now resulting in a return to normality in some wealthy countries, but a huge divide between richer and poorer countries prevailed. The international community needed to redouble its efforts to ensure that the necessary resources for relief, recovery and reform were in place for all countries.

The International Monetary Fund had recently approved the issue of around US\$ 650 billion in Special Drawing Rights, but they would be distributed according to the relative wealth of countries. A redistribution of those funds via the World Bank and regional development banks was urgently needed. Any delay to economic recovery ran the risk of temporary recessions becoming protracted depressions, which would seriously set back recent progress in reducing poverty and hunger. Parliaments should work together to address both aspects of the problem: improving equal access to vaccines and other medical resources, and redistributing financial resources to kickstart the global economy.

**Ms. Helen Clark, former Prime Minister of New Zealand and current Chair of the PMNCH Board and Co-Chair of the Independent Panel for Pandemic Preparedness and Response,** said that the Independent Panel for Pandemic Preparedness and Response had released a report on 12 May 2021 concluding that most countries had not been prepared for the COVID-19 pandemic despite many years of warnings and recommendations. Considerable time had been lost in the early stages of the pandemic in January and February 2020 due to the hoarding of vital information, the World Health Organization's (WHO) initial investigations being hampered, and the adoption of a wait-and-see approach by many countries for several weeks after the declaration of a public health emergency on 30 January 2020. The response of some countries, often those which had been most affected by the SARS and Ebola outbreaks, had been better than others, thanks to strong leadership, good governance and proactive deployment of public health measures.

The report went on to make two sets of recommendations: those for which implementation was urgently required and those which were longer-term and transformational in nature. In the first category, every country should deploy proven public health measures to stop transmission of the virus. Vaccination should not be seen as a panacea, as the rollout was progressing too slowly. To address the inequitable distribution of vaccines, high-income countries should commit without delay to sharing their surplus orders. At least 1 billion doses should be provided to the COVAX programme in 2021, reaching 2 billion in 2022. A waiver on the intellectual property rights relating to vaccines was urgently required to allow

the necessary knowledge and technology transfer for vaccine production to take place where it was needed. The WHO's Access to COVID-19 Tools (ACT) Accelerator needed more funding, which the report called on the G7 and G20 countries to provide. The WHO should elaborate a strategy with appropriate timelines and benchmarks to definitively end the pandemic as a global health threat.

In the longer term, a transformation of the international system was required. A global health threats council should be established at the level of Heads of State in order to maintain and mobilize the current commitment to responding to the pandemic. Such a council should be coupled with a dedicated pandemic financing facility with preparedness funding of at least US\$ 10 billion, which could be rapidly scaled up to US\$ 100 billion if necessary. The ACT Accelerator should be transformed into a durable convention and the WHO should be further strengthened. Finally, the report called for a special session of the UN General Assembly later in 2021 with a view to reaching an agreement on the political declaration needed for such reforms.

**The Secretary General** said that health should not be politicized; health care was a right, not a favour by governments to their citizens. All States had survived the COVID-19 pandemic but many individuals had lost their lives or their livelihoods, and the focus of the recovery should be people, not abstract ideas. Parliaments had become more relevant than ever in the crisis and had proven their resilience in defending people's rights. It was clear that the post-pandemic period would not be a return to business as usual and thus provided a valuable opportunity to build forward better. Multilateralism was the means to achieve that, but needed to evolve accordingly. A new brand of multilateralism was required, in the service of the people and with the partnerships evoked by the panellists at its core.

In the ensuing discussion, the panellists responded to questions raised by the delegations of **Austria, Canada, Guyana, Togo and the United Arab Emirates**, on the subjects of a potential waiver of the Trade Related Intellectual Property Rights (TRIPS) agreement for COVID-19 vaccines; the potential implementation of a natural capital system to recognize the link between economic recovery and the environment; the slow speed of approval of the vaccines developed in China and Russia; a suggestion that the IPU should exert more pressure to ensure that vaccines were distributed more equitably worldwide; and support to small- and medium-sized enterprises and young entrepreneurs in the post-COVID-19 recovery.

## 2. Participation

Delegations from 133 Member Parliaments took part in the work of the Assembly:\*

Afghanistan, Algeria, Andorra, Angola, Argentina, Armenia, Australia, Austria, Azerbaijan, Bahrain, Bangladesh, Belarus, Belgium, Benin, Bhutan, Bolivia (Plurinational State of), Brazil, Burkina Faso, Burundi, Cambodia, Cameroon, Canada, Chile, China, Colombia, Comoros, Côte d'Ivoire, Croatia, Cuba, Cyprus, Czech Republic, Democratic Republic of the Congo, Denmark, Djibouti, Dominican Republic, Ecuador, Egypt, Estonia, Finland, France, Germany, Greece, Guinea, Guyana, Hungary, Iceland, India, Indonesia, Iran (Islamic Republic of), Iraq, Ireland, Israel, Italy, Japan, Jordan, Kazakhstan, Kenya, Kuwait, Lao People's Democratic Republic, Latvia, Lebanon, Lesotho, Liechtenstein, Lithuania, Luxembourg, Madagascar, Malawi, Malaysia, Maldives, Mali, Malta, Mauritius, Mexico, Monaco, Mongolia, Montenegro, Morocco, Mozambique, Namibia, Nepal, Netherlands, New Zealand, Nicaragua, Nigeria, North Macedonia, Norway, Oman, Pakistan, Palestine, Panama, Paraguay, Philippines, Poland, Portugal, Qatar, Republic of Korea, Republic of Moldova, Romania, Russian Federation, Rwanda, San Marino, Sao Tomé and Príncipe, Saudi Arabia, Senegal, Serbia, Seychelles, Singapore, Slovenia, Somalia, South Africa, Spain, Sri Lanka, Suriname, Sweden, Switzerland, Syrian Arab Republic, Tajikistan, Thailand, Timor-Leste, Togo, Trinidad and Tobago, Tunisia, Turkey, Turkmenistan, Ukraine, United Arab Emirates, United Kingdom, Uruguay, Uzbekistan, Viet Nam, Yemen, Zambia and Zimbabwe.

The following five Associate Members also took part in the Assembly: the Arab Parliament, the East African Legislative Assembly (EALA), the Latin American and Caribbean Parliament (PARLATINO), the Parliamentary Assembly of the Black Sea Economic Cooperation (PABSEC), the Parliamentary Assembly of la Francophonie (APF).

---

\* For the complete list of IPU Members, see [page 31](#)

Observers included representatives of:

(i) the World Health Organization (WHO); (ii) parliamentary assemblies and associations: African Parliamentary Union (APU), Asian Parliamentary Assembly (APA), Commonwealth Parliamentary Association (CPA), Forum of Parliaments of the International Conference on the Great Lakes Region (FP-ICGLR), Parliamentary Assembly of Turkic Speaking Countries (TurkPA), Parliamentary Assembly of the Union of Belarus and Russia; and (iii) international political party federations: Liberal International (LI), Socialist International; and the Committee to Represent the Union Assembly of Myanmar (CRPH).

Of the 1,073 delegates who attended the Assembly, 755 were members of parliament. Those parliamentarians included 52 Presiding Officers, 38 Deputy Presiding Officers, 288 women MPs (38.1%) and 193 (25.6%) young MPs.

The figure of 38.1% of delegates being women (see [page 74](#)) was a record high. The previous record was 32.9% women delegates, which was reached twice, in 2016 and 2018. In addition, 44 out of 133 delegations (33.1%) were gender-balanced, i.e. they included no less than 40% of members of either sex (see list on [page 75](#)). This was up from 30 gender-balanced delegations (20.1%) at the 141st Assembly. Of the 133 delegations in attendance, 129 were composed of at least two delegates. Among those, eight were composed exclusively of men (6.2%) and two were composed exclusively of women (1.6%). Five delegations were sanctioned at the 142nd Assembly for being composed exclusively of representatives of the same sex for two Assemblies in a row.

### 3. Virtual Event Platform

In January 2021, the Executive Committee decided that – in light of the ongoing COVID-19 pandemic – the 142nd IPU Assembly would be held in virtual format. The Assembly programme would include meetings of the IPU’s statutory bodies, adoption of resolutions, interactive debates, pre-recorded video submissions, elections for the various IPU bodies, as well as decision-making by the Governing Council. In the same way as the IPU’s in-person meetings, the virtual event had to be accessible, inclusive and offer an equal opportunity for all Members’ voices to be heard.

When the Secretariat analysed the meeting requirements, budget constraints and tight deadlines, it was determined that a combination of platforms would provide the best solution. The smaller drafting committee, Bureau and Executive Committee meetings were held on Zoom. The first Standing Committee meetings were held on a Simultaneous Interpretation Delivery Platform (SIDP), namely Interprefy. Larger meetings, spread over three weeks in May, took place on the dedicated IPU 142 Virtual Event Platform (VEP)

The custom-branded VEP provided registered participants with a single online entry point to the 142nd Assembly. Members of Parliament and guest speakers had access to the WebEx meeting where they could take the floor, use the chat feature, and listen to the debates in their preferred language. Delegates without speaking roles followed the live sessions through the portal, where interpretation was also available. The VEP had a Video on Demand section with recordings of all sessions, as well as a Programme page. The documents section included the CVs and videos of candidates for the vacancies on various IPU bodies.

The ease of access for the user, the centrality of all related information, the integration with the various other tools that the IPU uses such as the Assembly App and WhatsApp, together with the diversity of the content delivery options all made the VEP the right “venue” for the 142nd Assembly. Statistics from the VEP showed that IPU Members whole-heartedly adopted the virtual experience. During the Assembly week itself, more than 300 MPs from over 110 Parliaments connected daily to the WebEx sessions, with another 800 delegates following proceedings through live-streaming.

### 4. Interactive debate

The IPU President introduced the interactive debate on the overall theme, *Overcoming the pandemic today and building a better tomorrow: the role of parliaments*, and invited the newly elected President of the Bureau of Women Parliamentarians and the newly elected President of the Board of the Forum of Young Parliamentarians to take the floor.

**Ms. Lesia Vasylenko (Ukraine), President of the Bureau of Women Parliamentarians**, outlined the deliberations of the Bureau and the Forum of Women Parliamentarians on a gender-responsive recovery from the COVID-19 pandemic, highlighting four main points. Firstly, parliaments must strive for complete gender parity in decision-making, ensuring inclusive leadership in both the public and private sectors with a view to setting an ambitious, gender-responsive and green recovery agenda.

Secondly, the gender inequalities in the economy exposed by the pandemic must be addressed, through stronger social protection schemes, affordable childcare services and robust support to the care economy.

Thirdly, parliaments must step up their efforts to prevent and address the shadow pandemic of increasing violence against women, including online.

Finally, parliaments must be models of gender sensitivity, as spaces where women could fully contribute, with family-friendly and anti-harassment policies, free of stereotypes, and where every policy was analysed through a gender lens.

**Ms. Sahar Albazar (Egypt), President of the Board of the Forum of Young Parliamentarians,** spoke on the recent work of the Forum of Young Parliamentarians, noting in particular the recently launched IPU campaign *I Say Yes to Youth in Parliament*.

With a view to ensuring a youth-responsive recovery from the pandemic, the Forum called on parliamentarians to encourage greater investment in education to ensure no one was left behind; to pay greater attention and increase access to youth health services, notably mental and sexual health; and to increase investment in youth employment, access to credit and stronger social safety nets.

A stronger, more united and more resilient recovery could only be assured if the needs and interests of the young generation were kept high on the agenda.

During the ensuing deliberations, 56 legislators from Member Parliaments, including 16 Presiding Officers and two young parliamentarians, as well as the Presiding Officer of an Associate Member, contributed to the debate. Pre-recorded video messages from 13 Member Parliaments and one Associate Member were also shown. All [speeches and statements](#) submitted to the IPU Secretariat, for the Assembly and the Standing Committees, were made available on the IPU website.

## 5. Debates and decisions of the Standing Committees

### (a) Standing Committee on Peace and International Security

The Standing Committee on Peace and International Security held two virtual sittings, on 26 April and 17 May, chaired by its President, Mr. J.I. Echániz (Spain).

During its first sitting, the Committee discussed the general theme of the 142nd Assembly, *Overcoming the pandemic today and building a better tomorrow: the role of parliaments* from the perspective of peace and security, with a view to contributing to the Assembly's final declaration. After an introduction by the keynote speaker, Mr. O. Fernandez-Taranco, Assistant Secretary-General for Peacebuilding Support at the United Nations, 17 parliamentarians from 16 Member Parliaments took the floor to express their views. During the sitting, two videos were shown: one on the work done by the International Atomic Energy Agency (IAEA) during the COVID-19 pandemic and the second on women, peace and security to celebrate 20 years since UN Security Council resolution 1325.

The resolution *Parliamentary strategies to strengthen peace and security against threats and conflicts resulting from climate-related disasters and their consequences* could not be negotiated in plenary session due to the COVID-19 pandemic. In accordance with the Special Rules of Procedure for the virtual sessions of the Assembly and Standing Committees, a drafting committee was mandated to finalize the resolution, which it did in a meeting on 22 April 2021. This drafting committee, composed of the co-rapporteurs and parliamentarians nominated by the geopolitical groups, the Forum of Women Parliamentarians and the Forum of Young Parliamentarians examined 130 proposals for amendments to the resolution submitted by 16 Member Parliaments. 45 per cent of the amendments received before the deadline and numerous sub-amendments were approved. The version thus reviewed by the drafting committee was then submitted to all Member Parliaments for adoption through the silence procedure.

During its second sitting, the Committee was informed of the result of the silence procedure for adoption of the resolution, taking note that it was thus considered adopted. It was also informed of reservations expressed on the resolution in its entirety by India and Turkey and on specific points and paragraphs by China, the Czech Republic, Hungary, Nicaragua, Poland and Thailand. A short debate was then held to allow Members to explain their position on the resolution or how they intended to implement it. The debate was introduced by Ms. C. Roth (Germany), co-rapporteur of the resolution, and gave 10 parliamentarians the opportunity to take the floor. In the afternoon of 27 May, the Committee's resolution was submitted to the Assembly in its plenary session, which adopted it by consensus.

The Bureau of the Standing Committee met on 13 April to discuss the Committee's next subject item and work programme. On the basis of proposals drafted by the Secretariat in the absence of subject item proposals from the Member Parliaments, the Bureau unanimously agreed that the Committee's next subject item would be: *Rethinking and reframing approaches to peace processes with a view to fostering lasting peace*. This subject item was submitted to the Members for adoption via the silence procedure and no objections were received. The President informed the Committee of this decision during its final sitting and announced that Ms. C. Widegren (Sweden) had put herself forward as a co-rapporteur. He added that the designation of the other co-rapporteurs would be left to the IPU President, in accordance with the Standing Committee Rules. In its plenary session on 27 May, the Assembly took note of the choice of subject item, which will thus be the subject of a resolution at the 144th Assembly, and of the nomination of one co-rapporteur.

During its final sitting, the Committee also approved its work programme for the 143rd Assembly on the proposal of the Bureau. It agreed to focus its work on the following activities: a hearing with experts on the theme of its next resolution and two panel discussions. The first of these would be on the role of parliaments in addressing the risks of diversion in arms transfers and the second on the application of traditional and human security concepts in assessing security threats to devise ways to foster peace globally.

A presentation of the process for revising the IPU's five-year Strategy concluded the Committee's work. In particular, the members of the Committee were informed of the various ways in which they could participate in that process. To close the sitting, the video presenting the work of the IAEA during the COVID-19 pandemic was shown again.

(b) Standing Committee on Sustainable Development

The Standing Committee on Sustainable Development held its sittings on 27 April and 18 May with its President, Ms. V. Muzenda Tsitsi (Zimbabwe), in the chair. The first sitting, which was held jointly with the Standing Committee on United Nations Affairs, debated the overall theme of the Assembly *Overcoming the pandemic today and building a better tomorrow: the role of parliaments*. Details of the debate are provided in the [report](#) of the Standing Committee on United Nations Affairs.

Due to the constraints of the virtual format, the draft resolution *Mainstreaming digitalization and the circular economy to achieve the SDGs, particularly responsible consumption and production* was revised by a drafting committee. The drafting committee was composed of members of parliament nominated by the geopolitical groups; the representatives of the Forum of Women Parliamentarians and the Forum of Young Parliamentarians; and the co-Rapporteurs, Ms. S. Dinică (Romania) and Mr. A. Gryffroy (Belgium). They considered 88 amendments submitted by 12 Member Parliaments. The revised draft was submitted to the Members for adoption through the silence procedure, during which the Parliaments of India and Nicaragua submitted reservations on the text.

In its second sitting the Committee took note that the resolution had been adopted through the written silence procedure. It also took note of the reservations. The Committee held a debate on the theme *How can the IPU resolution inspire and guide parliamentary work and action on digitalization and the circular economy?* Representatives of eight parliaments took the floor. They highlighted the relevance of the resolution and the need for countries to step up their efforts on digitalization and the promotion of the circular economy. It was also emphasized during the debate that issues such as privacy, and challenges related to technology and human rights were becoming increasingly important and should be considered going forward.

The Committee approved the 10 nominations for Bureau membership received from the geopolitical groups. It also approved a second mandate for the Bureau members from Armenia, Netherlands, Pakistan and Thailand, and took note that the Bureau members from Iraq and Morocco had not expressed their wish to continue serving for a second term.

The Committee approved the theme of the next resolution titled *Leveraging Information and Communication Technology as an enabler for the education sector, including in times of pandemic*. The Committee approved the nomination of Mr. S. Patra (India) and Ms. H. Järvinen (Finland) as co-Rapporteurs. It also approved a work plan for the next Assembly, which included a debate on the theme of the next resolution and a panel on the theme *Impact of climate change on natural resources: How can parliaments ensure inclusive water access and availability?*

At the end of the Committee's session, Ms. F. Martonffy (consultant) updated the members on the preparations underway for the next IPU Strategy.

(c) Standing Committee on Democracy and Human Rights

The Standing Committee on Democracy and Human Rights held two sittings in the run-up to the 142nd IPU Assembly.

On 28 April, the Committee met to discuss the impact of the COVID-19 pandemic on democracy and human rights, and on the functioning of parliaments. On 18 May, the Committee held a preparatory debate on the theme of the next resolution *Legislation worldwide to combat online sexual child exploitation*. The Committee appointed a third co-Rapporteur for the resolution, Mr. P. Limjaroenrat (Thailand), to join Ms. A. Gerkens (Netherlands) and Ms. J. Oduol (Kenya), who had been appointed as co-Rapporteurs at the 141st IPU Assembly.

At its last sitting on 18 May, the Committee elected a number of new members to the Bureau, on the basis of the nominations from the geopolitical groups.

(d) Standing Committee on United Nations Affairs

The Standing Committee on United Nations Affairs met on 27 and 29 April in two virtual sittings: the first sitting was held in cooperation with the Standing Committee on Sustainable Development on the overall theme of the Assembly, and at the second sitting the Committee members considered the implications of the Declaration issued at the conclusion of the September 2020 High-level Meeting to Commemorate the Seventy-fifth Anniversary of the United Nations (UN75).

On 27 April, 75 members of parliament participated in and at least 150 others observed the meeting. Three key messages emerged: the post-COVID-19 recovery must lead to systemic changes; the green, circular and care economies were key to sustainable development with health being the key to true prosperity; the COVID-19 pandemic highlighted governance weaknesses and stark inequalities within and between many nations. Vaccine access inequality affected all humans on the planet, not just those in poor countries.

On 29 April, 45 members of parliament participated along with three prominent United Nations ambassadors and a representative of the UN Secretary-General. The sitting included a live poll on key elements of the UN75 Declaration *Our Common Agenda*. Multilateral approaches were needed to respond to the pandemic and tackle pressing challenges such as climate change. People's trust in governments and in the multilateral regime could only be restored by effectively addressing problems on the ground.

## 6. Conclusion of the Assembly

Concluding the second and final sitting of the Assembly on 27 May, the IPU President said that the outcome document on the overall theme, *Overcoming the pandemic today and building a better tomorrow: the role of parliaments* was clear in its call for parliamentarians to work towards a future where no-one would be left behind. The document provided concrete evidence of the success of the virtual Assembly despite the COVID-19 pandemic. Parliamentarians had been able to make the most of the unique opportunity to discuss important issues, find solutions and reach a consensus on tangible actions for the future.

**Mr. Martin Chungong, Secretary General of the Inter-Parliamentary Union** summarized the content of the outcome document, which he believed fully captured the deliberations of the interactive debate, the Standing Committees, the Forum of Women Parliamentarians and the Forum of Young Parliamentarians.

The Assembly unanimously endorsed the outcome document.

The Secretary General expressed his personal satisfaction with the way in which the virtual Assembly had proceeded, which he believed had shown that the IPU had been able to adapt and successfully transform itself in response to the COVID-19 pandemic. He thanked the IPU President and all participants for their contributions, which would be used to inform the ongoing revision of the IPU's five-year strategy.

In his closing remarks, the President expressed his thanks to the Member Parliaments for approving the special rules of procedure, without which it would not have been possible to hold the Assembly and its related meetings in virtual form. The 142nd Assembly had been an important occasion for parliamentarians to demonstrate to the world their tireless work in fighting against the COVID-19 pandemic, reinvigorating the economy and pushing their governments to take the right actions to build a better future for all. Those efforts must continue and in the coming months they would be facilitated by many more virtual meetings and events organized by the IPU. He hoped that as many delegations as possible would be able to attend the in-person segment of the Fifth World Conference of Speakers of Parliament in Vienna in September 2021.

A video message from **Mr. Wolfgang Sobotka, President of the Austrian National Council**, inviting delegates to the in-person segment of the Fifth World Conference of Speakers of Parliament, was shown.

Thanking all the participants again for their support and engagement, the IPU President declared the 142nd IPU Assembly closed.

## 207th session of the Governing Council

### 1. Adoption of the Special Rules of Procedure for the virtual sessions of the Assembly and Standing Committees

In January 2021, the Executive Committee established a Working Group to propose special rules of procedure to regulate the conduct of virtual sessions of the Assembly and Standing Committees (142nd Assembly as well as possible future Assemblies held in virtual format) based primarily on the Special Rules of Procedure adopted for the virtual session of the Governing Council in November 2020. The Special Rules of Procedure – prepared by the IPU Secretariat in collaboration with an independent legal counsel, Professor G.L. Burci of the Geneva Graduate Institute of International and Development Studies – were subsequently approved by the Executive Committee in March 2021.

Following their approval, the Executive Committee submitted the Special Rules to the Member Parliaments. By the specified deadline, no Member Parliament had expressed objections to the Special Rules. Having concluded that there was overwhelming support for the Special Rules of Procedure, the Executive Committee considered them adopted and submitted them to the Governing Council.

The Council therefore formally adopted the Special Rules of Procedure for the virtual sessions of the Assembly and Standing Committees (see [page 56](#)).

### 2. Vision of the IPU President and report on his activities since the 206th session of the Governing Council

The Governing Council took note of the activities of the new President, Mr. D. Pacheco, since his election in November 2020 and his vision for the future.

The President stressed the necessity of working together as a basis for the successful implementation of the activities of the IPU, and expressed his belief that inclusiveness was critical to that aim. The geopolitical groups should therefore be further involved in the IPU's activities so as to make the Organization more inclusive, as all IPU Members and their contributions were equally important.

The President articulated his vision around the following points: consolidating the principles of good governance; reinforcing the IPU's visibility and status as an important actor in the international arena; strengthening democratic principles and human rights in all geographical regions; consolidating gender and youth equality in politics; and promoting universal membership of the IPU.

The President's activities had been based on that vision, and included attendance at sixty-one meetings and six official visits within the six months following his election in November 2020, despite the restrictions resulting from the COVID-19 pandemic. The President commended the conducive environment put in place by the Secretary General and his team to support him in carrying out his activities.

Representatives of delegations then took the floor to concur with the President on the values his vision conveyed and acknowledge his efforts to give new impetus to the Organization. They pledged support to the implementation of his initiatives during his tenure as challenges were growing due to the COVID-19 pandemic. Members of the Governing Council invited him to share his vision with national parliaments on the occasion of more regional visits.

On the recommendation of the Executive Committee, the Governing Council approved the creation of the Cremer-Passy Prize. The prize was intended as an incentive and symbolic recognition for significant actions by parliamentarians in favour of citizens.

### **3. Annual Impact Report by the Secretary General on the activities of the IPU in 2020**

The Governing Council took note of the [Annual Impact Report](#) by the Secretary General on the activities of the IPU in 2020, a year of smooth transition that had witnessed the change of the IPU presidency and the holding of numerous virtual meetings due to the restrictions imposed by the COVID-19 pandemic.

The Governing Council welcomed the specific tools developed by the Secretariat to tackle the pandemic-related challenges that had particularly impacted several areas of interest. These included the guidelines for addressing violence against women, which was growing during the pandemic; and a guidance note for parliaments on human rights and COVID-19.

In the same vein, the Governing Council welcomed the IPU's increasing efforts to promote dialogue, which had proved relevant both to address global challenges and to find lasting solutions, especially for a resilient post-COVID-19 era.

The Governing Council also endorsed several recommendations of the Executive Committee that had already been submitted for approval through the written silence procedure. These included:

- new Memorandums of Understanding with specialized agencies of the United Nations, namely the UN High Commissioner for Refugees (UNHCR); the UN High Commissioner for Human Rights (OHCHR), and the Office of the UN Secretary-General's Special Representative on Sexual Violence in Conflict;
- the terms of reference and modalities for the new IPU Working Group on Science and Technology;
- the Report of an independent consultant on a Comprehensive Transparency, Accountability and Openness Strategy for the IPU, regarding which the Governing Council gave its green light to the Secretary General to move ahead with the implementation of the main recommendations.

The Governing Council encouraged the ongoing efforts to promote cooperation between the IPU and the United Nations, considered as two sides of the same coin, which helped to give a parliamentary perspective to discussions on global issues.

The Governing Council was appraised of the progress of the roadmap for the update of the IPU Strategy for 2022 to 2026. In light of the primary parliamentary commitment to defend citizens' interests, the Governing Council concurred that people should be put at the centre of the Strategy and that the necessary arrangements should be made so that the Strategy would be ready for endorsement during the next IPU Assembly in November 2021 as planned. Those arrangements included parliamentarians' contribution to the process through their responses to a recently issued survey.

The Governing Council was thankful to the Secretary General and his team for the valuable support provided to the ongoing process.

The Governing Council acknowledged and commended the resilience shown by both the IPU and its Secretariat despite the major constraints they had faced in 2020. It welcomed and encouraged the close collaboration of the IPU President and the Secretary General, which was testimony of a healthy working environment at the top of the Organization.

The Governing Council also paid tribute to the staff of the Secretariat for their tireless efforts to keep business running especially during the difficult times of the pandemic.



#### 4. Elections to the Executive Committee and other IPU bodies

The Governing Council conducted a number of elections during its 207th session.

Firstly, it elected Mr. Ali Rashed Al Noaymi (United Arab Emirates) of the Arab Group to the Executive Committee for a four-year term ending in April 2025.

It then endorsed the nominations by the different geopolitical groups to the other bodies, as reflected in document CL/207/6-R.1.

The Governing Council then proceeded with a series of votes for the election of the members of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians and the Committee on Middle East Questions, for which the members were elected in their individual capacity and in line with the usual gender requirements.

The following members were elected to the:

- (a) Committee on the Human Rights of Parliamentarians:
  - Mr. S. Cogolati (Belgium)
  - Mr. S. Spengemann (Canada)
  - Mr. B. Mbuku Laka (Democratic Republic of Congo)
  - Ms. L. Quartapelle (Italy)
  - Ms. C. Urbano de Sousa (Portugal)
  - Ms. C. Asiain Pereira (Uruguay)
- (b) Committee on Middle East Questions
  - Mr. G. Migliore (Italy) and
  - Ms. R. Kavakci Kan (Turkey), who was elected unopposed as the only woman MP among the candidates.

#### 5. Financial results for 2020

The Governing Council considered the Financial Report and Audited Financial Statements for 2020. The Financial Statements had been prepared in full compliance with the International Public Sector Accounting Standards (IPSAS) and the accounts of the IPU and the closed Pension Fund were consolidated into a single set of financial statements.

The financial results for 2020 were introduced by Ms. C. Widegren (Sweden), Chair of the Sub-Committee on Finance. She reported that the new External Auditor had expressed to her that the financial statements were accurate and that he had received constant support from the IPU finance team. The audit was carried out remotely, offsite, due to travel restrictions. The auditors found the IPU to be a healthy organization with strong internal controls. During the year under review, the net assets had increased by CHF 1.7 million due to the COVID-19 pandemic having resulted in the cancellation and postponement of in-person meetings. Investment performance had ended 2020 positively after a difficult period and had continued to increase in 2021. At the end of 2020, the Working Capital Fund stood at 96 per cent of its target level.

Voluntary contributions and related expenditure remained stable and new countries and partners were now bringing their support to the IPU. The Chair of the Sub-Committee drew attention to the fact that three quarters of the 2021 assessed contributions had already been paid and thanked Members for their commitment despite the global crisis. Nevertheless, the number of Members in arrears of their assessed contributions had increased, and twelve Members were currently at risk of potential suspension of their IPU membership rights later in the year. All IPU bodies should work together in making every effort to prevent this.

The Internal Auditor's report was presented by Mr. A. Gryffroy (Belgium). He conveyed his opinion that the accounts gave a true and fair reflection of the financial situation of the IPU at 31 December 2020 and complied with all current standards and rules. The External Auditor had expressed no reservations on the Financial Statements, noting the good quality of the financial statements and confirming that all previous recommendations had been fully implemented. Two new recommendations were made, to continue to tailor the IPU risk assessment framework to the COVID-19 environment, and to adapt the format of Note 15 to mirror the budget document more closely. The overall result for the year 2020 was to increase the reserves of the IPU. The financial management of the IPU had a strong foundation based on internal controls and its financial position was healthy.

The Secretary General supplemented these reports with a summary of the mobilization of voluntary funds towards implementation of the IPU's Strategy. The voluntary funding base was solid and new partners were coming forward with support.

There were several comments from the floor, congratulating the Sub-Committee on Finance and the Secretariat for the excellent results achieved and for the adherence to strong and effective financial management. The commitment to transparency and accountability in the IPU's financial processes was very much appreciated.

The Governing Council approved the Secretary General's financial administration of the IPU and the financial results for 2020.

## **6. Questions relating to the IPU membership**

The Governing Council was apprised of the ongoing efforts by the President and the Secretary General to ensure universal IPU membership, including the return of the US Congress. However, it noted that it was beholden on Member Parliaments and the geopolitical groups to take appropriate action – namely drawing on their relationship with the leadership of the non-Member Parliaments – to achieve an increase in membership. In this view, the Governing Council was grateful for the efforts of Mr. N. Manzoor, Speaker of the National Assembly of Guyana, as well as the Secretariat of GRULAC with regard to outreach to non-Member Parliaments in the Caribbean. It further welcomed both Australia and New-Zealand's support in encouraging the non-Member Parliaments in the Pacific to join the IPU.

In light of the exceptional circumstances that had prevented Mali and Zimbabwe from paying their arrears, the Governing Council authorized their participation, with full rights, in the 142nd IPU Assembly.

The Council was apprised of the situation of certain parliaments and endorsed the related recommendations made by the Executive Committee, as follows.

Regarding Yemen, the Governing Council endorsed the recommendation of the Executive Committee to recognize the Parliament of Seiyun, as the representative of Yemen to the IPU, in line with the recognition by the United Nations of the government with which that parliament was aligned. It encouraged the Committee on the Human Rights of Parliamentarians to continue its review of the cases of parliamentarians in Yemen. It instructed the Secretary General to support the parliament of Seiyun in becoming a fully fledged parliament.

The Governing Council endorsed the recommendation by the Executive Committee to postpone any decision on Venezuela's membership to the next IPU Assembly, when it would be provided with a report containing first-hand information gathered by an IPU mission to the country.

The Governing Council expressed its concern about the ongoing political situation in Myanmar. The Governing Council endorsed the recommendation of the Executive Committee, to invite, in solidarity with the people of Myanmar, the Committee Representing the Pyidaungsu Hluttaw (Union Parliament) as observer to the IPU Assembly. It requested the Secretary General of the IPU to continue monitoring the situation.

The Governing Council endorsed the recommendation of the Executive Committee to remove Thailand and Burundi from its list of countries of concern, in light of positive developments in those countries, but recommended to continue working closely with and providing technical assistance to the two parliaments concerned.

## **7. Future inter-parliamentary meetings**

The Council approved the list of future meetings and other activities to be funded by the IPU's regular budget and by external sources (see [page 76](#)).

The Council endorsed the recommendation of the Executive Committee, on the request of the Parliament of Rwanda, to postpone the IPU Assembly due to be held in Kigali in November 2021 to October 2022 in light of ongoing uncertainty with regard to holding the meeting in person due to the COVID-19 pandemic. In this view, the Governing Council asked the Secretary General of the IPU to make alternative proposals for the holding of the 143rd Assembly in autumn 2021 as soon as possible.

In line with ongoing uncertainty due to the pandemic, and considering the benefits of in-person meetings, the Governing Council mandated the Secretary General to explore further the possibilities of holding hybrid meetings.

The Governing Council endorsed the recommendation of the Executive Committee to hold the 144th Assembly in Indonesia on 20-24 March 2022.

## 8. Reports of plenary bodies and specialized committees

The Governing Council took note of the reports on the activities of the [Forum of Women Parliamentarians](#), the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, the [Committee on Middle East Questions](#), the [Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law](#) and the [Advisory Group on Health](#), the [Forum of Young Parliamentarians of the IPU](#), and the [High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism \(HLAG\)](#)

The Council endorsed the [statement on parliamentary action in support of ending statelessness](#) by the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law, the [statement on the occasion of the 2021 United Nations High-Level Meeting on HIV/AIDS](#) by the Advisory Group on Health, and the [statement on Yemen](#) by the Committee on Middle East Questions (page [54](#), [52](#) and [55](#)).

The Council approved [eight decisions](#) concerning 152 parliamentarians submitted by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians. The Council noted the reservations of the delegations of Egypt, Turkey and Zimbabwe concerning the cases in their respective countries, and the comments by Palestine related to its cases.

# 285th session of the Executive Committee

## 1. Debates and decisions

The Executive Committee held its 285th session virtually over seven sittings, on 18 and 22 January, 8 February, 22 March, 9 and 19 April, and 19-20 May 2021 respectively.

The President of the IPU chaired the meetings and the following members took part in at least one sitting:

Mr. D. McGuinty (Canada), Mr. G. Gali Ngothé (Chad), Mr. J.P. Letelier (Chile), Mr. Chen Guomin (China), Mr. R. Rabbani (Pakistan), Ms. A.D. Mergane Kanouté (Senegal), Mr. M. Grujic (Serbia), Ms. C. Widegren (Sweden), Ms. L. Fehlmann Rielle (Switzerland), Ms. P. Krairiksh (Thailand), Ms. E. Anyakun (Uganda), Ms. B. Argimón (Uruguay), Mr. A. Saidov (Uzbekistan), Mr. J.F.N. Mudenda (Zimbabwe), Ms. S. Kihika (Kenya) in her capacity as President of the Bureau of Women Parliamentarians, and Mr. M. Bouva (Suriname) in his capacity as President of the Board of the Forum of Young Parliamentarians. Mr. A. Abdel Aal (Egypt) was absent.

The Secretary General attended all the sittings, assisted by staff members of the Secretariat where relevant. Ms. F. Martonffy (Consultant for the IPU Strategy) attended the session on 19 April.

The Executive Committee took note of a report by the President on his vision for the IPU, in particular his hopes that a virtual Assembly could be held in the first part of 2021, that the visibility of the IPU could be improved, that links with the United Nations could be further strengthened and that the IPU could reach universal membership.

Members of the Executive Committee concurred with and pledged their support for the President's vision. They recommended that the IPU continue promoting and evolving its core values, including peace, democracy, human rights, gender equality, youth empowerment, multilateralism and achieving the SDGs. They suggested that the Secretariat come up with a programme of meetings for the geopolitical groups and Standing Committees even if a full Assembly could not be held, as it was important to engage parliamentarians locally and regionally with a view to promoting the work of the IPU.

The Executive Committee believed that, in light of the President's vision, the IPU must adopt a people-centred, cost-effective and results-oriented approach. In that view, they suggested that the IPU play a leading role in: fighting the COVID-19 pandemic by mobilizing all resources towards a targeted, science-based response and enhancing international solidarity and cooperation; promoting peace and development; accommodating the needs of developing countries, especially African countries; and turning the diversity of the world into a constant source of inspiration for human progress. The vision for the Organization must be worthy of the people's trust, with all stakeholders working together as a team.

The Executive Committee was briefed on plans for holding the 142nd Assembly in virtual format and convened a working group to examine special rules of procedure for virtual sessions of the Assembly and Standing Committees. The Executive Committee welcomed and further revised the proposals presented by the Chair of the working group, Mr. Mudenda, Speaker of the Parliament of Zimbabwe. The Executive Committee subsequently endorsed the special rules of procedure and recommended to submit them to Member Parliaments for approval through the written silence procedure.

The Executive Committee approved a roadmap for the update of the IPU Strategy for 2022-2026 on 22 January and held an extensive discussion on 19 April with a view to gathering input into the process from members.

The Executive Committee examined and approved a memorandum of understanding between the IPU and the UN High Commissioner for Refugees.

The Executive Committee endorsed the proposed terms of reference for the Working Group on Science and Technology.

The Executive Committee approved a proposal by the President to institute the Cremer-Passy Prize, to be awarded annually to a parliamentarian or group of parliamentarians who had made an outstanding contribution to the defence and promotion of the IPU's objectives as well as those who had contributed to a more united, fair, secure, sustainable and equitable world. The Executive Committee endorsed the proposed rules and modalities for the prize and submitted them to the Governing Council.

The Executive Committee discussed the list of future inter-parliamentary meetings and took note of the difficulties encountered with the organization of the 143rd Assembly in Kigali, Rwanda in November 2021 due to the ongoing COVID-19 pandemic. The Executive Committee expressed its desire for a hybrid Assembly to be held in autumn 2021 if the Kigali Assembly could not proceed as planned.

The Executive Committee examined the Impact Report for 2020 and heard a report from the Secretary General on the Organization's activities. The Executive Committee congratulated the Secretary General and the Secretariat on a successful year, particularly given the difficult circumstances of the pandemic.

## **2. Questions relating to the IPU membership and the situation of certain parliaments**

The Secretary General presented the note on the situation of universal membership as it currently stood. The note was intended as a call for more robust action not only by the Executive Committee but also by the Governing Council and the wider membership. Universal membership should not only exist in terms of numbers but also in terms of quality, namely active participation in the Organization's work.

The IPU had seen a substantial increase in its membership in recent years, growing from 155 to 179 Member Parliaments since 2010. The increase could be attributed to the fact that the IPU was being considered more and more relevant by the global parliamentary community. Nevertheless, it was important to further expand the membership and embrace the totality of parliaments around the world. Out of the 193 Member States of the United Nations, the IPU was lacking 14. Among those were a few small island developing States in the Pacific and the Caribbean, and two founding Members: Liberia and the United States. The Executive Committee had discussed the situation of the US Congress at length, stressing the importance of having such a key player in the IPU. Liberia had not been able to engage with the IPU as a result of political instability. However, the IPU had been relentless in its efforts to get the country back. It was hoped that certain actors in the Middle East could help with relations with the Liberian Parliament.

The Executive Committee took note of a number of encouraging actions undertaken in view of supporting universal membership. These included the Parliamentary Solidarity Fund, established by the IPU to support non-Member Parliaments that wished to attend IPU meetings. The IPU also organized regular information seminars to which non-Member Parliaments were invited so that they could familiarize themselves with the benefits of IPU membership.

The Executive Committee welcomed and encouraged the implementation of the list of general recommendations in the note aimed at achieving universal membership. These included: putting universal membership as a standard affair on the agenda of the President and the Secretary General; organizing virtual consultations between the President, the Secretary General and the leadership of those parliaments in arrears; establishing a programme of visits by the President and the Secretary General, with support from the Executive Committee and the Governing Council; organizing specific activities in the countries concerned, including capacity building programmes; and reviewing the modalities of the Parliamentary Solidarity Fund to make it more agile and effective in promoting universal membership.

The Executive Committee extensively discussed the situation in Venezuela over the course of its seven sittings. On 9 April, the Executive Committee agreed to delay its decision on Venezuela's membership of the IPU until a mission to the country could be carried out and the delegation had reported back on its findings. On 19 April, the Executive Committee approved draft terms of reference for such a mission to take place in May.

The Executive Committee subsequently agreed to report to the Governing Council that it had not been possible to carry out the mission before the 142nd Assembly as initially planned, as it needed to be prepared with great care, including in terms of determining the composition of the delegation and identifying experts in elections to join the mission (discussions were under way in this regard with the Kofi Annan Foundation). In the meantime, no delegation from Venezuela would attend the 142nd IPU Assembly. The Governing Council was expected to receive the report of the IPU mission to Venezuela at its 208th session in November 2021.

The Executive Committee discussed the situation in Myanmar and decided not to recommend the suspension of Myanmar's membership in the IPU, as this would intrinsically signify recognition of the military coup of January 2021. The Committee Representing Pyidaungsu Hluttaw (CRPH), which included freely elected parliamentarians, would be invited to attend the 142nd Assembly as an observer.

The Executive Committee heard a report from the Committee on the Human Rights of Parliamentarians (CHRP) on the various cases under consideration in Turkey, as well as a response from the Turkish delegation to the IPU. The Executive Committee adopted a number of follow-up actions, namely to continue to monitor the situation in Turkey closely, for the CHRP to pursue its efforts with regard to the cases under consideration, and for Member Parliaments to raise the human rights cases in their bilateral engagements or through other appropriate platforms.

The Executive Committee considered the situation in Yemen and agreed to recognize the House of Representatives in Seiyun as the legitimate representative of Yemen to the IPU. The Executive Committee also agreed on several follow-up actions, namely to encourage pluralistic participation by Yemen in the IPU based on the 2003 parliamentary elections, to make efforts to facilitate a resolution to the Yemeni conflict through parliamentary action, to raise the situation of Yemen and human rights cases in bilateral engagements or through other appropriate platforms, and to encourage support for humanitarian efforts in the country.

The Executive Committee further considered the situation of certain other parliaments that were not functioning (Haiti and Sudan), that were experiencing a major political crisis (Chad, Libya and Mali) or that were undergoing other political crises (Bolivia, Burundi, Cambodia, Guinea-Bissau, Kyrgyzstan, Palestine, South Sudan, Syrian Arab Republic and Thailand). The Executive Committee agreed that the situations in Burundi and Thailand had improved to the extent that they could now be removed from the list of parliaments being monitored closely.

### **3. Financial questions**

The Executive Committee heard the report of Ms. C. Widegren, Chair of the Sub-Committee on Finance, who recommended the 2020 financial statements and the external audit report to the Executive Committee for its approval.

The Sub-Committee on Finance had met on 18 May 2021 to prepare and facilitate the Executive Committee's consideration of financial and budgetary matters. It had carefully examined all the financial documents including the financial results, the External Auditor's report, the current financial situation and voluntary funding update. It had been pleased to note from the positive audit opinion and report from the new External Auditor (the Comptroller and Auditor General of India) that the IPU's financial situation was healthy, its internal controls were strong and the IPU's accounts were again fully IPSAS-compliant. Net assets had increased by CHF 1.7 million, with the operational surplus being explained by the impact of the COVID-19 pandemic on travel, meeting and operating costs following the cancellation or postponement of certain meetings during the year. Investment performance had ended the year positively and the Working Capital Fund stood at 96 per cent of its target level. The Chair of the Sub-Committee drew attention to the fact that the arrears of assessed contributions from Members were higher than in previous years and asked the geopolitical groups to draw Members' attention to their responsibility to pay their dues.

The Sub-Committee had noted the positive trends in mobilizing voluntary contributions. It looked forward to its preparations for the 2022 budget once the pillars of the new Strategy had been defined by the Executive Committee.

The Executive Committee thanked the Sub-Committee and the Secretariat for the work performed and recommended that the Governing Council should approve the financial administration of the IPU and the financial results for 2020.

#### 4. Questions relating to the Secretariat of the Inter-Parliamentary Union

The Executive Committee was informed of staff movements and promotions.

## Forum and Bureau of Women Parliamentarians

The 31st session of the Forum of Women Parliamentarians was held virtually on 10 and 12 May 2021. It brought together 78 participants, including 57 delegates from 34 countries. There were 53 women and 4 men among the parliamentarians who attended the Forum.

The President of the Bureau of Women Parliamentarians, Ms. S. Kihika (Kenya), presided over the 31st session of the Forum. The President of the Inter-Parliamentary Union, Mr. D. Pacheco, opened the session and welcomed the participants.

By way of contributing to the General Debate of the Assembly on the overall theme *Overcoming the pandemic today and building a better tomorrow: the role of parliaments*, participants engaged in an interactive discussion on the gendered dimensions of the COVID-19 pandemic and gender-responsive recovery post-COVID-19. Participants called for the equal participation of women in decision-making and urged parliaments to prioritize parliamentary actions that: included women – of marginalized groups as well – in the design and implementation of pandemic relief and recovery economic policies; aimed at the adoption of measures to reintegrate women in the labour market and addressed the gender pay gap; ensured access to affordable childcare; promoted long-term investment in social protection systems for all women, including those in the informal sector; and ensured prevention of violence against women and girls and the provision of essential services to protect and support survivors.

The Forum also examined the two draft resolutions on the agenda of the 142nd Assembly and the inclusion of a gender perspective in each of them. Ms. C. Roth (Germany), co-Rapporteur of the draft resolution considered by the Standing Committee on Peace and International Security, gave a brief overview of the draft resolution *Parliamentary strategies to strengthen peace and security against threats and conflicts resulting from climate-related disasters and their consequences*. Ms. Kihika, on behalf of the Bureau, further explained how a gender perspective was integrated in the resolution. Ms. S. Dinică (Romania), co-Rapporteur of the draft resolution *Mainstreaming digitalization and the circular economy to achieve the SDGs, particularly responsible consumption and production*, considered by the Standing Committee on Sustainable Development, briefed the participants on the resolution. On behalf of the Bureau, Ms. H. Al-Helaissi (Saudi Arabia), gave an overview of how gender was mainstreamed in the resolution. Ms. J. Oduol (Kenya), co-Rapporteur of the Standing Committee on Democracy and Human Rights, introduced the theme of that Committee's next resolution entitled *Legislation worldwide to combat online sexual child exploitation* to be considered at the 143rd Assembly. Following a discussion on that theme, the Forum proposed to share their first preliminary gender considerations with the co-Rapporteurs of the upcoming draft resolution.

The Forum held a panel discussion titled *Generation Equality in and through parliaments*. The discussion focused on the role of parliaments in achieving gender equality, with emphasis on the empowerment and leadership of youth and adolescent girls. The exchange opened with presentations by: Ms. L. Banerjee (Executive Coordinator of the Generation Equality Forum, UN Women), Mr. H. Vasconcelos (Mexico), Ms. C. López Castro (Mexico), and Khesavi (Mauritius), a female youth empowerment advocate. Participants addressed the IPU's role as co-leader of Generation Equality's Action Coalition on feminist movements and leadership, and how parliaments could promote gender parity in politics and ensure the presence of diverse groups of young women leaders in all areas of decision-making. Strategies to repeal discriminatory laws and push for new legislation that guaranteed women's rights and gender equality, as well as to achieve gender-responsive budgeting and the elimination of gender-based violence both in politics and in domestic life were also discussed.

The Forum elected representatives to fill half of the seats of regional representatives and other vacancies on the Bureau of Women Parliamentarians. Since, due to the pandemic, elections had not been held in 2020, the Forum decided to extend by one year the term of the regional representatives whose terms were due to end in 2022 in keeping with the Rules of the Forum. The updated list of members of the Bureau can be found on [page 64](#).

Following the Bureau's proposal, the Forum also elected Ms. L. Vasylenko (Ukraine) to fill the post of President, and Ms. H. Ramzy Fayez (Bahrain) to the post of First Vice-President of the Bureau of Women Parliamentarians. The position of Second Vice-President remained vacant and would be filled when the Bureau and Forum met again at the 143rd Assembly.

## Forum and Board of the Forum of Young Parliamentarians of the IPU

The Forum of Young Parliamentarians convened on 13 and 17 May 2021. The Forum was presided by the President of the Forum Mr. M. Bouva (Suriname). It brought together 46 participants, including 40 delegates from 24 countries. There were 20 women and 20 men among the young parliamentarians who attended the Forum.

Marking the beginning of a new chapter in the advancement of youth participation and in the implementation of the 2010 IPU resolution *Youth participation in the democratic process*, the Forum launched the fourth IPU report entitled *Youth participation in national parliaments* and the IPU campaign *I Say Yes to Youth in Parliament!*

The participants stressed that young people were a key part of any democracy and that it was their right to be included in political decision-making. They praised the role that young people were playing in supporting the elderly and other vulnerable groups and countering disinformation during the COVID-19 pandemic in addition to promoting democracy, climate action and combatting racism and exclusion. They considered the Outcome document of the Seventh Global Conference of Young Parliamentarians, held on 28 and 29 April 2021, and agreed to have it as the contribution from a youth perspective to the 142nd IPU Assembly. Further, they stressed the importance of stepping up investments in sectors that impacted youth empowerment and rallied behind the central participation of young men and women in decisions both during the pandemic and in its aftermath.

The Forum approved the nominations made by the geopolitical groups for membership of the Board of the Forum of Young Parliamentarians for the period 2021–2023 and the election by the new Board of Ms. S. Albazar (Egypt) as the new President of the Board of the Forum of Young Parliamentarians.

In preparation for the 143rd IPU Assembly, the Forum appointed Mr. U. Lechte (Germany) to prepare a youth overview report, with the aim of contributing a youth perspective to the draft resolution to be considered by the Standing Committee on Democracy and Human Rights entitled *Legislation worldwide to combat online sexual child exploitation*.

The Board of the Forum of Young Parliamentarians convened on 10 March, 6 May and 14 May 2021. It considered means to keep outgoing members of the Board involved in its work and agreed to propose a revision of the definition of “young parliamentarian” by reducing the age limit currently applied.

## Subsidiary bodies of the Governing Council

### 1. Committee on the Human Rights of Parliamentarians

The Committee held its 165th session in virtual format on 6, 7, 10 and 11 May for four sittings of three hours each. The Committee continued its exchanges in writing until 21 May, the day on which it adopted its decisions.

Mr. N. Bako-Arifari (Benin), President, Ms. A. Reynoso (Mexico), Vice-President, Mr. A.A. Alaradi (Bahrain), Ms. L. Dumont (France) and Mr. A. Caroni (Switzerland) took part in the Committee's 165th session.

At its session, the Committee examined the situation of 170 parliamentarians (158 men and 12 women) in 13 countries, of which 4 concerned new complaints affecting 22 parliamentarians. The Committee also held five hearings with authorities, complainants and other interested parties.

The Committee submitted decisions to the Governing Council for adoption concerning 152 parliamentarians from the following countries: Egypt, Libya, Myanmar, Philippines, Turkey, Yemen and Zimbabwe.

### 2. Committee on Middle East Questions

The Committee held two virtual sittings, on 14 April and 10 May 2021. The Committee's President, Ms. S. Atallahjan (Canada), Ms. F. Benbadis (Algeria), Mr. H. Julien-Laferrière (France), Mr. A. Al-Ahmad (Palestine), Ms. H. Martins (Portugal), Mr. L. Wehrli (Switzerland) attended both sittings. Mr. A.A. Jama (Somalia) attended the 14 April sitting. Ms. I. Al Madhy (Iraq) and Mr. A. Dichter (Israel) attended the sitting on 10 May. Also present at the sittings were Mr. M. Chungong (IPU Secretary General), Mr. M. Omar (Senior Advisor to the IPU Secretary General), Ms. J. Vanian (IPU Peace and Security Consultant), and Ms. M. Hermes (IPU CT/VE and Peace and Security Team).

The Committee members examined the situation in the region, with a focus on developments in Libya, Palestine, and Yemen, as well as on the peace and normalization agreements for the region. The IPU Secretariat provided an overview of the communications it had received regarding the situation in the region and on how the IPU had responded to them.

The Committee noted that the humanitarian situation in Yemen was dire and expressed its support for a political solution under United Nations auspices. The Committee emphasized that the IPU must give priority to promoting access to humanitarian assistance in Yemen, expressing its concern about food insecurity in particular. The Committee condemned the continued sale of weapons by many countries to the parties in conflict. With regard to Yemen's representation in the IPU, the Committee recommended that the IPU governing bodies consider recognizing the House of Representatives in Seiyun led by Mr. S. Al-Burkani. It emphasized the need for inclusiveness and involvement of all parliamentarians elected in 2003 in the country's parliamentary processes. The Committee agreed to submit a statement regarding the situation in Yemen for endorsement by the Governing Council.

The Committee welcomed the recent political agreements in Libya and encouraged the implementation of those agreements, as well as the carrying out of the elections announced for 24 December 2021. It condemned foreign interference in the conflict and called for the removal of foreign terrorist fighters. The Committee encouraged all stakeholders to work together and come to a common understanding on a way forward. It also expressed concern about Ms. S. Sergiwa, a parliamentarian who had been abducted from her home in July 2019, and encouraged the relevant parties to shed light on this case. The Committee encouraged the House of Representatives in Tobruk to continue engaging with the IPU.

The Committee welcomed the peace and normalization agreements which Israel had signed with Bahrain, Morocco, Sudan, and the United Arab Emirates, while noting that it was important for all peace to be inclusive and that the fate of Palestine should not be ignored while fences were being mended with other countries in the region. The Committee encouraged the parties concerned to work towards comprehensive and sustainable peace, and welcomed the desire expressed by Committee members for peace in the region.



On 14 April, the Committee heard an update on the parliamentary elections in Palestine which had been scheduled for 22 May 2021. It welcomed the elections, hoping that they would run smoothly and in keeping with free and equitable electoral standards. The IPU had been invited by the Palestinian Central Elections Commission to observe the elections. The Committee agreed that the IPU should invite its Member Parliaments to do so in their individual capacity. The IPU Secretary General had thus written to all IPU Member Parliaments informing them of the elections and encouraging them to observe the elections in their individual capacities.

On 10 May, the Committee noted that the elections had been postponed and highlighted that the elections were needed for the legitimate representation of the people of Palestine. It reiterated its hope that the elections would take place under free and fair conditions. The Committee agreed that Palestine was entitled to full statehood within the territories agreed by international resolutions. It also expressed its deep concern over the recent alarming escalation of violence and tensions in East Jerusalem, and agreed to produce a statement regarding those recent developments. Both the Israeli and Palestinian Committee members objected to the violence. The Committee stressed the need for restraint and dialogue.

### **3. Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law**

The Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law (the Committee) met on 16 April 2021. The meeting was chaired by the Committee's President, Ms. A. Vadai (Hungary).

The Committee pursued the discussions held at its preceding sitting on 2 October 2020 on the impact of the COVID-19 pandemic on refugees, stateless persons and people fleeing conflict. It heard updates from the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) and the International Committee of the Red Cross (ICRC). The pandemic had turned into a pandemic of hunger, caused an increase in the number of cases of forced marriages, a historic rise in school dropouts within the refugee communities and more intense stigmatization of refugees. The year 2020 had also seen the lowest number of refugee resettlements. The question of access to testing and vaccination remained a priority in 2021. Furthermore, measures to mitigate the impact of the pandemic needed to place special attention on stateless people. That included affording them full access to health services, such as COVID-19 testing and treatment, without requiring proof of legal status or identity, and access to services without fear and risk of being arrested or detained. Finally, in order to avoid further instances of statelessness, registration of births should be maintained as an "essential" service.

Challenging conditions also applied to people fleeing conflict or living in conflict situations. Access to services, including health services, remained difficult, especially in regions dominated by non-State armed groups, who would also have to facilitate access to health services. The Committee decided to continue to monitor the situation and would support parliaments in taking the mentioned considerations into account in their daily work and efforts to rebuild societies post-pandemic.

The Committee was briefed on recent developments in combatting statelessness. It noted that several countries had revised their legal frameworks to address discrimination in nationality laws. The Committee agreed to pursue awareness raising efforts and encouraged its regional representatives to open a debate within their geopolitical groups and take the lead in hosting (with the support of the IPU and UNHCR) regional webinars on the issue.

The Committee furthermore noted that 2021 was a key year as it marked the sixtieth anniversary of the 1961 Convention on the Reduction of Statelessness. The Committee adopted a statement to that effect (see [page 54](#)) which was endorsed by the Governing Council.

Follow up to the Global Compact on Refugees (GCR) and Global Refugee Forum (GRF) were also discussed. The IPU Members were invited to follow up on pledges made by their countries (see: <https://globalcompactrefugees.org/index.php/>). The Committee decided to carry out a survey of the IPU Members to identify good parliamentary practices in following up on the GRF pledges.

With regard to implementation of international humanitarian law (IHL), the Committee agreed to focus efforts in 2021 and 2022 on ratifying and implementing the Additional Protocols to the Geneva Conventions in view of the celebration of their 45th anniversary in 2022. That would entail developing a mobilization and awareness-raising campaign, in cooperation with the ICRC.

With regard to immediate initiatives, the Committee agreed to organize a panel discussion on the Ottawa Convention on Anti-Personnel Mines, as well as a discussion on humanitarian impacts of conflicts.

Committee members re-elected Ms. A. Vadai (Hungary) as its Chair for another term ending March 2022. Ms. Vadai had been elected as Chair in March 2019. In view of the exceptional circumstances linked to the pandemic and the impossibility to meet during the past year, Committee members agreed to consider the 2019-2021 period as the Chair's first mandate. The Committee also noted the absence of participation in its meetings of the regional representative from Mexico for more than three times in a row. It agreed not to immediately suspend her membership, as allowed for by the rules, pending feedback from the member concerned, on challenges faced regarding participation.

#### **4. Advisory Group on Health**

The IPU Advisory Group on Health met on 28 April with 8 out of 11 members in attendance. Technical partners from the World Health Organization (WHO), the Partnership for Maternal, Newborn and Child Health (PMNCH), UNAIDS, and the Global Fund to fight AIDS, Tuberculosis and Malaria were also present.

As focal point for parliamentary accountability, the Advisory Group discussed the implementation of the IPU resolution on universal health coverage (UHC). The Group agreed on the importance of UHC in the context of the COVID-19 pandemic and praised the efforts of the IPU Secretariat to raise the visibility of that key health issue. More data were needed on the impact of the pandemic on health budgeting and the protection of the right to health in legislation and in practice. The social determinants of health also needed to be taken into account to invest in health prevention. The Group's discussion would inform the 2021 report on the resolution's implementation.

Referring to the United Nations High-level Meeting on HIV/AIDS to be held from 8 to 10 June 2021, the Advisory Group reiterated the importance of keeping HIV/AIDS high on political agendas. As a parliamentary contribution to the High-level Meeting, the Group adopted a statement calling on parliaments to use their powers to ensure prevention and access to HIV and health services without discrimination. The statement was presented to the IPU Governing Council and would be transmitted to the High-Level Meeting on HIV/AIDS.

The Advisory Group noted that the IPU health activities continued promoting and facilitating parliamentary action on global health security, UHC, and women's, children's and adolescents' health during the COVID-19 pandemic. Group members were also active in their parliaments in the COVID-19 response and in ensuring that other health priorities were not sidelined.

The Advisory Group unanimously approved an extension of mandate for a period of one year for its Chair, Ms. G. Katuta Mwelwa (Zambia), and Vice-Chair, Mr. J.I. Echániz (Spain).

#### **5. High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG)**

The HLAG held the following three sittings: (in-person) fifth sitting on 16 and 17 January 2020, (virtual) sixth sitting on 16 June 2020, and (virtual) seventh sitting on 17 May 2021. The HLAG's Chairperson Mr. R. Lopatka (Austria), the Vice-Chairperson Ms. J. Oduol (Kenya), Mr. Chen Fuli (China), Ms. A. Vadai (Hungary), Mr. G. Migliore (Italy), and Ms. S.J. Marri (Pakistan) attended all three sittings. Mr. S. Chiheb (Algeria), Ms. A. Karapetyan (Armenia), Mr. A. Abdel Aal (Egypt), Mr. J.F. Merino (El Salvador), Ms. A. Husin (Malaysia), and Ms. I. Passada (Uruguay), attended the fifth sitting. Mr. R. del Picchia (France) attended the fifth and sixth sittings and was represented by Mr. L. Vance at the seventh sitting. Mr. O. Tinni (Niger) attended the fifth and sixth sittings. Mr. M. Fawzy representing Mr. A. Abdel Aal (Egypt) attended the sixth sitting. Mr. V. Suárez Díaz (Dominican Republic) attended the seventh sitting.

HLAG members stressed the importance of addressing the situation in the Sahel region, as well as the importance of supporting the victims of terrorism. Members reviewed the IPU Secretariat's work including on: progress made in the development of products to be launched, activities regarding victims of terrorism, the protection of the internet, and cooperation with regional parliaments.

Members emphasized the importance of raising awareness about the situation in the Sahel both nationally and internationally. They decided to hold a parliamentary meeting for the G5 Sahel countries and their international partners and approved the proposal to provide capacity-building for that region. It was agreed to recommend to the IPU governing bodies that the IPU adopt a resolution recommending that parliaments request the executive branches of their governments to lobby the United Nations to increase their financial support to the G5 Sahel Joint Force. Members also recommended to the IPU governing bodies to include in the Fifth World Conference of Speakers of Parliament (5WCSP) declaration a paragraph calling upon the United Nations to make the fight against terrorism a higher priority, in particular in the Sahel, and to underline the need to defend the victims of terrorism. Members also reviewed work done within the framework of the IPU-UN Joint Programme on countering terrorism and violent extremism on the model legislative provisions for victims of terrorism. Members were also informed of consultations that the IPU Secretariat had had with the Arab Parliament on holding activities with the G5 Sahel countries to strengthen relations on issues relating to counter terrorism.

Members reviewed three projects presented by the IPU Secretariat that were under way: the Global Parliamentary Network, the interactive map, and the mobile application for parliamentarians. HLAG members agreed that the use of such tools had positive aspects, such as accessing shared documentation. The products were being developed with funding from the National People's Congress of China. Collaboration was also envisaged with GRULAC to produce the aforementioned tools in Spanish, and with the Arab Parliament to produce the tools in Arabic, to further ensure robust security of the mobile application and interactive map, and to provide chat and video conference features for users.

HLAG members agreed on the importance of holding the First Global Parliamentary Summit on Counter-Terrorism immediately following the 5WCSP. The Summit had been approved by the IPU governing bodies in the context of the HLAG's work programme and had been endorsed by the 5WCSP Preparatory Committee. The IPU Secretariat informed the members that during the Summit the Secretariat would launch the tools mentioned above – the model legislative provisions for victims of terrorism, the mobile application, the Global Parliamentary Network, and the interactive map.

HLAG members reaffirmed the Group's founding terms of reference, endorsed by the Governing Council, as the global parliamentary focal point for counter-terrorism related parliamentary activities. Members stressed that there was a need for better coordination between the IPU, United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), and United Nations Office of Counter-Terrorism (UNOCT) as parliamentarians lacked clarity on the mandate of UNODC and UNOCT. The IPU Secretariat reported on consultations it had been carrying out with the Arab Parliament on a broader cooperation agreement which would include other fields of cooperation, in addition to activities in countering terrorism (CT) and preventing violent extremism (PVE).

Members were informed that the IPU-UN Joint Programme on CT/VE, which had been launched two and half years ago, would end in June 2021. The IPU Secretariat informed the members that the IPU had not received any direct financial support from the UN for any of its activities. Nevertheless, technical cooperation between the United Nations and the IPU would continue where necessary, and the continuation of CT/VE activities would be ensured.

## Elections and appointments

### 1. Executive Committee

The Governing Council elected the following member to the Executive Committee:

#### *Arab Group*

- Mr. A.R. Al Noaymi (United Arab Emirates)

### 2. Vice-Presidents of the Executive Committee

The following members of the Executive Committee were designated as IPU Vice-Presidents:

- Mr. D. McGuinty (Canada)
- Ms. A.D. Mergane Kanouté (Senegal)
- Mr. A.R. Al Noaymi (United Arab Emirates)
- Ms. B. Argimón (Uruguay)
- Mr. A. Saidov (Uzbekistan)

The IPU Vice-President representing the Asia-Pacific Group, as well as the Vice-President of the Executive Committee, will be elected at the next sitting of the Executive Committee.

### 3. Sub-Committee on Finance

Mr. A.R. Al Noaymi (United Arab Emirates) was elected to the Sub-Committee on Finance representing the Arab Group. The mandate of Ms. A.D. Mergane Kanouté (Senegal) was renewed for a further two years until the end of her term on the Executive Committee.

### 4. Bureau of Women Parliamentarians

The Forum of Women Parliamentarians elected Ms. L. Vasylenko (Ukraine) as its President and Ms. H. Ramzy Fayeze (Bahrain) as its First Vice-President for a term ending in April 2023. The post of Second Vice-President remains vacant.

The new composition of the Bureau of Women Parliamentarians, which includes the new members nominated by the Geopolitical Groups with a term that ends in April 2025, is as follows:

#### *African Group*

- Ms. S.W. Kihika (Kenya) – April 2023
- Ms. O. Sanogo (Mali) *[to fill a vacant position which has a term ending in April 2023]*
- Ms. M. Baba Moussa Soumanou (Benin) – April 2025
- Ms. N. Bujela (Eswatini) – April 2025

#### *Arab Group*

- Ms. M. Mohammed Saleh (Syrian Arab Republic) *[to fill a vacant position which has a term ending in April 2023]*
- Ms. M.S. Al Suwaidi (United Arab Emirates) *[to fill a vacant position which has a term ending in April 2023]*
- Ms. H. Ramzy Fayeze (Bahrain) – April 2025
- Ms. A. Nassif Ayyoub (Egypt) – April 2025

#### *Asia-Pacific Group*

- Ms. P. Maadam (India) – April 2023
- *Vacancy*
- Ms. P.A. Komarudin (Indonesia) – April 2025
- Ms. E. Azad (Islamic Republic of Iran) – April 2025

#### *Eurasia Group*

- Ms. Z. Greceanii (Republic of Moldova) – April 2023
- Ms. E. Vtorygina (Russian Federation) – April 2023
- Ms. M. Vasilevich (Belarus) – April 2025
- Ms. E. Afanasieva (Russian Federation) – April 2025

#### *Group of Latin American and the Caribbean*

- Ms. C. Mix (Chile) *[to fill a vacant position which has a term ending in April 2023]*
- Ms. V. Persaud (Guyana) *[to fill a vacant position which has a term ending in April 2023]*
- Ms. A.F. Sagasti (Argentina) – April 2025
- Ms. W.P. Andrade Muñoz (Ecuador) – April 2025

#### *Twelve Plus Group*

- Ms. L. Wall (New Zealand) *[to fill a vacant position which has a term ending in April 2023]*
- Ms. L. Vasylenko (Ukraine) - April 2023
- Ms. V. Riotton (France) – April 2025
- Ms. M. Grande (Italy) – April 2025

#### **Members of the Executive Committee (*ex officio*, for the duration of their term on the Executive Committee)**

- Ms. L. Fehlmann Rielle (Switzerland) – October 2021
- Ms. A.D. Mergane Kanouté (Senegal) – April 2023

- Ms. C. Widegren (Sweden) – October 2023
- Ms. P. Krairiksh (Thailand) – October 2023
- Ms. E. Anyakun (Uganda) – October 2023
- Ms. B. Argimón (Uruguay) – October 2024

## 5. Board of the Forum of Young Parliamentarians

The Forum elected the following members to its Board for a two-year term ending in April 2023. Ms. S. Albazar (Egypt) has been elected President of the Board.

### *African Group*

- Mr. R. Miarintsoa Andriantsitonta (Madagascar)
- Ms. T. Jutton (Mauritius)

### *Arab Group*

- Ms. S. Albazar (Egypt)
- Mr. A. Al-Kattan (Kuwait)

### *Asia-Pacific Group*

- Ms. R. Nikhil Khadse (India)
- Mr. I. Sereewatthanawut (Thailand)

### *Eurasia Group*

- Ms. M. Vasilevich (Belarus)
- Mr. A. Aslonov (Uzbekistan)

### *Group of Latin America and the Caribbean*

- Ms. S. Browne (Guyana)
- Mr. P.P. Kemper Thiede (Paraguay)

### *Twelve Plus Group*

- Mr. U. Lechte (Germany)
- Ms. O. Rudenko (Ukraine)

## 6. Committee on the Human Rights of Parliamentarians

The Governing Council elected the following members for a five-year term ending in April 2026 (see results on [page 61](#)):

- Mr. S. Cogolati (Belgium)
- Mr. S. Spengemann (Canada)
- Mr. B. Mbuku Laka (Democratic Republic of the Congo)
- Ms. L. Quartapelle (Italy)
- Ms. C. Urbano de Sousa (Portugal)
- Ms. C. Asiain Pereira (Uruguay)

## 7. Committee on Middle East Questions

The Governing Council elected the following members for a four-year term ending in April 2025 (see results on [page 62](#)):

- Mr. G. Migliore (Italy)
- Ms. R. Kavakci Kan (Turkey)

## 8. Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law

The Governing Council elected **four members**. The Geopolitical Groups have nominated the following members for a four-year term ending in April 2025.

### *African Group*

- Mr. J. Kiarie (Kenya)

### *Arab Group*

- Mr. A. Al-Salihi (Iraq)

*Asia-Pacific Group*

- Ms. D. O'Neill (Australia)

*Group of Latin America and the Caribbean*

- Mr. G. Asiskumar (Suriname)

## 9. High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG)

The Governing Council elected **six members, with one vacancy remaining**. The Geopolitical Groups have nominated the following members for a four-year term ending in April 2025.

*African Group*

- Mr. A. Aly (Mali)
- Ms. H.N. Murangwa (Rwanda)

*Arab Group*

- Ms. F. Zainal (Bahrain)

*Asia-Pacific Group*

- Mr. A. Suwanmongkol (Thailand)

*Group of Latin America and the Caribbean*

- Mr. J. Gandini (Uruguay)
- *Vacancy*

*Twelve Plus Group*

- Ms. J. Gapany (Switzerland)

## 10. Working Group on Science and Technology

The Governing Council elected **21 members**. The Geopolitical Groups have nominated the following members for a four-year term ending in April 2025.

*African Group*

- Mr. F. Tchaou (Benin)
- Ms. S. Kasanga (Kenya)
- Mr. R.B.O. Tovondray (Madagascar)
- Mr. A. Ramdhany (Mauritius)
- Ms. A. Muzana (Rwanda)

*Arab Group*

- Mr. A. Althawadi (Bahrain)
- Ms. S. Attia (Egypt)

*Asia-Pacific Group*

- Ms. Tong Yi (China)
- Ms. H. Vijaykumar Gavit (India)
- Mr. C. Wong (Malaysia)
- Mr. K. Wongtrangan (Thailand)

*Eurasia Group*

- Mr. V. Bologan (Republic of Moldova)
- Ms. L. Gumerova (Russian Federation)

*Group of Latin America and the Caribbean*

- Mr. F. Ollisco Barrero (Bolivia)
- Ms. R.A. Campain Brambilla (Ecuador)
- Mr. M. Bouva (Suriname)

*Twelve Plus Group*

- Mr. M. Larive (France)

- Mr. D. Naughten (Ireland)
- Ms. P. Geerdink (Netherlands)
- Ms. S. Dinică (Romania)
- Mr. T. Hurter (Switzerland)

## 11. Bureaus of the Standing Committees

### Standing Committee on Peace and International Security

The Standing Committee elected **six members**. The Geopolitical Groups have nominated the following members for a two-year term (renewable) ending in April 2023. A vacancy remains for a representative from the Group of Latin America and the Caribbean.

#### *African Group*

- Mr. A. Kharchi (Algeria)

#### *Arab Group*

- Mr. D. El Idrissi (Morocco)

#### *Asia-Pacific Group*

- Mr. B. Mahtab (India)
- Ms. A.Y. Paris (Indonesia)
- Mr. A. Naderi (Islamic Republic of Iran)

#### *Group of Latin America and the Caribbean*

- Mr. J. Taiana (Argentina)
- *Vacancy*

#### *Arab Group*

- Ms. S. Falaknaz (United Arab Emirates) will replace Ms. A. Al Jassim (United Arab Emirates) to complete the term which will end in April 2022.

#### *Eurasia Group*

- Mr. S. Rachkov (Belarus) will replace Mr. S. Rahmanov (Belarus) to complete the term which will end in April 2022.

#### *Group of Latin America and the Caribbean*

- Mr. R.M. García (Chile) will replace Mr. J.C. Mahía (Uruguay).

### Standing Committee on Sustainable Development

The Standing Committee elected **ten members**. The Geopolitical Groups have nominated the following members for a two-year term (renewable) ending in April 2023.

#### *African Group*

- Ms. J. Naisula Lesuuda (Kenya)
- Mr. P. Gervais Assirvaden (Mauritius)
- Mr. W. William (Seychelles)

#### *Arab Group*

- Ms. I. Ezzedine (Lebanon)

#### *Asia-Pacific Group*

- Mr. V.D. Ram (India)

#### *Eurasia Group*

- Ms. M. Baratova (Uzbekistan)

#### *Group of Latin America and the Caribbean*

- Mr. C.P. Muñoz López (Ecuador)
- Ms. S. Parag (Guyana)

*Twelve Plus Group*

- Ms. M. McPhedran (Canada)
- Mr. F. Notari (Monaco)

Standing Committee on Democracy and Human Rights

The Standing Committee elected **six new members** representing the following Geopolitical Groups for a two-year term (renewable) ending in April 2023. Vacancies remain for representatives from the Asia-Pacific and Eurasia Groups.

*African Group*

- Mr. E. Uwizeyimana (Rwanda)
- *Vacancy*

*Asia-Pacific Group*

- Mr. F. Zon (Indonesia)
- Ms. J. Mahmood (Maldives)

*Eurasia Group*

- Mr. N. Tilavoldiev (Uzbekistan)
- *Vacancy*

*Group of Latin America and the Caribbean*

- Ms. S. Nane (Uruguay)

*Twelve Plus Group*

- Mr. D. Larsson (Sweden)

*Arab Group*

- Mr. D. Al Hamad (Qatar) will replace Mr. Y. Al-Khater (Qatar) to complete the term which will end in April 2022.

*Group of Latin America and the Caribbean*

- Mr. G. Boric (Chile) will replace Mr. M. Texeira (Venezuela)
- Ms. S. Sapag (Argentina) will replace Ms. L. Crexell (Argentina) to complete the term which will end in April 2023.

Standing Committee on United Nations Affairs

The Standing Committee elected **eight members**. The Geopolitical Groups have nominated the following members for a two-year term (renewable) ending in April 2023.

*African Group*

- Ms. S. Abdi Noor (Kenya)

*Arab Group*

- Ms. E. Al Maksossi (Iraq)
- Mr. M.T. Bani Yassin (Jordan)
- Mr. A. Al-Hamad (Kuwait)

*Asia-Pacific Group*

- Ms. D. Kumari (India)

*Eurasia Group*

- Mr. A. Savinykh (Belarus)

*Group of Latin America and the Caribbean*

- Mr. A. Lins (Brazil)
- Ms. K.M. González Villanueva (Paraguay)



## 12. Rapporteurs to the 144th Assembly

The Standing Committee on Peace and International Security appointed Ms. C. Widegren (Sweden) as Rapporteur for the subject item entitled *Rethinking and reframing the approach to peace processes with a view to fostering lasting peace*. It mandated the IPU President to conduct consultations to identify a second rapporteur.

The Standing Committee on Sustainable Development appointed Ms. H. Järvinen (Finland) and Mr. S. Patra (India) as co-Rapporteurs for the subject item entitled *Leveraging Information and Communication Technology as an enabler for the education sector, including in times of pandemic*.

## Media and communications

The 142nd virtual IPU Assembly saw solid engagement from participants and parliaments around the world. However, due to the virtual nature of the Assembly, there was less interaction from Members and less media interest than in an in-person meeting.

### Live streaming and video

In the lead up to the Assembly, the IPU encouraged Member Parliaments to send video contributions on the Assembly theme for promotional purposes on YouTube and social media. The IPU communications team received 33 [video interventions](#) from delegations – most of them messages although some were also used by Member Parliaments to make political statements. Preliminary figures show that the playlist was viewed over 1,000 times in the space of two weeks and generated good engagement on social media.

The general debate of the Assembly was live-streamed on the IPU website on 26 and 27 May. Hundreds of people were thus able to follow the proceedings including the interactive debate between keynote speakers Ms. H. Clark (former Prime Minister of New Zealand and UNDP Administrator), Ms. A. Gupta (Deputy CEO of GAVI) and Mr. J. Sundaram (former UN Assistant Secretary General for Economic and Social Affairs) which generated the most views.

Recordings of the meetings of the Standing Committees were also posted on YouTube as were the opening session and interactive debate of the Assembly.

During the Assembly, to break up the speeches and interventions, 1-minute videos produced by IPU Communications on some of the IPU's key themes (gender equality, youth empowerment and human rights) were shown thus raising awareness of other areas of the IPU's work.

### Social media

IPU Communications produced a sustained social media campaign over April and May to support the Assembly. The campaign involved multiple posts every day, in English and in French, on key messages and themes of the Assembly. Posts on the elections of new MPs to the IPU's various governing bodies did particularly well.

The communications team also used the opportunity of the Assembly to launch the [2020 IPU Impact Report](#).

Parliamentarians from over twenty countries shared content on social media platforms promoting the Assembly. The event hashtag [#IPU142](#) featured prominently.

In the two weeks before the Assembly, [@IPUParliament](#) gained 216 new followers on Twitter. Tweets earned 309K impressions over that period. Posts promoting the event pushed 350 people through to the Assembly website and were shared by over 330 followers. Assembly content was liked by more than 600 accounts, with engagement levels peaking between 25 and 27 May.



[LinkedIn](#) posts promoting the Assembly accumulated 3,200 impressions across the platform with an average engagement rate of 8 per cent. Solid engagement on [Instagram](#) and [Facebook](#) was also generated with multiple posts and stories.

#### *Website*

In the month leading up to the Assembly, 36,048 users accessed the [IPU website](#) with 134,000 page views. That included 33,000 new users to ipu.org. On average, users spent just under three minutes exploring the content.

#### *Media and general outreach*

Two press releases during the Assembly were issued – one for the closure and one on the human rights cases examined by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians. The press releases were sent to IPU's database of over 1,000 media outlets around the world in Arabic, English, French and Spanish. The press releases generated some limited media attention around the world.

In the weeks leading up to the Assembly, IPU Communications issued a news flash in English and French which was sent to over 7,000 subscribers to encourage registration. At the end of the Assembly, a news flash in English and in French was also issued to report on the conclusions of the Assembly.

## Membership of the Inter-Parliamentary Union\*

### Members (179)

Afghanistan, Albania, Algeria, Andorra, Angola, Argentina, Armenia, Australia, Austria, Azerbaijan, Bahrain, Bangladesh, Belarus, Belgium, Benin, Bhutan, Bolivia (Plurinational State of), Bosnia and Herzegovina, Botswana, Brazil, Bulgaria, Burkina Faso, Burundi, Cabo Verde, Cambodia, Cameroon, Canada, Central African Republic, Chad, Chile, China, Colombia, Comoros, Congo, Costa Rica, Côte d'Ivoire, Croatia, Cuba, Cyprus, Czech Republic, Democratic People's Republic of Korea, Democratic Republic of the Congo, Denmark, Djibouti, Dominican Republic, Ecuador, Egypt, El Salvador, Equatorial Guinea, Estonia, Eswatini, Ethiopia, Fiji, Finland, France, Gabon, the Gambia, Georgia, Germany, Ghana, Greece, Guatemala, Guinea, Guinea-Bissau, Guyana, Haiti, Honduras\*\*, Hungary, Iceland, India, Indonesia, Iran (Islamic Republic of), Iraq, Ireland, Israel, Italy, Japan, Jordan, Kazakhstan, Kenya, Kuwait, Kyrgyzstan, Lao People's Democratic Republic, Latvia, Lebanon, Lesotho, Libya, Liechtenstein, Lithuania, Luxembourg, Madagascar, Malawi, Malaysia, Maldives, Mali, Malta, Marshall Islands, Mauritania, Mauritius, Mexico, Micronesia (Federated States of), Monaco, Mongolia, Montenegro, Morocco, Mozambique, Myanmar, Namibia, Nepal, Netherlands, New Zealand, Nicaragua, Niger, Nigeria, North Macedonia, Norway, Oman, Pakistan, Palau, Palestine, Panama, Papua New Guinea\*, Paraguay, Peru, Philippines, Poland, Portugal, Qatar, Republic of Korea, Republic of Moldova, Romania, Russian Federation, Rwanda, Saint Lucia, Saint Vincent and the Grenadines, Samoa, San Marino, Sao Tome and Principe, Saudi Arabia, Senegal, Serbia, Seychelles, Sierra Leone, Singapore, Slovakia, Slovenia, Somalia, South Africa, South Sudan, Spain, Sri Lanka, Sudan, Suriname, Sweden, Switzerland, Syrian Arab Republic, Tajikistan, Thailand, Timor-Leste, Togo, Tonga, Trinidad and Tobago, Tunisia, Turkey, Turkmenistan, Tuvalu, Uganda, Ukraine, United Arab Emirates, United Kingdom, United Republic of Tanzania, Uruguay, Uzbekistan, Vanuatu, Venezuela (Bolivarian Republic of), Viet Nam, Yemen, Zambia and Zimbabwe

### Associate Members (13)

Andean Parliament, Arab Parliament, Central American Parliament (PARLACEN), East African Legislative Assembly (EALA), European Parliament, Interparliamentary Assembly of Member Nations of the Commonwealth of Independent States (IPA CIS), Inter-Parliamentary Committee of the West African Economic and Monetary Union (WAEMU), Latin American and Caribbean Parliament (PARLATINO), Parliament of the Economic Community of West African States (ECOWAS), Parliament of the Central African Economic and Monetary Community (CEMAC), Parliamentary Assembly of the Black Sea Economic Cooperation (PABSEC), Parliamentary Assembly of the Council of Europe (PACE) and Parliamentary Assembly of La Francophonie (APF)

\* As at the close of the 142nd Assembly.

\*\* Non-participating Members (all rights suspended)

## Agenda, resolutions and other texts of the 142nd Assembly

1. General Debate on the theme *Overcoming the pandemic today and building a better tomorrow: the role of parliaments*
2. *Parliamentary strategies to strengthen peace and security against threats and conflicts resulting from climate-related disasters and their consequences*  
(Standing Committee on Peace and International Security)
3. *Mainstreaming digitalization and the circular economy to achieve the SDGs, particularly responsible consumption and production*  
(Standing Committee on Sustainable Development)
4. Reports of the Standing Committees
5. Approval of the subject items for the Standing Committee on Peace and International Security and for the Standing Committee on Sustainable Development for the 144th Assembly and appointment of the Rapporteurs

## President's summary of the debate on the overall theme of the 142nd IPU Assembly

### *Overcoming the pandemic today and building a better tomorrow: the role of parliaments*

*Endorsed by the 142nd IPU Assembly  
(Virtual session, 27 May 2021)*

In addition to the discussions that took place during the debate on the overall theme at the 142nd Assembly, the present summary draws on the deliberations at sessions that the four Standing Committees of the IPU (Peace and International Security, Sustainable Development, Democracy and Human Rights, and United Nations Affairs) held from 26 to 28 April. The deliberations of the Forum of Women Parliamentarians held on 10 May 2021 and of the Forum of Young Parliamentarians held on 13 May 2021 have also informed this summary. The summary captures the key messages conveyed by panel presentations and interventions from the floor. It is provided as a contribution to the IPU's overall response to the COVID-19 pandemic and the need to build a better tomorrow.

The IPU Members were unanimous in their determination to contribute robustly to efforts designed to control and stop the devastating COVID-19 pandemic. They recognized the need for a stronger response in order to save lives and end the pandemic as soon as possible. In this context, MPs recommended bold new steps to advance peace, sustainable development, gender equality, youth empowerment, democracy and human rights.

The COVID-19 pandemic has created social, economic and political crises. It has exacerbated inequalities within and between countries, and stalled progress on sustainable development, youth empowerment and gender equality. Women and youth have been disproportionately affected, with more women than men losing jobs and taking on an even greater share of household work, and many young people being left without access to work or education.

The pandemic has also contributed to an increase in violence against women and girls, including through the internet, giving rise to a need for greater investment in services for survivors as well as more extensive regulatory frameworks for online platforms and tech companies. As reflected in this summary, the particular concerns of women and youth should inform parliamentary action in all policy areas, from peace to democracy and sustainable development. Parliaments must continue efforts to enhance women's leadership and gender parity in all sectors, as well as to increase the representation of women and youth in politics.

Guided by these considerations, participants committed to ensuring that relief efforts reached the most vulnerable groups, and that vaccines, tests and treatments were affordable and accessible to all. They agreed that a crisis of this magnitude demanded a global solution, which multilateralism was best placed to deliver.

#### **Key messages on peace and security**

Parliaments are the main venue for managing conflict in a non-violent manner and a central forum for inclusive debates on policies for building resilience, strengthening institutions and improving people's security. In order to build resilience and strengthen capacity so that countries can recover from future pandemics and other shocks, parliaments must focus on emerging risks and preventive action.

The COVID-19 pandemic has illustrated the need to reduce military spending and shift budget priorities in order to respond to the health crisis and its ripple effects. Official development assistance must be increased and funding must be allocated directly to the COVID-19 recovery.

Parliaments need to support more systematic funding for peacebuilding and conflict prevention, which not only works, but is cost-effective. Including women in peacekeeping efforts is critical to the success of these efforts and to the sustainability of peace agreements. It is also imperative for every government to have a well-funded women, peace and security plan. To prevent instability, parliaments must also focus on youth and ensure they have access to work and education opportunities.

To improve peace and security and build up resilience and human security, parliaments must prioritize emerging risks, act early and strengthen capacities for local response, including that of local law enforcement and the security sector. More attention needs to be paid to tools to respond to such risks that can be scaled up and adapted to different contexts at local, regional and global levels.

Conflict resolution and the maintenance of peace depend on parliaments working together with all stakeholders, including the executive, the private sector, academia and civil society. In keeping with the IPU's support of multilateralism, dialogue among parliamentarians needs to reach further and go deeper at all levels – local, national, regional and global.

There can be no lasting peace, security and development without addressing climate change and securing the environment. Parliamentarians need to deepen their efforts to ensure the implementation of all relevant international commitments in this regard.

### **Key messages on sustainable development**

The COVID-19 pandemic has shown that, over and above wealth, real prosperity should be about health. Prosperity should be thought of more in terms of a healthy environment, better quality of life and more time for self-improvement, as well as for the community. The care economy – which includes front-line workers and those who care for children and the elderly – epitomizes this vision and must therefore be better valued and financed. Care workers deserve stronger social protection. Institutions, rules and policies that allow for proper financing of jobs in the health sector, environmental preservation, education and other components of the care economy need to be strengthened.

Parliaments need to better recognize the role of women in the care economy. Women need financial support for their unpaid work, help in finding jobs outside of hard-hit sectors and greatly expanded access to affordable childcare. Cash transfers and other such programmes need to be better targeted at women as a way of distributing benefits to their communities.

Greater investment in decent jobs for youth and incentives for entrepreneurship are also needed to curb the high level of youth unemployment. Access to quality education and vocational training has been disrupted by the pandemic and parliaments should prioritize the building of resilient education systems that allow equality of access to all children and youth.

Caring for people and caring for the planet go hand in hand. Parliaments must support the shift towards the green economy through a more progressive tax system, universal basic income and other innovative policies. The current food system – which leaves millions of people hungry or malnourished, creates enormous waste and relies on vulnerable supply chains – needs to be reimagined. In particular, parliaments need to monitor the food security situation and ensure that countries achieve food self-sufficiency. Food systems need to be more grounded in local communities and access to key agricultural inputs must be more equitable.

### **Key messages on vaccine access**

The COVID-19 pandemic will not end until the vast majority of people in each country are vaccinated. As a public good, vaccines need to be readily accessible to all people on the planet, including the most vulnerable populations, namely refugees, asylum seekers, internally displaced people, stateless people, indigenous people, migrants irrespective of legal status, persons with disabilities, detained persons, and people living in areas under the control of non-state armed groups.

Parliaments must stand against vaccine nationalism and advocate for vaccines to be free and accessible to everyone, not just those in wealthy countries. High-income countries need to step up support to COVAX and other multilateral efforts to tackle the pandemic. It is also essential to strengthen public health infrastructure and communications with the public, including through digital technologies, and take appropriate public health measures to protect people.

With few exceptions, the parliamentarians who spoke on the issue of a temporary waiver of vaccine patents, currently before the WHO, were generally supportive of such a waiver. Enabling generic production of the vaccines could boost vaccine access to developing countries where only a fraction of the population has been vaccinated so far. In settling this issue, claims that patents provide a key financial incentive to research and development of new vaccines should be weighed against public health concerns, as well as the considerable support provided to patent holders through government subsidies, public investment and purchase guarantees.

### **Key messages on democracy and human rights**

By all accounts, the pandemic has put a strain on democracy. Many countries have declared states of emergency, which in some cases have unduly limited personal freedoms. Freedom of expression has been sacrificed under the guise of combating disinformation. There have been restrictions on media integrity, including the incarceration of journalists; as well as restrictions on personal integrity and security, including excessive use of force and arbitrary arrests. In a number of countries, electoral processes have been postponed, some without a new date.

Parliaments need to conduct strong and swift oversight of any emergency measure or restriction on fundamental freedoms and human rights. Measures must be taken democratically, be proportionate, time-limited, necessary and legal. Parliaments must fight against conspiracy theories and misinformation, and confront hate, racism, xenophobia and nationalism, which have been on the rise. Decision-making and political dialogue in general need to be informed by facts and scientific evidence. Taken together, these steps can help build trust between governments and citizens.

The pandemic provides a critical opportunity for parliaments to become stronger. With many parliaments resorting to remote or hybrid ways of working, modernization has accelerated, allowing parliaments to become more flexible and efficient. Still, nothing can fully replace the in-person interactions between parliamentarians and constituents, which are so essential to dialogue, negotiation and compromise.

In reflecting on the many impacts of the pandemic on peace and security, sustainable development and democracy, parliaments and decision-makers everywhere should retain one overarching lesson: there is only one humanity coexisting on one planet.

## Parliamentary strategies to strengthen peace and security against threats and conflicts resulting from climate-related disasters and their consequences

*Resolution adopted by consensus by the 142nd IPU Assembly\*  
(Virtual session, 27 May 2021)*

The 142nd Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

*Recalling* the 2015 Paris Agreement, including its goals to strengthen the global response to climate change and to enhance adaptive capacity, increase resilience and reduce vulnerability to climate change; the outcomes of the Climate Change Conferences in Marrakesh (COP 22), Bonn (COP 23), Katowice (COP 24) and Madrid (COP 25), emphasizing the appeal in the *Chile Madrid Time for Action* to elaborate and implement measures to avert, minimize and address the adverse impacts of climate change, as well as the IPU resolutions of the corresponding Parliamentary Meetings in Marrakesh, Bonn, Krakow, and Madrid,

*Recalling also* the IPU resolutions *The role of parliaments in ensuring sustainable development through the management of natural resources, agricultural production and demographic change* (adopted at the 124th IPU Assembly, Panama, April 2011), *Towards risk-resilient development: Taking into consideration demographic trends and natural constraints* (adopted at the 130th IPU Assembly, Geneva, March 2014), *Sustaining peace as a vehicle for achieving sustainable development* (adopted at the 138th IPU Assembly, Geneva, March 2018), *Addressing climate change* (adopted at the 141st IPU Assembly, Belgrade, October 2019), and the Hanoi Declaration *The Sustainable Development Goals: Turning Words into Action* (adopted at the 132nd IPU Assembly, Hanoi, April 2015),

*Guided by* the UN 2030 Agenda for Sustainable Development and the Sustainable Development Goals (SDGs), which emphasize that climate policy, sustainable development, poverty reduction and universal peace are all inextricably linked,

*Mindful* of UN Security Council resolutions and UNSC Presidential Statements addressing the adverse effects of climate change on international stability, peace and security, such as UNSC resolutions 2349 (2017), 2408 (2018), 2423 (2018), 2429 (2018), 2431 (2018), 2457 (2019) and 2558 (2020), and appreciating the fact that the Security Council has repeatedly discussed the impact of climate change, including of climate-related disasters, on international peace and security,

*Mindful also* of UNSC resolutions 1325 (2000), 2467 (2019) and 2493 (2019) highlighting the impact on women of war, conflicts and displacement as well as strengthening the role of women in conflict management and women's involvement in peace and security issues; and of UNSC resolutions 2250 (2015), 2419 (2018) and 2535 (2020) highlighting the importance of increasing the representation of youth in decision-making on peace and security issues,

*Recalling* the 1996 UN Convention on the Protection and Use of Transboundary Watercourses and International Lakes and the 2015 *Sendai Framework for Disaster Risk Reduction 2015-2030*, which provide an important foundation for sustainable, low-carbon, resilient development,

*Welcoming* the international community's continuing engagement in numerous global initiatives to address climate change, such as the UN Climate Action Summit in September 2019, the Climate Ambition Summit in December 2020, and the Climate Adaptation Summit in January 2021, which have led to States' affirmation and extension of emission reduction targets, and have showcased the many opportunities for prevention, mitigation, resilience-building and adaptation through the contributions of national governments, provinces, cities and villages, business corporations, financial institutions and civil society,

*Recalling* the Universal Declaration of Human Rights as well as the International Covenants on Human Rights and other human rights agreements, and welcoming the discussion on climate change as a rapidly growing, global threat to human rights and to peace at the 42nd session of the Human Rights Council in September 2019,



*Emphasizing* the recommendations of the 2015 Agenda for the Protection of Cross-Border Displaced Persons in the Context of Disaster and Climate Change being implemented by the Platform on Disaster Displacement, which works towards strengthening the management of disaster displacement risks as well as addressing displacement and migration in the context of disasters and climate change,

*Appreciating* the contribution of the International Mechanism of Warsaw regarding climate-related losses and damages, their financing, technological transfer and capacity-building in developing countries particularly vulnerable to these adverse impacts, and, in particular, the recommendations of the Task Force on comprehensive approaches to avoid, minimize and manage climate-related displacement,

*Aware* that the world would face unprecedented challenges and irreversible processes, including the crossing of so-called tipping points, with a temperature rise beyond 1.5 degrees Celsius, as referred to in the 2018 special report of the Intergovernmental Panel on Climate Change,

*Recalling* that natural resources, such as water and land, shape billions of people's livelihoods, food security, well-being and identity, notably those of Indigenous peoples, and that, therefore, transparency, access to information, inclusive and meaningful public participation, in particular women's full, equal, and meaningful participation in all levels of decision-making, as well as dialogue and cooperation, especially with vulnerable and marginalized groups, are key to equitable and peaceful natural-resource management,

*Concerned about* the concrete and existential threat to humanity and human security caused by climate change, which adversely affects global peace and stability, and particularly about the severe consequences of sea level rise, drought, desertification, land degradation, changes to the fragile ecosystems of the polar regions, loss of infrastructure and biodiversity, food insecurity, an increasing scarcity of natural resources, including water, and non-economic loss and damages,

*Reaffirming* its concern about new and/or intensified displacement and migrant movements as climate phenomena increase and parts of the world become uninhabitable, as well as about their effects in particular on young people and their future, while aware that concerted action to mitigate and adapt to climate change and plan countries' development can significantly reduce the number of persons forced to migrate as concluded in the World Bank's 2018 Groundswell report,

*Worried* about the particular effects of climate change on individuals and groups in already vulnerable situations, mainly women and children, Indigenous peoples and communities, and people living with disabilities, as well as refugees and displaced people including internally displaced people; noting that people displaced for environmental reasons, by disasters or adverse effects of climate change, do not benefit per se from any official refugee status nor from international protection granted by the 1951 Refugee Convention; taking note, however, of the Human Rights Committee's view of 20 January 2020 that countries may not deport individuals who face climate change-induced conditions that violate the right of life,

*Concerned* that climate-related tensions and disasters may lead to heightened marginalization, discrimination and abuse, including an increase in sexual and gender-based violence perpetrated mainly against women and girls,

*Aware of* the adverse effect of climate change on existing economic, social and political inequalities as well as distributional conflicts throughout the world; highlighting that, through these negative impacts on human security, climate change increases already existing risks and discriminatory practices – especially when governance structures are already weak; recalling that the negative long-term implications of climate change may lead to an increase in political tensions, both within and beyond national borders; noting that fragile societies, including societies plagued by conflict, tend to have weaker adaptation capacities to climate change than others, and that they lack the capacity to contribute for their part to climate change mitigation effectively,

*Concerned* that these and other human security impacts such as heightened food and water insecurity may exacerbate existing and create additional risks to national, regional and international security, and that the most vulnerable and marginalized peoples and parts of the world are particularly hit by both the climate crisis and the ongoing COVID-19 pandemic, which is another crisis of global proportion, with one crisis exacerbating the other,

*Bearing in mind* that access to the resources and means required to cope with situations of dramatic change such as the climate crisis is structurally obstructed by existing forms of discrimination and vulnerability based on gender, race, ethnicity, religion, political or other affiliation, national or social origin, property, birth or other status, ability, indigeneity, age, tradition and institutional mistreatment, all of which can intersect and combine and should be duly considered in concepts of peacebuilding and conflict management as well as resilience and adaptation strategies,

*Stressing* that politics determine long-term sustainable climate action, which is why the responsibility to create a just transition through climate-sustainable policies cannot be shifted onto individuals and their individual choices as consumers, at least not predominantly,

1. *Calls for* immediate and multilateral action to address climate change and mitigate its effects on international stability and security with the same urgency as the fight against the COVID-19 pandemic; and therefore calls on all parliaments to expedite and facilitate the ratification and human-rights based implementation of the Paris Agreement in their respective countries;
2. *Calls on* the IPU Member Parliaments and their governments to invest in climate-resilient development programmes aimed at implementing the 17 Sustainable Development Goals;
3. *Welcomes* the many and diverse national commitments to address the climate-security nexus, confine climate change, and address climate-induced security threats through mitigation, resilience-building and adaptation; and stresses that measures tend to be more conflict-sensitive if both men and women, as well as marginalized and vulnerable groups, including Indigenous communities, are involved;
4. *Invites* the IPU Member Parliaments to encourage their governments to work with relevant regional and international institutions to advance robust climate-resilience strategies, especially regarding climate-related security risks, including joining and supporting the Group of Friends on Climate and Security established by Nauru and Germany, made up of more than 50 States, which works to ensure that the UNSC considers the relationship between climate and security in all its decisions so that the international community is prepared before conflicts erupt or escalate, wherever climate change threatens peace and security;
5. *Encourages* the IPU Member Parliaments to engage in civil conflict prevention and to support partnerships and meaningful consultations with affected communities in order to anchor risk analysis and forecasts in their policies, with a special focus on security related tipping points in the context of climate change, based inter alia on human rights indicators such as the incidence of sexual and gender-based violence;
6. *Stresses* the need to strengthen opportunities for cooperation among all stakeholders and affected communities to promote research, data collection and analysis of climate-related security risks including displacement resulting from rapid- and slow-onset disasters in the context of climate change, in order to be prepared for future challenges and develop prevention strategies;
7. *Calls on* parliaments to strengthen local and community governance capacities and adaptation capabilities in order to avoid human rights abuses and the destabilization of sub-regions or nations as a result of climate change;
8. *Encourages* parliaments concerned to adopt enabling climate-responsive and gender- and conflict-sensitive legislation, including key budget laws, as well as relevant public policies with due consideration of the effects of climate change on Indigenous communities and other marginalized populations, aimed at advancing the SDGs and sustaining peace agendas so that the climate-security nexus features appropriately in their parliamentary debates; and, in this context, to ensure that all peacebuilding and development efforts are assessed, where appropriate, for climate sensitivity to minimize predictable future destabilizing effects of climate change on security and prosperity; and conversely, that climate mitigation and adaptation programmes and strategies are conflict-sensitive and designed for maximising peacebuilding synergies;

9. *Calls on governments to take concrete measures to mitigate climate risks and promote resilience to climate change, while basing these measures on the principle of common but differentiated responsibilities and respective capabilities in light of different national circumstances; and, in this context, calls on governments and parliaments to support countries affected by climate-related disasters and to provide predictable and sustainable financial, technical and capacity-building assistance, in accordance with the United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC) and the Paris Agreement; also calls on parliaments to urge their governments to commit to providing financial support to middle- and low-income economies by contributing to the Green Climate Fund;*
10. *Also calls on parliaments to hold their respective governments accountable for achieving the progress required in addressing climate-related disasters and security risks, and to urge their governments to address funding gaps for activities redressing the consequences of climate change and for adaptive measures to equip the United Nations system, other multilateral institutions, States and other relevant actors to deal with the looming changes regarding food security, displacement, and increased risk of disasters;*
11. *Further calls on parliaments to monitor climate-change mitigation and adaptation processes in line with the commitments made under the Paris Agreement; to promote strong disaster risk governance to help all stakeholders coordinate at the community, regional and national levels in order to manage and reduce disaster and climate-related risks; to pay due regard to marginalized and vulnerable communities, such as Indigenous peoples, particularly affected by climate change; to pursue disaster risk prevention and reduction, as well as long-term financing in support of resilient, climate-proof infrastructure and nature-based solutions; and to effectively control State finances by ensuring full transparency of expenses;*
12. *Urges parliaments and their respective governments to take action to strengthen our common understanding of climate-related challenges; including drawing from traditional knowledge sources such as those held by Indigenous and local communities; to support initiatives that ensure that public awareness campaigns and proper educational programmes are implemented and included in school curricula; and to encourage the development of easily accessible early-warning systems;*
13. *Calls on parliaments to examine all means of enhancing the resilience of people adversely affected by climate change; to develop comprehensive gender-responsive national resilience mechanisms by fully including women and representatives of marginalized communities, such as Indigenous peoples, in the design and implementation of such mechanisms; to strengthen disaster risk reduction and prevention; and to enhance disaster preparedness;*
14. *Urges parliaments to promote and increase predictable, multi-year, unearmarked, collaborative and flexible humanitarian financing, including for disaster displacement; to connect the humanitarian-development-peace nexus with the effects of climate change; and to enable transition aid to cover urgent needs and the possibility of a stronger, faster and more inclusive rebuilding policy, according to the "build back better" approach;*
15. *Calls on parliaments to support partnerships involving civil society in order to strengthen political will to address the adverse impacts of climate change in a constructive, participative and forward-looking manner; and also calls in particular on all parliamentarians to engage in dialogue with youth, as they are the main group to face the consequences of climate change;*
16. *Also calls on parliaments to support the introduction of stronger corporate social responsibility measures in the private sector in order to mitigate tensions between enterprises and local communities over scarce resources;*
17. *Encourages governments to fully support international working groups on climate-related disaster displacement and migration; and to implement, within the architecture of the UNFCCC, the recommendations of the Warsaw International Mechanism's Task Force on Displacement;*

18. *Calls on* parliaments to support safe, orderly and legal migration for those who have to leave their home as a result of climate change; and to enable planned and dignified relocation;
19. *Encourages* governments and parliaments to fully implement the UN Guiding Principles on Internal Displacement; to strengthen rights and local agreements on mobility of migrant workers, nomads and pastoralists; and to take into consideration the objectives and principles of the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration;
20. *Also encourages* governments to reflect upon the concept of "climate passports" that would allow people who are existentially threatened by the effects of climate change and have no choice but to leave their home to exercise self-determination in deciding about their migratory options and enjoy the possibility of entering and settling in secure countries; and, in this context, to consider granting full access to civic rights to migrants who, expecting or following the complete disappearance of their country's territory, de facto or de jure lose their citizenship;
21. *Invites* the IPU Member Parliaments to make use of their right to speak at the UN General Assembly to request follow-up on displacement and migration including in the context of climate change as well as on the implementation of the Global Compacts on Migration and Refugees;
22. *Recommends* that all States concerned agree on a common position in order to impose an embargo on the export of arms to actors in States suffering from insecurity, fragility and conflicts – including as a result of climate-related disasters;
23. *Encourages* governments to include the attenuation of climate-change-related security risks in all operational areas of peacebuilding, including early warning, conflict prevention, crisis management, mediation and peace support operations and post-conflict rehabilitation; to enable the UN system to better recognize, assess and act on climate-security interlinkages; to call on the UNSC to acknowledge the threat that climate-related risks pose to international peace and security; and to support the newly created UN Climate Security Mechanism in facilitating the creation and dissemination of adequate risk assessments and risk management strategies by relevant UN actors;
24. *Calls on* parliaments to ensure increased international, regional, and cross-border cooperation on climate-related security risks in a quest to find appropriate collective responses to addressing current and future security risks related to climate change while drawing upon the experiences and good practices of countries;
25. *Welcomes*, in this regard, concrete initiatives to strengthen capacities in the field, that is by establishing the first climate and security advisor at the UN Mission in Somalia;
26. *Reminds* all States that ambitious climate protection, resilience-building and foresighted behaviour that places human beings and their needs at the centre of all political considerations is a prerequisite not only for achieving climate justice, but also for pursuing the sustaining peace agenda;
27. *Also reminds* all States of commitments made in the Universal Declaration on the Rights of Indigenous Peoples relating, among other matters, to their right to live in peace and security, to the conservation and protection of the environment and the productive capacity of their lands or territories and resources, to be consulted on priorities for the use of their lands or territories and other resources, and to the just and fair resolution of conflicts and disputes with States or other parties;
28. *Encourages* the IPU Member Parliaments to set up or step up regional "climate parliaments" and follow the examples of initiatives in Asia (Bangladesh, China and India), Latin America (Bolivia, Chile, Ecuador and Peru, as well as more broadly the ParlAmericas Parliamentary Network on Climate Change), the Middle East and North Africa (Jordan, Morocco and Tunisia), Sub-Saharan Africa (Benin, Côte d'Ivoire, Congo, Senegal and Tanzania, as well as cooperation with the Pan-African Parliament), and Europe (within the European Parliament) with the aim of educating and empowering parliamentarians in this context;

29. *Urges* parliaments to adopt, implement and monitor national action plans in line with the commitments made under the Paris Agreement and thereby establish strategies that prepare for the above-described challenges, threats and conflicts resulting from climate-related disasters and their consequences;
30. *Also urges* parliaments as part of the COVID-19 pandemic recovery measures to encourage a shift to cleaner energy alternatives, such as solar and wind energy, and to give priority to investment in clean energy, or to link aid and bank loans to companies to drastic reductions in their emissions, especially in carbon-intensive sectors, which contributes to promoting the concept of "green loans" directed to financing environmentally friendly projects, green stimulation, smart buildings, and green and public transportation;
31. *Invites* the IPU Member Parliaments to reinforce criminal law to prevent and punish widespread, long-term and severe damage to the environment, whether caused in peacetime or war, and to examine the possibility of recognizing the crime of ecocide to prevent the threats and conflicts resulting from climate-related disasters and their consequences;
32. *Urges* the IPU Member Parliaments and their governments to take stock of lessons learned from how the pandemic has been handled worldwide, as lessons from international cooperation and crisis management could prove to be of a significant value when it comes to meeting climate-related threats or other future threats in general;
33. *Also urges* the IPU Member Parliaments and their Governments to enact and execute policies that will reduce and eradicate non-climate stressors and man-made threats to the environment, such as illegal, unreported and unregulated (IUU) fishing and the unsustainable and inequitable utilization of water resources, among others, which further contribute to food and water insecurity caused by climate change;
34. *Invites* the IPU Member Parliaments to communicate to the secretariat of the IPU Standing Committee on Peace and International Security by the 146th Assembly the measures taken to achieve implementation of this resolution.

---

\* The resolution was negotiated in keeping with the Special Rules of Procedure governing virtual sessions of the IPU Assembly and Standing Committees. Reservations were received from:

**India and Turkey**, which expressed a reservation to the entire text of the Resolution.

**Nicaragua**, which expressed reservations to operative paragraphs 3, 8, 11, 12, 13, 18, 28, 29, 30, 31, 32, and 33.

**Hungary**, which expressed reservations to preambular paragraphs 9, 14, and 20, and to operative paragraphs 17, 18, 19, 20, and 21.

**China**, which expressed reservations to preambular paragraph 5, and operative paragraphs 9, 23, and 25.

**Czech Republic and Poland**, which expressed reservations to operative paragraphs 19 and 21.

**Thailand**, which expressed reservations to operative paragraphs 20 and 22.

## Mainstreaming digitalization and the circular economy to achieve the SDGs, particularly responsible consumption and production

*Resolution adopted by consensus by the 142nd IPU Assembly\*  
(Virtual session, 27 May 2021)*

The 142nd Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

*Fully endorsing* the Political Declaration of the Sustainable Development Goals Summit (September 2019), which reaffirms the commitment to advance the 2030 Agenda for Sustainable Development, and calls for accelerated action in order to achieve the SDGs,

*Recalling* the Ministerial Declaration of the 2019 United Nations Environment Assembly, particularly the commitment made by governments worldwide to "improve national resource management strategies with an integrated full life-cycle approaches and analysis to achieve resource-efficient and low-carbon economies", while taking into account national circumstances,

*Noting* the establishment of the Global Alliance on Circular Economy and Resource Efficiency, which aims to support the transition to a global circular economy for more efficient and equitable use of resources so as to achieve sustainable consumption and production, and inclusive and sustainable industrialization,

*Underlining* that the circular economy and digitalization, and the interplay between them, can make a major contribution to reaching the SDGs, particularly responsible consumption and production,

*Mindful* that due to the COVID-19 pandemic we are facing major disruptions that will force us to use our limited means even more efficiently against the background of the crisis,

*Stressing* that the COVID-19 pandemic has reversed hard-won development gains, particularly in achieving gender equality and reducing poverty, and has exposed the deep economic and social inequalities and the challenges addressed by the 2030 Agenda for Sustainable Development, thus making the achievement of the SDGs all the more necessary and urgent,

*Emphasizing* that responsible consumption and production are pivotal and cross-cutting elements of the SDGs, and are crucial means to build back better and greener, as they enable the efficient use of natural resources, minimize environmental degradation, pollution and waste, and consider each stage of the life cycle while creating opportunities for social and economic development, thus contributing to poverty eradication and shared prosperity,

*Aware* that the pandemic crisis has revealed the precariousness of long and complex value chains, and the flaws of the linear "take-make-use-dispose" pattern of production and consumption,

*Noting* that the price of products does not always reflect environmental or social costs, such as pollution effects or underpaid labour, which have a negative impact on people's health and quality of life,

*Encouraging* the disclosure of appropriate product information to consumers, and promoting the development of measures to increase transparency in production chains,

*Stressing* that circular economy transformation, although predominantly associated with product manufacturing or resource intensive industries and value chains, refers to the economy as a whole, including service dominated industries, thus requiring the engagement of the full range of actors across each industry and sector,

*Noting* that the world is currently in the midst of the creation of a more circular economy, through policy initiatives such as the European Circular Economy Action Plan, and of the digital revolution, both of which have the power to transform our economy and society,

*Noting also* that big efforts are currently being made by national and international policymakers to promote and regulate both transitions, and the increasing need to align their efforts or create bridges between policies,

*Underscoring* that, through the "digital for development" (D4D) policy, consideration is being given to how digitalization could change people's lives and result in inclusive, equitable, efficient, affordable, faster and, above all, sustainable universal growth,

*Noting* that digitalization gives rise to novel digital platforms, helps create new kinds of markets, which can be based on the virtualization of products and processes, and facilitates easier and more efficient networking, collaboration and co-creation with stakeholders,

*Bearing in mind* that digitalization helps to cut costs and increase efficiency, including efficiency of resources,

*Underscoring* the important role of international digital learning and collaboration platforms, often with virtual technologies, for learning, networking and co-creation, while the COVID-19 pandemic poses severe challenges to education across the world due to limited access to infrastructure and technologies,

*Aware* that digitalization is not a goal in itself but an enabler and an accelerator to effectively achieve all 17 SDGs,

*Highlighting* the fact that the COVID-19 crisis has accelerated digitalization,

Mindful that because of the restrained mobility of people due to the prescribed health protocol of physical distancing as a result of the pandemic, consumer behaviour towards digitalization has radically changed, especially in terms of transactions of both private and public goods,

*Underscoring* that any future disaster risk reduction strategy will be (big) data driven,

*Paying due regard* to avoiding the most vulnerable people becoming victims of the circular economy and digital transition by including solidarity in the recovery process in order to fully seize the opportunities of the current crisis,

*Stressing* that the shift to a circular economy has the potential to allow countries to decouple growth from resource use and environmental impact, generate economic opportunities, build long-term resilience, protect the environment and human health,

*Underlining* that the implementation of the circular economy principles in key sectors can play an important role in reducing greenhouse gas emissions and successfully addressing climate change,

*Bearing in mind* that creating consumer demand for resource efficient products can be a challenge, as environmentally sustainable products may not be easily available, affordable, user-friendly or functional and attractive to consumers, especially at the early stages of their development,

*Acknowledging* the potential of digitalization to strengthen the circular economy, and stressing that circular economy and sustainability principles should be at the heart of digitalization,

*Noting* that digitalization and the circular economy are driven by the following "bridging technologies": the internet of things, artificial intelligence, robotics, big data, 3D printing, augmented reality, and blockchain,

*Recognizing* that the circular economy and digitalization have the potential to contribute to equitable economic growth and enable the economic empowerment of women and vulnerable populations, and youth-led collective action,

*Emphasizing* that mainstreaming digitalization and the circular economy requires ambition, political will and a fundamental change of vision at all levels, which go far beyond the standard digital and environmental political agendas, and must be based on a systemic national approach with the participation of all sectors of society, as well as on enhanced international cooperation,

1. *Invites* parliaments to give digitalization and the circular economy more prominence on the political agenda, as part of their efforts to address the SDGs, particularly responsible consumption and production;
2. *Calls on* parliaments to mainstream digitalization and circular economy principles into public policies and national strategies, and to adopt an enabling framework for their implementation;
3. *Notes* that reducing existing inequalities in terms of access to digital platforms on the part of women and many vulnerable populations as well as marginalized segments of society, including Indigenous people, racialized communities, and persons with disabilities in order to enhance their full participation in the digital economic transition should be duly regarded;
4. *Encourages* parliaments to promote adequate regulatory frameworks, including economic and financial incentives, with a view to enabling circular economy models to deliver sustainable products and services that are both scalable and competitive in terms of price, quality and convenience;
5. *Calls on* all actors to make the right innovative choices against the background of the pandemic and to prioritize future-proof and sustainable sectors and technologies while benefitting from the huge social, economic and ecological advantages of smart digitalization;
6. *Invites* parliaments to recognize the need for and opportunity of a resilient and low-carbon inclusive recovery from COVID-19, as an enabler for achieving the 2030 Agenda, and calls on them to ensure that recovery plans incorporate responsible consumption and production practices, based on digitalization and circular economy principles, among others, while taking into account national circumstances;
7. *Calls on* parliaments to adopt legislation that addresses food waste and loss at every phase and level of the food supply chain, and to stimulate the use of new technologies for the creation of an integrated agricultural and food system whereby food utilization is optimized and loss and waste of resources are minimized;
8. *Urges* parliaments to support policies that encourage repair, reuse and resource recycling, including the design of products suitable for recycling; the reduction of primary material consumption; and the utilization of secondary resources to facilitate sustainable resource management, and invites them to encourage new business and service models that are not dependent on mass consumption of disposable products;
9. *Requests* parliaments to ensure that the functioning of all public institutions, central and local, takes a more holistic approach to sustainability, while incorporating both digital and circular economy principles, including the adoption of green and sustainable procurement legislative frameworks and monitoring systems;
10. *Invites* parliaments to encourage international policy coordination of standards, regulations and policies for the circular economy;
11. *Calls on* parliaments to create an environment conducive to the development and application of digital solutions, such as the internet of things, artificial intelligence and blockchain, aimed at maximizing the potential of the circular economy;
12. *Also calls on* parliaments, as part of efforts to create an enabling environment for digitalization and the circular economy, to place special emphasis on data policies and common data architecture;
13. *Invites* parliaments to encourage research and development to increase innovation and knowledge-sharing including the transfer of technology, particularly to developing countries on mutually agreed terms for the uptake, upscaling and replication of resource-efficient and clean technologies and innovative business practices based on digitalization and the circular economy;



14. *Encourages* parliaments to promote collaboration with the Technology Bank for Least Developed Countries, established by UN General Assembly resolution 71/251, which has a critical role to play in the digital transformation of the LDCs, to attain sustainable development by facilitating access to and implementation of digital technologies and providing assistance with data management issues;
15. *Calls on* parliaments from donor countries to encourage international development cooperation agencies to mainstream digitalization and circular economy principles in their financial assistance and capacity-building programmes aimed at supporting COVID-19 economic recovery and SDG implementation;
16. *Also calls on* governments to integrate digital skills and a circular way of life in education at the earliest possible stage; and to conduct awareness campaigns to encourage consumers' engagement in sustainable practices;
17. *Invites* parliaments to create an enabling environment for citizens' access to digital solutions for their digital empowerment;
18. *Also invites* parliaments and governments to allocate appropriate financial resources to encourage the development of both digital and circular economy business models, while specifically empowering young and women entrepreneurs;
19. *Further invites* parliaments to promote gender-inclusive education frameworks and policies to boost education opportunities and digital skills development for women and girls in STEAM-subjects to narrow the gender digital divide;
20. *Encourages* parliaments to support efforts by regional and local institutions to foster urban sustainability through the development of inclusive, safe, resilient and sustainable smart cities that digitally optimize communication, transport, energy, water and sanitation systems, according to circular economy and digitalization principles;
21. *Emphasizes* the urgent need to work towards a circular built environment by adopting building practices that minimize the use of raw materials to decrease emissions, by increasing the recovery rate of construction and demolition waste, and by improving the energy efficiency and extending the lifespan of existing buildings;
22. *Calls on* parliaments to encourage the integration of circular economy models into the national response to climate change, and invites them to ensure that climate change policies and strategies include measures to optimize the utility of products by maximizing their use and extending their lifespan and enhance recycling (using waste as a resource), while promoting a circular design that reduces material consumption and uses lower-carbon alternatives;
23. *Also calls on* parliaments to encourage full transparency pertaining to all used materials in manufacturing in order to limit any introduction of harmful chemical substances in the production cycle, and furthermore to promote the use of fully recyclable materials;
24. *Invites* parliaments to support the adoption, including through public-private partnerships, of sound environmental and social standards for the extractive industries, as well as of standards and policy frameworks that enhance the sustainable recycling of secondary materials and mitigate challenges associated with the digital economy;
25. *Calls on* parliaments to promote digitalization and circular solutions, including circular procurement, circular design and services instead of products, as a means to develop a more resilient, and economically and environmentally sustainable travel and tourism industry;
26. *Requests* parliaments to ensure that governments invest in adequate digital infrastructure for secure, accessible and affordable internet coverage, connectivity, regulatory frameworks for data protection/privacy, and cybersecurity standards and governance, in order to enable the circular economy and D4D to reach their full potential;

27. *Invites* parliaments to incentivize the implementation of circular business models with long-term benefits, such as changing consumer behaviour, stimulating innovation, and the scaling and diffusion of technologies;
28. *Calls on* parliaments to stimulate national and international networking and collaboration between schools, research institutions and networks, and other relevant stakeholders (for example, companies, NGOs and international organizations) to find digital solutions to challenges related to the circular economy, for example by encouraging co-creation through competitions and hackathons;
29. *Invites* parliaments to ensure that efforts to accelerate the transition to digitalization and the circular economy address potential risks, such as increasing material and energy use, increasing greenhouse gas emissions, deepening the digital gap among and within countries, and increasing the environmental footprint of the IT industry, as well as the transition's negative consequences in terms of security and human health;
30. *Calls on* the IPU to enhance cooperation with Member Parliaments and other organizations in order to gather evidence on the circular economy, environment and digitalization, to map the interplay between them and to promote guidelines for parliamentary action;
31. *Also calls on* parliaments to see to it that digitalization and circular-economy principles, and strengthened goals to this effect, are incorporated while approving future free trade agreements, which require parliamentary ratification;
32. *Invites* parliaments to support the use of standardized, comparable and high-quality digital data which is properly mined, investigated and managed, and stresses that promoting digitalization is an important tool to support efficient and reliable information collection and delivery, which are key elements for a safe and sustainable circular economy;
33. *Requests* parliaments to rationalize the discussion on data sharing by distinguishing between different types of data and to establish fair and functional data regulation based on common sense by securing fair access to data, as well as fair protection of data according to the internationally accepted data protection principles, intellectual property rights and other relevant legal frameworks as per national circumstances;
34. *Encourages* parliaments and governments to engage in dialogue with stakeholders (for example, civil society, companies and administrations) in order to increase their awareness of the importance of providing open data and turn them into active participants of the data economy and co-creators of knowledge when legally possible;
35. *Calls on* parliaments to envisage measures aimed at tackling people's lack of basic digital skills and e-literacy, and at increasing the number of IT, artificial intelligence, blockchain and other digital professionals, as a means to proactively shape a digital transformation centred around sustainable ecological, social and economic development dimensions;
36. *Invites* parliaments to exchange information and best practices and implement capacity-building programmes with a view to increasing awareness and knowledge among parliamentarians about the interplay between digitalization and the circular economy, and its potential in promoting a resilient and green recovery and achieving the SDGs, particularly responsible consumption and production.

---

\* The resolution was negotiated in keeping with the Special Rules of Procedure governing virtual sessions of the IPU Assembly and Standing Committees. Reservations were received from:

**India**, which expressed reservations on preambular paragraphs 7 and 29.

**Nicaragua**, which expressed reservations on operative paragraphs 3, 8, 20, and 28.

## Report of the Standing Committee on Democracy and Human Rights

*Noted by the 142nd IPU Assembly  
(Virtual session, 27 May 2021)*

The Standing Committee on Democracy and Human Rights held two sittings in the run-up to the 142nd IPU Assembly.

On 28 April, the Committee met to discuss the impact of the COVID-19 pandemic on democracy and human rights, and on the functioning of parliaments. With Committee Vice-President Ms. A. Gerkens (Netherlands) in the chair, the Committee heard opening remarks from Ms. L. Thornton (Director for Global Programmes, International IDEA) and Mr. N. Bako-Arifari (member of the National Assembly, Benin), and later from Mr. A. Williamson (Senior Researcher, Centre for Innovation in Parliament, IPU) and Ms. C. López Castro (member of the Chamber of Deputies, Mexico).

During the debate, delegates observed that the pandemic had had a wide range of negative impacts on democracy and human rights. Fundamental rights such as the freedom of association had been restricted in the name of public health imperatives. A number of countries had declared a state of emergency. Delegates observed that restrictions on human rights must be time-limited, specified in law and proportional to the requirements of the situation. The full enjoyment of human rights and practice of democracy must be resumed as soon as the situation permitted.

Parliaments, like all institutions, had been severely challenged by the pandemic. Many parliaments had demonstrated an impressive capacity to find innovative solutions to continue to meet in virtual, hybrid or socially-distanced settings. The long-term impact of the pandemic on parliaments remained to be seen. On one hand, remote working had created new possibilities for parliamentarians to spend more time closer to the people they represented. On the other, it had made it more difficult to hold substantive debates and to discuss solutions to complex political issues.

Like everybody, delegates expressed the hope that the pandemic would soon be brought under control by the rapid and equitable distribution of vaccines, so that the Committee, the IPU and indeed society as a whole would be able to resume their normal functioning.

On 18 May, the Committee held a preparatory debate on the theme of the next resolution *Legislation worldwide to combat online sexual child exploitation*, with the Committee President, Mr. A.Y. Desai (India) in the chair. The debate started a process that would lead to the adoption of the resolution at the 143rd IPU Assembly later in 2021.

The Committee appointed a third co-Rapporteur, Mr. P. Limjaroenrat (Thailand) to join Ms. A. Gerkens (Netherlands) and Ms. J. Oduol (Kenya) who had been appointed as co-Rapporteurs at the preceding Assembly.

Ms. M. F. Singhateh (UN Special Rapporteur on sale and sexual exploitation of children) highlighted that many laws already existed, as well as the difficulty that was frequently observed in implementing them. The internet knew no boundaries, and perpetrators might be in one country, victims in another and images of abuse stored on servers in yet another jurisdiction. Meanwhile, it was very difficult to gather evidence that met the standards required by the courts, suggesting that new approaches would be required. Ms. Singhateh laid out the case for developing model legislation to combat online sexual child exploitation that could be adopted by all countries.

Mr. J. Carr (Technical Adviser to ECPAT International) cited data about the scale of online sexual child exploitation and drew attention to the role of technology companies in taking action to remove abusive images. He reinforced the point that legislation was only one of the steps towards effectively addressing the problem. Parliamentarians could greatly contribute to raising public awareness of the issue, which in turn would increase the pressure on technology companies to step up their efforts.

During the debate, the rapporteurs and delegates shared experience from their countries and sought advice from the experts on possible courses of action. The inputs would help inform the preparation of the draft resolution.

The Bureau of the Committee met on 11 May to exchange perspectives on the major challenges to democracy and human rights, in the context of the revision of the IPU Strategy. Bureau members identified a range of pressing issues, such as online disinformation, hate speech and the fight against discrimination in all its forms, including on the basis of sexual orientation. They expressed the wish that the Committee be able to discuss any issue and thereby play its role in advancing democracy and human rights to the fullest extent possible.

At its last sitting on 18 May, the Committee elected a number of new members to the Bureau, on the basis of the nominations from the geopolitical groups.

# Report of the Standing Committee on United Nations Affairs

*Noted by the 142nd IPU Assembly  
(Virtual session, 27 May 2021)*

## **Joint meeting with the Standing Committee on Sustainable Development on the overall theme of the 142nd Assembly (27 April)**

This first sitting of the Standing Committee on United Nations Affairs was held jointly with the Standing Committee on Sustainable Development to debate the overall theme of the 142nd Assembly *Overcoming the pandemic today and building a better tomorrow: the role of parliaments*.

The President of the Standing Committee on United Nations Affairs, Mr. J.C. Romero (Argentina), and the President of the Standing Committee on Sustainable Development, Ms. V. Muzenda Tsitsi (Zimbabwe), opened the session. The Committees adopted the agenda and the Standing Committee on United Nations Affairs approved the summary record of its session held at the 141st Assembly in Belgrade.

Mr. J.C. Romero chaired the first panel which focused on the main components of the pandemic recovery phase, opportunities to advance towards a green economy, as well as renewed multilateral cooperation and dialogue to tackle global challenges, including new pandemics. Ms. S. Dinică (Romania), member of the Bureau of the Standing Committee on Sustainable Development, moderated the second panel on vaccines accessibility as a public good.

The two panels featured the following speakers: Ms. S. Rehman (Pakistan), Ms. M. Aubry (member of the European Parliament), Mr. T. Jackson (Professor, University of Surrey), and Mr. M. Frick (Deputy Special Envoy to the UN Food Systems Summit). About 75 members of parliament participated in the debate while 150 parliamentary staff members followed as observers.

Panel presentations gave rise to a total of 15 interventions (including two received in the chat line) from representatives of the following parliaments: Bahrain, Burundi, Canada, China, France, Germany, India, Iran, Japan, Mongolia, Netherlands, Republic of Korea, Saudi Arabia, Thailand, and the United Arab Emirates.

The main takeaways from the discussion can be summarized as follows:

1. The COVID-19 pandemic magnified existing problems such as growing inequalities, and unsustainable development patterns nationally and globally. The post-COVID-19 recovery must bring about systemic change in the development model but also in the underlying commitment that people and countries needed to make to each other and to the international community. The development model should refocus on what matters to people most, namely, their health and that of their environment, particularly in developed countries where growth had already reached its limits. The underlying commitment must be centred more on solidarity rather than competition and must affirm the value of multilateralism as the best way for countries to tackle borderless problems such as climate change and pandemics.
2. The green economy and the circular economy were key to making the current development model more sustainable. However, the care economy, which consisted of the services to people (the old, the most vulnerable, the unemployed, etc.) that required relatively little material input but dramatically improved the quality of life and human security, must also be integrated into that model. Prosperity needed to be redefined in terms of good health and more time for oneself and family, rather than in terms of more high-input material production and consumption that involved more carbon emissions and extraction of finite resources. Steps in this direction would require, among other things, a new financial architecture, a more progressive tax system, and new programmes such as a universal basic income.
3. The current dysfunctional global food system that left hundreds of millions of people hungry or malnourished, led to enormous food waste, and caused a host of health and social problems, was a good illustration of what needed to change going forward. The pandemic had shown the vulnerability of global supply chains that also included food and basic staples. The food system needed to be more grounded within national borders and the ownership of key inputs protected from corporate monopolies.

4. A stronger focus on women was key to the post-pandemic recovery and to sustainability in general. Refocusing the development model on the care economy would benefit women in particular as they occupied the greater share of jobs in the service sector. Foreign aid needed to target women better. Women were also key to the food system and to food security in general as they were often the backbone of the informal sector and of rural economies.
5. The way in which the COVID-19 vaccine was being produced and distributed to people and countries around the world evinced a dramatic lack of global solidarity and would ultimately prove self-defeating unless corrective measures were adopted soon. The pandemic would not end until the vast majority of people in each country was vaccinated and herd immunity was reached. That objective was not attainable presently as the supply of vaccines was controlled by a handful of patent-holding pharmaceutical companies with limited productive capacities and more interest in profit making than in global public health. Governments needed to recognize the global emergency as one akin to a state of “war” and from there, act accordingly to deploy every conceivable tool to bring the pandemic under control as fast as possible and everywhere. One such tool should be the temporary waiving of vaccine patents so that every pharmaceutical company in the world with capacity to add to the global supply of vaccines could do so with no penalty. Patent-holding companies should be compensated for sharing their vaccine formula and technical know-how with others. At the same time, other tools already being deployed, such as the Covax facility, needed to be considerably more strengthened.

#### **Discussion on the UN75 Declaration follow-up (29 April)**

The second sitting of the Committee on United Nations Affairs considered the implications of the Declaration issued at the conclusion of the September 2020 High-level Meeting to Commemorate the Seventy-fifth Anniversary of the United Nations (UN75).

The UN75 Declaration comprised 12 commitments – referred to as “Our Common Agenda” – on the currently most critical global challenges, from reversing climate change to reforming multilateralism. The Declaration requested the UN Secretary-General to report to the General Assembly in September 2021 with recommendations on how to advance the Common Agenda. As part of that endeavour, the UN was conducting a global consultation with key constituencies via an online facility at <https://un75.online/take-action/>.

Moderated by the Committee President Mr. J.C. Romero, the meeting proceeded in two parts: the first part featured a panel discussion with Ms. M. Joyni (Ambassador, Permanent Representative of South Africa to the United Nations), Mr. B. Rae (Ambassador, Permanent Representative of Canada to the United Nations), and Ms. E. Cousens (President and CEO of the UN Foundation). The second part featured a live poll built on the nine leading questions of the UN global consultation on the Common Agenda. The elements of the consultation were introduced by Ms. M. Griffin (Senior Advisor, Office of the United Nations Secretary-General).

About 45 members of parliament participated in the session while over a hundred observers followed online. Interventions were voiced or submitted in writing from the following 13 Members: Bahrain, Belarus, Burundi, China, Costa Rica, India, Iran, Kuwait, Madagascar, Mongolia, Saudi Arabia, Thailand, and Turkey.

The panel discussion in the first part of the sitting highlighted the following points:

1. The current pandemic provided a powerful reminder of the value of multilateralism. For the pandemic to end the whole world needed to work together in solidarity toward common solutions. The solutions should also aim at making the response to future inevitable pandemics much more effective than had been the case with COVID-19, when countries and multilateral organizations alike had been caught totally unprepared.
2. The United Nations was not perfect but remained a key pillar of multilateralism. A stronger multilateral system necessarily needed to include all key constituencies, not just governments. Along with the private sector, civil society, and youth, parliaments and parliamentarians must play a greater role in developing innovative policy solutions and in implementing international commitments. Narrowing the digital divide was one important way to bring people together nationally and globally.

3. Putting the Sustainable Development Goals (SDGs) back on track toward implementation by 2030 was critical to restore faith in government and in multilateralism. People's trust in governments and in the multilateral regime could only be restored by effectively addressing their problems on the ground.
4. Parliaments' role in implementing international agreements through the legislative and budget process, as well as by exercising effective oversight was key. The IPU's capacity to bring all political parties to multilateral forums added value to the UN's one-country-one-voice institutional set up.

As noted, the survey exercise with participants during the second part of the session focused on the same nine questions at the heart of the UN global consultation. The IPU had added multiple choice answers to those questions and had invited participants to choose their top two preferences. Additionally, participants could add one or more answers of their own. Top choices from the nine leading questions highlighted the following points:

- Strengthening data collection was key to analysing trends and future projections.
- Introducing a culture of peace curricula into schools was most important to bringing peace to the world.
- Investing massively in renewable energy and green industries was the most important step to curb climate change.
- Global public goods were best defined as all assets and services that must be accessible to all.
- Ensuring that all government documents were publicly accessible was key to restoring trust between people and institutions.
- Decision-making was most effective when the public was well informed of the relevant process in a timely manner.
- Ensuring access to education and health care to all was key to levelling the playing field in society.
- Enabling more parliamentary dialogue around global issues through the IPU was most important to global governance.
- Making the UN more inclusive and representative of the global community required amending the Charter of the United Nations to recognize the role of parliaments in global governance.

At the end of the session, the Committee President Mr. J.C. Romero announced that he had completed his second term as Committee president and wished every success to his successor, who would be appointed after the 142nd Assembly. Mr. Romero thanked the IPU Secretariat for its support and his fellow Bureau members for their work during his four-year tenure.

## Statement on the occasion of the 2021 United Nations High-Level Meeting on HIV/AIDS

*Endorsed by the IPU Governing Council at its 207th session  
(Virtual session, 25 May 2021)*

### **The Governing Council,**

- *Noting* the Inter-Parliamentary Union's continued support over the years to the global AIDS response and engagement in United Nations high-level meetings on HIV/AIDS,
- *Recalling* United Nations General Assembly resolution 75/260 of 23 February 2021 on the organization of the 2021 High-Level Meeting on HIV/AIDS inviting the Inter-Parliamentary Union to contribute to the meeting,
- *Recalling also* the United Nations Declaration of Commitment on HIV/AIDS adopted on 27 June 2001 and the political declarations on HIV/AIDS adopted at the high-level meetings of the General Assembly in 2006, 2011 and 2016,
- *Underlining* that the world's governments have set a target to end the AIDS epidemic by 2030 as part of the Sustainable Development Goals (in particular Goal 3, target 3),
- *Welcoming* the significant gains achieved in the AIDS response yet noting with concern that progress has been uneven among and within countries, and that gains remain fragile and reversible without renewed commitment, increased investments and accelerated action,
- *Expressing* deep concern that prior to the COVID-19 pandemic the world was not on track to meet the time-bound targets set out in the 2016 Political Declaration on HIV and AIDS, which expired at the end of 2020, and that the modelling of the COVID-19 pandemic's long-term impact on the HIV response shows a setback with an estimated 123,000 to 293,000 additional new HIV infections and 69,000 to 148,000 additional AIDS-related deaths between 2020 and 2022,
- *Noting* that 2021 marks 40 years since the first case of AIDS was reported, 25 years since UNAIDS commenced its valuable work and 20 years since the creation of the Global Fund to Fight AIDS, Tuberculosis & Malaria, which provides 21 per cent of all international financing for the global HIV response; as well as that a new Global AIDS strategy for 2021-2026 has been adopted,
- *Expressing* concern that 38 million people globally were living with HIV in 2019, that more than 12 million people still do not have access to HIV treatment, and that 1.7 million people became infected with HIV in 2019 because they did not have access to essential HIV services,
- *Noting* that HIV is not only driven by but also entrenches gender inequality, leaving HIV infected women more vulnerable to violence, coercion, stigma and discrimination, including violations of their sexual and reproductive rights, and that they are six times more likely to develop cervical cancer,
- *Noting also* with concern that every week, around 5,500 young women aged between 15 and 24 years become infected with HIV, and that young women in Sub-Saharan Africa are twice as likely as men to be living with HIV,
- *Noting further* that structural, legal, economic and other inequalities that foster stigma and discrimination increase HIV vulnerability, impede access to services and make key populations more likely to die of AIDS-related illnesses, as well as that, as reported by the *Global AIDS Strategy 2021-2026*, the risk of acquiring HIV is 13 times higher for transgender people, 26 times higher among gay men and other men who have sex with men, 29 times higher among people who inject drugs, and 30 times higher for sex workers,

### **Calls on parliaments to:**

- Work to have States realize the right to health and implement health targets as part of the Sustainable Development Goals, including ending the AIDS epidemic by 2030.



- Bring HIV back to the public discourse since HIV continues to be a major public health crisis.
- Respond to the specific health needs of young women and adolescent girls and other groups of people disproportionately affected by HIV, particularly underserved communities such as indigenous and transgender populations, by raising awareness, ensuring prevention and access to treatment, and providing relevant services.
- Use both their mandate and public trust to engage communities and act in the interest of every citizen and every community, including people living with HIV and key populations, to build large scale public awareness and enable community mobilization towards a collective people's movement to achieve the promise of better health outcomes and a reduction in disparities.
- Promote evidence-based, people-centred guidance and tools to promote the autonomy and self-efficacy of people living with and at risk of HIV, including through access to self-care interventions.
- Review existing legislation and repeal or amend laws, including age-restrictive laws, that undermine access to HIV and health services for all, and that criminalize HIV transmission to ensure that no one is left behind.
- Enact laws that protect and promote the human rights of all citizens, including their right to health; that protect people living with HIV, in particular young women and adolescent girls, and key populations against stigma and discrimination; and that ensure access to quality, affordable sexual and reproductive health services and rights.
- Use their oversight and budgetary powers and engage with global partners to enable effective prioritization and more efficient allocation of resources for HIV and health, given the fiscal pressures exacerbated by the COVID-19 pandemic, and support gender-sensitive budgeting as a tool for addressing women's, girls' and transgender people's health needs.
- Commit to resume health services disrupted on account of the COVID-19 pandemic to ensure equitable access to HIV testing and treatment.

**The Governing Council renews its call on all countries to:**

- Renew at the 2021 United Nations High-Level Meeting on HIV/AIDS their commitment to global efforts to end the AIDS epidemic and achieve the Sustainable Development Goals by 2030.
- Protect the human rights of all persons without distinction in law and in practice and ensure all health policies and interventions are in conformity with international human rights standards.
- Strengthen already established strategic partnerships and create new ones that include governments, parliaments, affected communities, civil society, the private sector, academics, scientists and philanthropists.
- Mobilize adequate resources and funds to support the implementation and realize the objectives of the new *Global AIDS Strategy 2021-2026*, and also to mobilize all sources, public and private, domestic and international, to reverse the decrease in international support and close the US\$ 7 billion funding gap for the global AIDS response.
- Apply the lessons learned from the colliding HIV epidemic and COVID-19 pandemic and, at the 2021 United Nations High-Level Meeting on HIV/AIDS, urge for more investments in global pandemic responses and the adoption of a new set of bold, ambitious but achievable HIV targets to end AIDS as a public health threat by 2030.
- Use the scientific progress achieved in developing effective mRNA vaccines against COVID-19 for the quick development of an HIV vaccine.
- Ensure that intellectual property rights are not an obstacle for any person living with HIV to receive modern antiretroviral therapy.

## Parliamentary action in support of ending statelessness

### Statement to mark the 60th anniversary of the Convention on the Reduction of Statelessness

*Endorsed by the IPU Governing Council at its 207th session (Virtual session, 25 May 2021)*

Statelessness, or the lack of possession of any nationality, affects millions of people worldwide, often denying them access to fundamental rights such as education, medical treatment, work and travel, and leaving them vulnerable to extreme forms of exploitation and abuse.

Article 15 of the 1948 Universal Declaration of Human Rights recognizes that all people have the right to a nationality, which in turn often serves as a gateway to other fundamental rights. The right to a nationality is also enshrined in numerous widely ratified international human rights treaties, including the International Covenant on Civil and Political Rights, the Convention on the Rights of the Child, and the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women.

Recognizing that 2021 marks the 60th anniversary of the 1961 Convention on the Reduction of Statelessness (1961 Convention),

Recalling that the problem of statelessness has persisted over the years owing to gaps in nationality laws, weak birth registration systems and discriminatory legislation, including nationality laws that prevent women from conferring their nationality on their children on an equal basis to men,

We, Members of the IPU, call for renewed and urgent parliamentary action to help end the plight of stateless persons by:

- Taking appropriate legislative measures, such as reforms to nationality and related laws to ensure that they conform to the international standards that prevent and reduce statelessness and protect stateless persons, in particular by ensuring that nationality laws are free from discrimination and contain the safeguards that prevent statelessness;
- Encouraging relevant States to accede to and implement treaties that contain these international standards, including the 1961 Convention and the 1954 Convention relating to the Status of Stateless Persons; and to support universal adherence to and implementation of these Conventions;
- Considering providing necessary support for the implementation of the 360 pledges to address statelessness made at the 2019 High-Level Segment on Statelessness and the 2019 first Global Forum on Refugees, as many of these require action to be taken by parliaments;
- Speaking out for stateless men, women, boys and girls in our countries and raising awareness of their situation;
- Making use of the tools produced by the IPU and the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), such as the 2005 IPU-UNHCR handbook for parliamentarians *Nationality and Statelessness* (updated in 2014 and translated into 13 languages) and the 2018 handbook *Good practices in nationality laws for the prevention and reduction of statelessness* (available in eight languages); and
- Systematically upholding the right to a nationality for all and supporting efforts to meet the goals of the #IBelong Campaign to End Statelessness by 2024.

With less than four years remaining in the #IBelong Campaign to End Statelessness by 2024, and less than ten years to achieve the Sustainable Development Goals and leave no one behind, the time for action is now.

## Statement on Yemen

*Endorsed by the IPU Governing Council at its 207th session  
(Virtual session, 25 May 2021)*

The IPU Committee on Middle East Questions expresses its strong concerns over the recent escalation in the brutal conflict in Yemen, causing what has become known as the world's worst humanitarian crisis.

The Committee strongly condemns the violations of UN Security Council resolutions regarding Yemen, especially as regards the embargo on arms sales to parties to the conflict, and requests the parliaments of relevant countries to conduct oversight of their governments in the implementation of such resolutions.

The Committee is disturbed by the increasing levels of famine in Yemen, adding higher levels of tragedy to this grave crisis, and thus calls upon the members of the global parliamentary community to assume their role in saving Yemeni lives.

## Special Rules of Procedure to regulate the conduct of virtual sessions of the Assembly and Standing Committees

*Adopted by the IPU Governing Council at its 207th session  
(Virtual session, 24 May 2021)*

### **I. Special Rules of Procedure for the Assembly (meeting in virtual format)**

The Rules of the Assembly shall continue to apply in full, except to the extent that they are inconsistent with these Special Rules of Procedure, in which case the decision of the Assembly to adopt these Special Rules of Procedure shall constitute a decision to suspend the relevant Rules of the Assembly to the extent necessary.

The Rules of the Assembly that shall be suspended are the following:

Rules 4 to 6 with regard to the venue and duration of a physical Assembly  
Rule 9 with regard to the Steering Committee  
Rules 11,12 and 15.3 with regard to emergency items  
Rules 17 to 20 with regard to amendments and sub-amendments  
Rules 28 to 32 with regard to voting  
Rule 33 with regard to quorum  
Rule 34 with regard to majorities

#### **1. ATTENDANCE**

1.1 Attendance by Members, Associate Members and Observers shall be through secured access to videoconference or other electronic means allowing representatives to hear other participants and to address the meeting remotely as appropriate.

1.2 For the purpose of attendance, and voting, the gender inclusiveness of delegations of Members under Articles 10 and 15(c) of the Statutes will be assessed on the basis of the list submitted by each Member for the purpose of registration by the deadline indicated below.

#### **2. REGISTRATION**

2.1 Registration shall take place through an online system in accordance with established practice. Each IPU Member participating in the session shall communicate the name, gender, age and contact details of its delegates as well as the scan of an official letter from the Speaker of parliament or the President of the IPU Group concerned.

2.2 The deadline for registration shall be 15 days before the opening of the session. No further changes to the composition of delegations will be possible after that date except in case of force majeure preventing a registered member from attending the session. The existence of such a situation must be certified by the Speaker of the Parliament or the President of the IPU Group concerned through a written communication to the Secretary General.

#### **3. QUORUM**

The number of registered delegations at the registration deadline indicated in Rule 2.2 of these Special Rules of Procedure shall be used to establish the quorum.

#### **4. ADDRESSING THE ASSEMBLY**

4.1 During the virtual session, statements by delegates shall be limited to two minutes.

4.2 Delegates may also submit written statements in either English or French (the official languages of the Organization) with an indication of the agenda item to which they refer, in advance of the opening of the session of the Assembly. Written statements shall be in lieu of live interventions. These shall be posted on a dedicated web page and shall form part of the official records of the session.

4.3 Delegates may also submit pre-recorded video statements with an indication of the agenda item to which they refer, in advance of the opening of the session. Pre-recorded video statements shall be in lieu of live interventions.

4.4 Any delegate wishing to take the floor should signal their wish to speak. A delegate wishing to raise a point of order in relation to a statement made during the session should signal their intention to do so. The President will rule on the point of order in accordance with Rule 23 of the Rules of the Assembly.

4.5 Observers are invited to submit written statements in either English or French (the official languages of the Organization) with an indication of the agenda item to which they refer, in advance of the opening of the session of the Assembly. Such statements shall be posted on a dedicated web page.

## **5. DECISION-MAKING**

All decisions of the Assembly taken in a virtual session shall be, as far as possible, adopted by consensus. In view of the virtual nature of the session and of technical limitations, resolutions prepared by the Standing Committees and outcomes of the General Debate endorsed by the Executive Committee shall be submitted for adoption by the Assembly through the written silence procedure as outlined in Rule 6 below.

## **6. WRITTEN SILENCE PROCEDURE**

6.1 The following written silence procedure shall apply in respect of any proposal that the IPU President determines, following informal consultations, is suitable for adoption without further discussion by the Assembly.

6.2 At the request of the President, the Secretary General shall transmit to Members any such proposal for consideration under this written silence procedure.

6.3 The communication shall contain the text of the proposal(s) to be considered under this written silence procedure. Any such objection shall be conveyed in writing, including by email, and addressed to the Secretary General. The objection must have been received within 15 days of the date of the dispatch of the communication.

6.4 In the absence of the receipt by the stipulated deadline of written objections from one third or more of Members, the proposal concerned shall be considered as having been validly adopted by the Assembly. Objections shall be reproduced in footnotes appended to the text of the resolution or decision once adopted.

6.5 The Secretary General shall communicate the outcome of the written silence procedure to all Members as soon as possible after the set deadline referred to above. In the case of a proposal that is adopted pursuant to the written silence procedure, the date of the Secretary General's communication to that effect shall be the date of adoption of the proposal.

6.6 Without prejudice to the above, a Member may explain their position in respect of a proposal that is subject to the written silence procedure by submitting a written statement relating thereto, for posting on the IPU website. Written statements should be received by the Secretary General by the date set for receipt of objections. Written statements shall be made available on the IPU website for information purposes only. They shall appear as submitted and in the language(s) of submission. Submission of a written statement in accordance with this paragraph shall not be considered as an objection.

## **II. Special Rules of Procedure for the Standing Committees (meeting in virtual format)**

The Rules of the Standing Committees shall continue to apply in full, except to the extent that they are inconsistent with these Special Rules of Procedure, in which case the decision of the Governing Council to adopt these Special Rules of Procedure shall constitute a decision to suspend the relevant Rules of the Standing Committees to the extent necessary.

The Rules of the Standing Committees that shall be suspended are the following:

Rule 7, paragraph 6, with regard to the election of Bureau members by secret ballot  
Rule 13, paragraph 2, with regard to the deadline for submission of amendments

Rule 18 with regard to the deadline for the submission of proposals for subject items  
Rules 24 to 26 with regard to the treatment of amendments and sub-amendments  
Rule 32 with regard to procedural motions  
Rule 33 with regard to public meetings  
Rules 35 and 36 with regard to the method of voting  
Rule 37 with regard to division of proposals  
Rule 38 with regard to interruption and explanation of the vote  
Rule 39 with regard to quorum  
Rule 40 with regard to the decisions of the Standing Committees and their Bureaux

## **1. ATTENDANCE**

Attendance by Members, Associate Members and Observers shall be through secured access to videoconference or other electronic means allowing representatives to hear other participants and to address the meeting remotely as appropriate.

## **2. QUORUM**

A Standing Committee may meet and deliberate irrespective of the number of members present.

## **3. ADDRESSING THE STANDING COMMITTEES**

3.1 During the virtual session, statements by members shall be limited to two minutes.

3.2 Members may submit written statements in either English or French (the official languages of the Organization) with an indication of the agenda item to which they refer, in advance of the opening of the session of the Standing Committee concerned. Written statements shall be in lieu of live interventions. These shall be posted on a dedicated web page and shall form part of the official records of the session.

3.3 Any member wishing to take the floor should signal their wish to speak. A member wishing to raise a point of order in relation to a statement made during the session should signal their intention to do so. The President will rule on the point of order in accordance with Rule 28 of the Rules of Standing Committees.

3.4 Observers may submit written statements in either English or French (the official languages of the Organization) with an indication of the agenda item to which they refer, in advance of the opening of the session of the Standing Committee concerned. Such statements shall be posted on a dedicated web page.

## **4. DECISION-MAKING**

All decisions of Standing Committees taken in a virtual session shall be, as far as possible, adopted by consensus. Ad-hoc rules shall be established for the adoption of resolutions and subject items, through a transparent and inclusive process.

## **5. WRITTEN SILENCE PROCEDURE**

5.1 The following written silence procedure shall apply in respect of any proposal that the IPU President determines, following informal consultations, is suitable for adoption without further discussion.

5.2 At the request of the President, the Secretary General shall transmit to Members any such proposal for consideration under this written silence procedure.

5.3 The communication shall contain the text of the proposal(s) to be considered under this written silence procedure. Any such objection shall be conveyed in writing, including by email, and addressed to the Secretary General. The objection must have been received within 15 days of the date of the dispatch of the communication.

5.4 In the absence of the receipt by the stipulated deadline of written objections from one third or more of Members, the proposal concerned shall be considered as having been validly adopted. Objections shall be reproduced in footnotes appended to the text of the resolution or decision once adopted.

5.5 The Secretary General shall communicate the outcome of the written silence procedure to all Members as soon as possible after the set deadline referred to above. In the case of a proposal that is adopted pursuant to the written silence procedure, the date of the Secretary General's communication to that effect shall be the date of adoption of the proposal.

5.6 Without prejudice to the above, a Member may explain their position in respect of a proposal that is subject to the written silence procedure by submitting a written statement relating thereto, for posting on the IPU website. Written statements should be received by the Secretary General by the date set for receipt of objections. Written statements shall be made available on the IPU website for information purposes only. They shall appear as submitted and in the language(s) of submission. Submission of a written statement in accordance with this paragraph shall not be considered as an objection.

---

---

## Cremer-Passy Prize Rules

*Approved by the IPU Governing Council at its 207th Session  
(Virtual session, 25 May 2021)*

### **PREAMBLE**

The Inter-Parliamentary Union (hereinafter "the IPU") is an international organization of the parliaments of sovereign states, which was established in 1889 with the aim of promoting peace, cooperation among peoples and the consolidation of representative institutions by fostering personal relations between the members of all Parliaments, bringing them together in a joint action aimed at maintaining and ensuring the full participation of Member Parliaments.

The IPU advocates for the peaceful resolution of international conflicts through concrete action by parliamentarians globally, engaging in effective parliamentary diplomacy in the following areas of activity: representative democracy, peace and international security, sustainable development, human rights and humanitarian law, gender equality, international trade, and education, science and technology.

With a view to encouraging such parliamentary diplomacy and fostering concrete action by parliamentarians in the pursuit and promotion of more lasting peace and effective democratic societies, the IPU Governing Council, on the proposal of the Executive Committee, adopted Resolution no. XX establishing the "Cremer-Passy Prize", to be awarded annually to a parliamentarian or group of parliamentarians who make an outstanding contribution to the defence and promotion of the IPU's objectives as well as those who contribute to a more united, fair, secure, sustainable and equitable world.

Article XX of Resolution no. XX mentioned above provides for the adoption of the criteria and the rules of procedure for awarding the Cremer-Passy Prize.

The Cremer-Passy Prize Rules and criteria are hereby approved as follows:

### **Article 1**

The Inter-Parliamentary Union hereby establishes a parliamentarians' award for excellence entitled the "Cremer-Passy Prize".

### **Article 2**

1. The Cremer-Passy Prize is awarded by the IPU and is intended to reward a parliamentarian or group of parliamentarians who make an outstanding contribution to the defence and promotion of the objectives of this organization and to a more united, fair, secure, sustainable and equitable world.
2. The Cremer-Passy Prize shall be awarded annually, at the second IPU Assembly of each year.

3. The winner of the prize shall be invited to attend the IPU Assembly referred to in Article 2.2 and to address the Assembly in recognition of their achievement and to serve as an inspiration to the work of other Members of Parliament.
4. The Cremer-Passy Prize shall not be awarded posthumously.

### **Article 3**

All parliamentarians from IPU Member Parliaments, who at some point in the year to which the prize relates were sitting Members of Parliament, shall be eligible for the award.

### **Article 4**

1. In accordance with their own rules of procedure, the geopolitical groups shall accept nominations for the Cremer-Passy Prize from their parliamentary delegations, and submit them by 18:00 (CET) on 31 May of each year to the IPU Secretariat by filling in a specific form available at [www.ipu.org](http://www.ipu.org).
2. Each geopolitical group may submit more than one nomination, stating an order of preference.
3. The nominations shall be accompanied by a cover letter signed by the Chair of the geopolitical group, setting out the reasons why they consider that the parliamentarian or group of parliamentarians deserve to be awarded the Cremer-Passy Prize.
4. Failure to comply with the time limit laid down in Article 4.1 cannot be remedied.

### **Article 5**

1. The IPU Secretariat shall check the content of the nominations submitted by the geopolitical groups within 20 days of the deadline for submitting nominations in order to assess whether the nominees have met the criteria.
2. The IPU Secretariat shall gather all the nominations deemed valid and submit them to the Prize Selection Board, together with a report on the nominations that have been rejected, setting out the reasons for their exclusion.
3. In the event of failure to comply with any of the criteria for the nominations, the IPU Secretariat shall inform the nominee(s) accordingly.
4. Where the geopolitical group does not remedy the non-compliance, the nomination in question shall be rejected by the IPU Secretariat.

### **Article 6**

1. The Prize Selection Board shall be composed of seven members, including the current IPU President, who shall chair the Board without voting rights except for the purposes of paragraph 6.8, and the last President Emeritus from each geopolitical group.
2. Geopolitical groups that cannot be represented by a President Emeritus shall nominate, in accordance with their rules of procedure, a retired Speaker.
3. The Secretary General of the IPU shall attend the Prize Selection Board as a non-voting observer in order to ensure that the proposals are assessed based on up-to-date knowledge of the current Members of the IPU.
4. The members of the Prize Selection Board shall have 30 working days from the date of receipt of the nominations from the Secretariat to consider them.
5. The Prize Selection Board shall meet within a maximum of five days from the expiry of the period referred to in paragraph 6.4 in order to discuss and decide on the prize winner or winners.
6. The Cremer-Passy Prize winner(s) will be decided through a majority vote of the Prize Selection Board members.
7. In the event of a tie, the Prize Selection Board shall hold a second vote between the two nominees with the most votes.
8. Where the tie remains after the second vote count, the Prize Selection Board Chairman shall have a casting vote to determine the winner(s).
9. The Prize Selection Board may unanimously decide not to award the Cremer-Passy Prize in a given year whenever unforeseen circumstances emerge (*force majeure*).
10. The IPU Secretariat shall make all the necessary arrangements to hold the meeting stipulated in paragraph 6.5 above.

### **Article 7**

The prize to be awarded consists of a trophy with an appropriate inscription.



**Article 8**

All actors involved in the award procedure shall keep all nominations confidential.

**Article 9**

1. The periods referred to in these Rules shall be counted in working days.
2. In the event that the country of any IPU Member has a public holiday on 31 May, that day, for the purposes of the submission of nominations laid down in Article 4.1, shall be considered a working day.

**Article 10**

To ensure the implementation of Resolution no. XX, which establishes the Cremer-Passy Prize, it shall be mandatory that the annual IPU Budget has a specific allocation for the Cremer-Passy Prize.

**Article 11**

Any amendments to the present Rules shall be adopted at the first IPU Assembly in any given year prior to award of the prize at the second IPU Assembly of that year.

**Article 12**

All these Cremer-Passy Prize Rules contained herein are constituted as the whole Rules of Procedure for the Cremer-Passy Prize.

---

## VOTING: Election Results

*Noted by the IPU Governing Council at its 207th Session  
(Virtual session, 25 May 2021)*

The Governing Council held a remote vote to fill the **vacancies** on the Committee on the Human Rights of Parliamentarians and the Committee on Middle East Questions. The voting opened at 17:00 CEST on Monday, 24 May and closed at 11:00 CEST on Tuesday, 25 May.

The quorum for the Governing Council session was set at 123.

**Election for the Committee on the Human Rights of Parliamentarians (CHRP)**

There were nine candidatures for six vacancies to be filled.

Rule 1.4 of the Rules of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians stipulates that "there shall be no fewer than four members of either sex". Taking into account the current composition of the Committee, this means that at least two of the vacancies needed to be filled by male parliamentarians and at least two by female parliamentarians.

A total of 233 votes were cast in this election. The quorum was therefore met.

The candidates and the number of votes they received are listed below in the same order as they were listed on the ballot paper, which was the order in which their candidacies had been received:

Name	Country	Votes
Ms. C. Urbano de Sousa	Portugal	149
Mr. S. Cogolati	Belgium	111
Mr. S. Spengemann	Canada	131
Ms. L. Quartapelle	Italy	148
Mr. F.A. Silva Facetti	Paraguay	76
Mr. B. Mbuku Laka	Democratic Republic of the Congo	96
Mr. H. Traore	Mali	74
Ms. C. Asiain Pereira	Uruguay	125
Mr. Kim Yeat CHHIT	Cambodia	88

The following candidates were duly elected (in order of country name):

Mr. S. Cogolati	(Belgium)
Mr. S. Spengemann	(Canada)
Mr. B. Mbuku Laka	(Democratic Republic of the Congo)
Ms. L. Quartapelle	(Italy)
Ms. C. Urbano de Sousa	(Portugal)
Ms. C. Asiain Pereira	(Uruguay)

### Election for the Committee on Middle East Questions

There were two vacancies to be filled. One needed to be filled by a **male parliamentarian, and the other by a female parliamentarian.**

There was only one woman candidate, Ms. R. Kavakci Kan (Turkey). Ms. Kavakci Kan was therefore elected unopposed.

Remote voting was held for the one seat to be filled by a male candidate.

A total of 231 votes were cast. The quorum was therefore met.

The candidates and the number of votes they received are listed below in the same order as they were listed on the ballot paper, which was the order in which their candidacies had been received:

Name	Country	Vote
Mr. M.E. Al-Sisi Al-Buainain	Bahrain	41
Mr. G. Migliore	Italy	101
Mr. M.O. Almheri	United Arab Emirates	77

**Mr. G. Migliore (Italy) was duly elected.**

## Report of the Forum of Women Parliamentarians

*Noted by the IPU Governing Council at its 207th Session  
(Virtual session, 25 May 2021)*

1. The 31st session of the Forum of Women Parliamentarians was held virtually on 10 and 12 May 2021. It brought together 78 participants, including 57 delegates from 34 countries. There were 53 women and 4 men among the parliamentarians who attended the Forum.
2. The President of the Bureau of Women Parliamentarians, Ms. S. Kihika, presided over the 31st session of the Forum. The President of the Inter-Parliamentary Union, Mr. D. Pacheco, welcomed the participants with opening remarks.

### Bureau of Women Parliamentarians

3. The President of the Bureau, Ms. S. Kihika, reported on the work of the Bureau at its 44th session held in October 2019 in Belgrade and 45th session held virtually in March 2021. The participants were also informed about the IPU's recent and future activities on gender equality and were briefed on the preparations for the new IPU Strategy (2022-2027).

### Contribution to the work of the 142nd Assembly from a gender perspective

#### (a) Gender-related impacts of the COVID-19 pandemic and prioritizing parliamentary action for gender-responsive recovery

4. By way of contributing to the General Debate of the Assembly on the overall theme *Overcoming the pandemic today and building a better tomorrow: the role of parliaments*, participants engaged in an interactive discussion on the gender dimensions of COVID-19 and gender-responsive recovery post-COVID.

5. In preparation for that discussion, the IPU, in partnership with UN Women, had organized in March and April 2021 a series of three virtual strategic Inter-Parliamentary Dialogues on gender-responsive post-COVID-19 recovery. Reports on the online meetings were presented by: Ms. S. Kihika (Kenya) on parity in political participation; Ms. H. Al-Helaissi (Saudi Arabia) on women's economic empowerment; Ms. S. Koutra-Koukouma (Cyprus) on violence against women and girls; and Ms. S. Sirivejchapun (Thailand) on gender-sensitive parliaments and gender-responsive legal reforms.

6. The debate in the Forum highlighted the disproportionate impacts that the COVID-19 pandemic had on women and girls. Women were on the frontline of the pandemic response, as they formed the majority of workers in the health sector and care economy. Participants stressed that with lockdown measures and the economic downturn due to COVID-19, women were more affected by job losses, increased unpaid household and care responsibilities, as well as amplified gender-based violence. The shift of health resources to the pandemic response also reduced access to sexual and reproductive health. This situation was even more critical for women with disabilities, adolescent girls, domestic workers, migrant women, women in contexts of conflict and displacement, indigenous women and women members of the LGBTQ community.

7. Participants called for the equal participation of women in decision-making and the full inclusion of their needs and perspectives in a gender-responsive recovery post-COVID-19. Building on an exchange of good practices, regarding the post-COVID-19 response, participants urged parliaments to prioritize parliamentary actions that: included women – of marginalized groups as well – in the design and implementation of pandemic relief and recovery economic policies; aimed at the adoption of measures to reintegrate women in the labour market and addressed the gender pay gap; ensured access to affordable childcare; promoted long-term investment in social protection systems for all women, including those in the informal sector; and ensured prevention of violence against women and girls and the provision of essential services to protect and support survivors.

**(b) Mainstreaming gender equality in the draft resolutions under consideration at the 142nd and 143rd Assemblies**

8. Participants were briefed on the two draft resolutions on the agenda of the 142nd Assembly and the inclusion of a gender perspective in each of them. Under the special procedure put in place in light of the pandemic, the respective Standing Committees had met in the weeks preceding the Assembly and had endorsed the resolutions through a written silence procedure. Members of the Bureau of Women Parliamentarians had taken part as ex officio members in the drafting committees of those Standing Committees, in order to ensure that a gender perspective was integrated in the resolutions.

9. Ms. C. Roth (Germany), co-Rapporteur of the draft resolution of the Standing Committee on Peace and International Security, gave a brief overview of the draft resolution *Parliamentary strategies to strengthen peace and security against threats and conflicts resulting from climate-related disasters and their consequences*. Ms. Kihika, on behalf of the Bureau, further explained that the resolution recognized UN Security Council resolutions on women, peace and security, as well as the specific impact of war, conflict, displacement, and climate-related tensions and disasters on women and girls, which included an increase in sexual and gender-based violence. The resolution also emphasized the need for meaningful participation of women at all levels of decision-making in the development and implementation of gender-responsive solutions and resilience mechanisms to tackle climate change and climate-related crises and their close connection to sustainable peace and security.

10. Ms. S.M. Dinică (Romania), co-Rapporteur of the draft resolution *Mainstreaming digitalization and the circular economy to achieve the SDGs, particularly responsible consumption and production*, of the Standing Committee on Sustainable Development, briefed the participants on the resolution. On behalf of the Bureau, Ms. H. Al Helaissi, noted that the resolution stressed the urgency to reverse losses in hard-won gender equality gains due to COVID-19, in particular in terms of economic empowerment and ending violence against women and girls. The resolution also recognized the potential of the circular economy and digitalization in enabling the economic empowerment of women, in particular through appropriate financial resources allocated to young and, in particular, women entrepreneurs. Furthermore, it called for bridging the gender digital divide through the promotion of gender-inclusive education frameworks, and policies to boost education opportunities and digital skills development for women and girls in the areas of science, technology, engineering, art and mathematics.

11. Ms. J. Oduol (Kenya), co-Rapporteur of the Standing Committee on Democracy and Human Rights, introduced the theme of the next resolution entitled *Legislation worldwide to combat online sexual child exploitation* to be considered at the 143rd Assembly. Following her presentation, participants expressed great concern at the growing phenomenon of online sexual child exploitation, further exacerbated by isolation and increased internet use during the COVID-19 pandemic. They agreed that the issue required the urgent involvement, at both the national and international levels, of all parliaments, governments, ICT companies but also parents and teachers, to ensure accountability in the physical and psychological protection of children. It was underlined that parliaments must bring national laws on that matter in line with the Convention of the Rights of the Child and its Protocol on the Sale of Children, Child Prostitution and Child Pornography. It was emphasized that investments must be made in the protection **and** education of children, including through age-appropriate sex education in schools to empower children to understand their rights, protect themselves, report online sexual exploitation and ask for help. Participants agreed to share their first preliminary considerations with the co-Rapporteurs of the upcoming draft resolution.

### **Panel discussion: Generation Equality in and through parliaments**

12. The panel discussion titled *Generation Equality in and through parliaments* focused on the role of parliaments to achieve gender equality, with emphasis on the empowerment and leadership of youth and adolescent girls. The exchange opened with presentations by: Ms. L. Banerjee, Executive Coordinator of Generation Equality, UN Women; Mr. H. Vasconcelos (Mexico), Senator; Ms. C. López Castro (Mexico), member of parliament; and Khesavi (Mauritius), a female youth empowerment advocate. The panellists addressed the IPU's role as co-leader of Generation Equality's Action Coalition on feminist movements and leadership and how parliamentarians could contribute to making women and girls feel empowered to participate in public life and contribute to decisions to build a better future for them.

13. Participants were also briefed on Generation Equality, a unique forum launched by UN Women in partnership with the governments of France and Mexico and civil society groups, centred on intergenerational dialogue and multi-stakeholder collaboration to achieve gender equality. Participants were invited to indicate their commitment to the Action Coalition areas of Generation Equality.

14. In the ensuing discussion, members of parliament shared information about what they did at the national level to promote women's and girls' organizing and leadership. Participants explained how their parliaments engaged in repealing discriminatory laws and pushed for new legislation that guaranteed women's rights and gender equality. They discussed the steps they took to reach gender parity in politics and to ensure the presence of diverse groups of young women leaders in all areas of decision-making. Strategies to achieve gender-responsive budgeting and the elimination of gender-based violence both in politics and in domestic life were also discussed.

### **Elections to the Bureau of Women Parliamentarians**

15. The Forum elected representatives to fill half of the seats of regional representatives and other vacancies in the Bureau of Women Parliamentarians. Since, due to the pandemic, elections had not been held in 2020, the Bureau proposed to extend by one year the term of the regional representatives whose terms were due to end in 2022 in keeping with the Rules of the Forum. It was so decided. The updated list of members of the Bureau is available in [Annex](#).

16. Following the Bureau's proposal, the Forum elected Ms. L. Vasylenko (Ukraine) to fill the post of President, and Ms. H. Ramzy Fayeze (Bahrain) to the post of First Vice-President of the Bureau of Women Parliamentarians. The position of Second Vice-President remained vacant and would be filled when the Bureau and Forum met again at the 143rd Assembly.

\* \* \* \* \*

## **COMPOSITION AND OFFICERS OF THE BUREAU OF WOMEN PARLIAMENTARIANS (as at 12 May 2021)**

### **PRESIDING OFFICERS (April 2021–2023)**

President: Ms. L. Vasylenko (Ukraine)

First Vice-President: Ms. H. Ramzy Fayeze (Bahrain)

Second Vice-President: *Vacancy*

---

REGIONAL REPRESENTATIVES		Expiry of term
<b>African Group:</b>		
Ms. O. Sanogo (Mali)	Ms. S. Wakarura Kihika (Kenya)	April 2023
Ms. N. Bujela (Eswatini)	Ms. M. Baba Moussa Soumanou (Benin)	April 2025
<b>Arab Group:</b>		
Ms. M.S. Al Suwaidi (United Arab Emirates)	Ms. M. Mohammed Saleh (Syrian Arab Rep.)	April 2023
Ms. H. Ramzy Fayez (Bahrain)	Ms. A.N. Ayyoub Awadallah (Egypt)	April 2025
<b>Asia-Pacific Group:</b>		
Ms. P. Maadam (India)	<i>Vacancy</i>	April 2023
Ms. P.A. Komarudin (Indonesia)	Ms. E. Azad (Islamic Rep. of Iran)	April 2025
<b>Eurasia Group:</b>		
Ms. E. Vtorygina (Russian Federation)	Ms. Z. Greceanii (Rep. of Moldova)	April 2023
Ms. E. Afanasieva (Russian Federation)	Ms. M. Vasilevich (Belarus)	April 2025
<b>Group of Latin American and the Caribbean:</b>		
Ms. C. Mix (Chile)	Ms. V. Persaud (Guyana)	April 2023
Ms. W.P. Andrade Muñoz (Ecuador)	Ms. A.F. Sagasti (Argentina)	April 2025
<b>Twelve Plus Group:</b>		
Ms. L. Wall (New Zealand)	Ms. L. Vasylenko (Ukraine)	April 2023
Ms. V. Riotton (France)	Ms. M. Grande (Italy)	April 2025

MEMBERS OF THE EXECUTIVE COMMITTEE ( <i>ex officio, for the duration of their term on the Executive Committee</i> )	Expiry of term
Ms. L. Fehlmann Rielle (Switzerland)	October 2021
Ms. A.D. Mergane Kanouté (Senegal)	April 2023
Ms. C. Widegren (Sweden)	October 2023
Ms. P. Krairiksh (Thailand)	October 2023
Ms. E. Anyakun (Uganda)	October 2023
Ms. B. Argimón (Uruguay)	October 2024

## Report of the Forum of Young Parliamentarians of the IPU

*Noted by the IPU Governing Council at its 207th Session  
(Virtual session, 25 May 2021)*

The Forum of Young Parliamentarians convened on 13 and 17 May 2021. The Forum was presided by the President of the Forum Mr. M. Bouva (Suriname).

In the course of the meetings, young members of parliament discussed the key role of youth in the COVID-19 pandemic recovery strategies, in building a future underpinned by representative and inclusive democracies and by a new development model that responded to the needs and interests of all generations. Marking the beginning of a new chapter in the advancement of youth participation and in the implementation of the 2010 IPU resolution *Youth participation in the democratic process*, the Forum launched the fourth IPU report entitled *Youth participation in national parliaments* and the IPU campaign *I Say Yes to Youth in Parliament!*

In their introductory remarks, the IPU President and the IPU Secretary General reaffirmed that young people were a key part of any democracy and that it was their right to be included in political decision-making. Recognizing youth leadership in mitigating the impact of the COVID-19 pandemic, they praised the role that young people were playing in supporting the elderly and other vulnerable groups and countering disinformation during the pandemic in addition to promoting democracy, climate action and combatting racism and exclusion.

Participants discussed from a youth perspective the overall theme of the 142nd Assembly. They unveiled initiatives and actions taken at the national level to mitigate the COVID-19 pandemic's impact on youth in terms of legislation and policies on education, employment, health and youth social services. They shared best practices in furthering youth participation in the democratic process, such as the establishment of caucuses of young MPs and youth national councils, digitalization initiatives to develop new opportunities for youth employment, lowering the age of eligibility to be elected to office, digitalization of election processes, and advancing equality and equity in access to online education.

Equally important were decisions made to support youth participation and leadership in the IPU. In this context, the Forum approved the nominations made by the geopolitical groups for membership of the Board of the Forum of Young Parliamentarians for the period 2021–2023. Furthermore, the Forum approved the election of Ms. S. Albazar (Egypt) as the new President of the Board of the Forum of Young Parliamentarians.

In preparation for the 143rd IPU Assembly, the Forum appointed Mr. U. Lechte (Germany) to prepare a youth overview report, with the aim of contributing a youth perspective to the draft resolution to be considered by the Standing Committee on Democracy and Human Rights entitled *Legislation worldwide to combat online sexual child exploitation*.

The Board of the Forum of Young Parliamentarians convened on 10 March, 6 May and 14 May 2021. It took decisions on the holding of the 2021 Global Conference of Young Parliamentarians in April and on the integration of a youth perspective into the theme of the 142nd IPU Assembly. The agendas of the meetings included the election of the new President of the Board. The Board also considered means to keep outgoing members of the Board involved in its work and agreed to propose a revision of the definition of "young parliamentarian" by reducing the age limit currently applied.

---

## Report of the Committee on Middle East Questions

*Noted by the IPU Governing Council at its 207th Session  
(Virtual session, 25 May 2021)*

Two sittings of the Committee were held virtually, on 14 April and 10 May 2021. This report summarizes the Committee's discussions and decisions made during those two sittings, which built on its discussions in July 2020.

The Committee's President, Ms. S. Atallahjan (Canada), as well as Ms. F. Benbadis (Algeria), Mr. H. Julien-Laferrière (France), Mr. A. Al-Ahmad (Palestine), Ms. H. Martins (Portugal) and Mr. L. Wehrli (Switzerland), attended both sittings. Mr. A.A. Jama (Somalia) attended the 14 April sitting. Ms. I. Al Madhy (Iraq) and Mr. A. Dichter (Israel) attended the sitting on 10 May. Also present at the sittings were Mr. M. Chungong (IPU Secretary General), Mr. M. Omar (Senior Advisor to the IPU Secretary General), Ms. J. Vanian (IPU Peace and Security Consultant) and Ms. M. Hermes (IPU Countering Terrorism and Violent Extremism (CTVE) and Peace and Security team).

During these sittings, the Committee heard reports prepared by the IPU Secretariat on the latest developments in Yemen, Libya and Palestine, as well as on the peace and normalization agreements between Israel and other countries in the region.

The IPU Secretariat provided an overview of the communications it had received regarding the situation in the region, and on how the IPU had responded to them. The majority of the communications related to the situations in Palestine and in Yemen, but some also concerned the situations in Iran, Iraq, Libya, Saudi Arabia and Syria.

The Committee agreed that it should meet more frequently to be able to respond in good time to the fast-moving developments in the region and expressed its desire to produce more statements stating the Committee's position on those developments.

### **Yemen**

Regarding Yemen, it was reported that the situation was dire and had been dubbed "the world's worst humanitarian crisis" by the United Nations. Millions of Yemenis were suffering from malnutrition. The humanitarian situation was exacerbated by the cholera epidemic and COVID-19 pandemic. The parliamentarians who had been elected in Yemen's last elections held in 2003 were divided into two

factions: one which had remained in Houthi-controlled Sana'a, and one which was based in Seiyun and was affiliated with the internationally recognized Yemeni Government in Aden. The IPU remained in communication with both factions.

The Committee agreed that the conflict in Yemen had lasted for too long, expressed its support for a political solution under UN auspices, and welcomed the recent efforts of the UN Special Envoy to Yemen to renew the political process. The Committee also emphasized that the IPU must give priority to promoting access to humanitarian assistance in Yemen and encouraged a unified parliamentary approach in that regard, while expressing its concern in particular about food insecurity in Yemen. The Committee condemned the continued sale of weapons by many countries to the parties in conflict. With regard to Yemen's representation in the IPU, the Committee recommended that the IPU governing bodies consider recognizing the House of Representatives in Seiyun led by Sultan Al-Burkani, while emphasizing the need for inclusiveness and the involvement of all parliamentarians elected in 2003, whether in Sana'a or Seiyun, to be involved in the country's parliamentary processes.

The Committee agreed to submit a statement regarding the situation in Yemen for endorsement by the Governing Council, the text of which can be found on [page 55](#).

### ***Libya***

Turning to Libya, the Committee heard that in October 2020 the warring parties had agreed to a ceasefire and that in November 2020 it had been announced that elections would take place on 24 December 2021. An interim Government of National Unity had been formed in February 2021. It was endorsed by the House of Representatives in Tobruk, which exercised membership rights in the IPU. Although there had been significant progress politically and a big fall in the number of casualties in the Libyan conflict, the problem of foreign terrorist fighters and militias remained, despite many countries having called for their removal.

The Committee welcomed the recent political agreements that had been concluded between various parties to the conflict. It encouraged the implementation of the agreements and the carrying out of the elections as had been foreseen. It condemned foreign interference in the conflict and called for the removal of foreign terrorist fighters, while emphasizing the need to tackle robustly the scourge of terrorism in Libya. The Committee encouraged both local and international stakeholders to work together and come to a common understanding on a way forward. It also expressed its concern about the case of Ms. S. Sergiwa, a parliamentarian who had been abducted from her home on 17 July 2019, and encouraged the relevant parties to shed light on it. The Committee encouraged the House of Representatives in Tobruk to continue engaging with the IPU.

### ***Peace and normalization agreements***

The Committee noted that, since September 2020, Israel had signed agreements with the United Arab Emirates, Bahrain, Sudan and Morocco.

The Committee welcomed the peace and normalization agreements, while noting that it was important for all peace to be inclusive, and that the fate of Palestine should not be ignored while fences were being mended with other countries in the region. The Committee encouraged the parties concerned to work towards comprehensive and sustainable peace. The Committee further welcomed the desire expressed by its members for peace in the region.

### ***Palestine***

In its 14 April meeting, the Committee heard an update on the upcoming parliamentary elections in Palestine, which had been scheduled to take place on 22 May 2021. The Palestinian Committee member informed the Committee that Palestine had sent an official letter to Israel requesting that they not obstruct the elections, especially in East Jerusalem. He noted that the Presidential Decree on elections was based on the Palestinian Liberation Organization's (PLO) by-laws and the Independence Declaration adopted in Algiers by the Palestinian National Council. He also noted that relations were resuming between Palestine and the United States Administration.

The Committee welcomed the elections in Palestine and expressed its strong hope that they would run smoothly and in keeping with free and equitable electoral standards. The IPU had been invited by the Palestinian Central Elections Commission to observe the elections. While the IPU strongly welcomed the prospect of the elections, the Organization did not observe elections unless there was heavy UN involvement. Nevertheless, the Committee agreed that the IPU should invite its Member Parliaments to observe the elections in their individual capacities, which the Secretary General subsequently did in a

letter dated 20 April. The Committee further invited the IPU President and Secretary General to issue an official statement welcoming and reiterating their support for the elections, and encouraging their smooth running and conduct in an acceptable manner without hindrances.

On 10 May, the Committee noted that the elections in Palestine had been postponed. The member from Palestine appealed to the international community to ensure that there were no obstacles to the electoral process in East Jerusalem. He also highlighted the need to respect international legal frameworks, and for a two-state solution to the crisis. The member from Israel emphasized that Israel was not responsible for the postponement of the Palestinian elections, which were an internal matter.

The Committee highlighted that the elections were needed for the legitimate representation of the people of Palestine, and as part of the architecture for the statehood of Palestine, and reiterated its hope that they could take place under free and fair conditions. It agreed that Palestine was entitled to full statehood within the territories agreed by international resolutions. The Committee also expressed its deep concern over the recent escalation of violence and tensions in East Jerusalem, and agreed to produce a statement regarding those recent developments. Both the Israeli and Palestinian members objected to the violence. The Committee stressed the need for restraint and dialogue. The text of the Committee's statement can be found below.

\* \* \* \* \*

## **Statement on events in Jerusalem**

Having met on Monday, 10 May 2021, the IPU Committee on Middle East Questions decided to continue to closely monitor the developments unfolding in East Jerusalem. It expresses grave concern over the escalation of violence and tensions that have unfortunately cost human life and caused extensive injuries and damage. It firmly condemns all forms of violence, irrespective of who is responsible. It urges all parties to exercise maximum restraint and to refrain from any action that will lead to further damages and loss of human life.

The Committee reiterates its commitment to peace in the region and requests that all parties engage in meaningful dialogue with a view to a resolution of the conflict with full respect for the legitimate rights of all involved.

The IPU Committee on Middle East Questions is made up of 12 members of parliament from around the world with expertise in the Middle East. Its members are elected by the IPU Governing Council for four years. Israel and Palestine are ex-officio members of the Committee.

---

# **Report of the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law**

*Noted by the IPU Governing Council at its 207th Session  
(Virtual session, 25 May 2021)*

1. The Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law (the Committee) met on 16 April 2021. The meeting was chaired by the Committee's President, Ms. Á. Vadai. Participants included, in addition to the Chair, members from Armenia, Bahrain, Belgium, Ecuador and India representing more than 50 per cent of sitting members. Representatives from the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) and International Committee of the Red Cross (ICRC) attended as observers. Special thanks went to outgoing Committee members Mr. S.M. Al-Khathlan (Saudi Arabia), former member of parliament, and Mr. A. Sinmaleza (Ecuador) for their strong participation in the Committee's work.



## COVID-19 and displaced and stateless populations

2. The Committee pursued the discussions held at its preceding sitting on 2 October 2020 on the impact of the COVID-19 pandemic on refugees, stateless persons and people fleeing conflict. It heard updates from the UNHCR and ICRC. With regard to refugees and people displaced by conflict, they often found themselves in a dire and challenging situation. Refugees and displaced persons were particularly at risk during the current coronavirus pandemic, because of their precarious living conditions. They often had limited or no access to water, sanitation and health facilities. Their poor living conditions in crowded camps made it more difficult to implement sanitary measures and offer responses. The pandemic had turned into a pandemic of hunger, caused an increase in the number of cases of forced marriages, a historic rise in school dropouts within the refugee communities and more intense stigmatization of refugees. The year 2020 had also seen the lowest number of refugee resettlements. The question of access to testing and vaccination remained a priority in 2021. A total of 153 States had adopted vaccination policies which included a reference to refugees but actual immunization remained a challenge.

3. With regard to stateless men and women, they did not enjoy the rights and protections of the citizenry and were more likely to contract COVID-19 because they often found themselves in dire living conditions. Moreover, they might not have the same access to health facilities, such as testing and treatment, and might also be reluctant to seek such services for fear of being detained and/or deported. Measures to mitigate the impact of the pandemic and to protect citizenry needed to place special attention on stateless people. That included affording them full access to health services, such as COVID-19 testing and treatment, without requiring proof of legal status or identity, and access to services without fear and risk of being arrested or detained. Finally, in order to avoid further instances of statelessness, civil records, such as registration of births, should be maintained as “essential” services.

4. Such challenging conditions also applied to people fleeing conflict or living in conflict situations. Access to services, including health services, remained difficult, especially in regions dominated by non-State armed groups, who would also have to facilitate access to health services.

5. The Committee called on the Assembly to pay particular attention to the situation of refugees, stateless men and women, and people fleeing conflict in its work on the management of the pandemic and pandemic recovery efforts. The Committee also called on the need to combat vaccination nationalism and ensure access to all, including the most vulnerable.

6. The Committee agreed to pursue discussions on the impact of the pandemic on refugees, stateless men and women, and people fleeing conflict. It took note that a guidance note for members of parliament on parliaments, the COVID-19 pandemic and people on the move was being prepared. A draft text would be submitted to the Committee for consideration in May.

## Parliamentary action to end statelessness

7. The Committee was briefed on recent developments in combatting statelessness. It noted that several countries had revised their legal frameworks to address discrimination in nationality laws. That was a key avenue to reducing statelessness.

8. The Committee discussed strategies to engage parliaments in contributing to efforts to end statelessness. It welcomed the organization of a very successful webinar, organized in cooperation with UNHCR in February 2021, on parliamentary action to end statelessness. The webinar had brought together close to 300 participants. The Committee agreed to pursue awareness-raising efforts and encouraged its regional representatives to open a debate within their geopolitical groups and take the lead in hosting (with the support of the IPU and UNHCR) regional webinars on the issue.

9. The Committee furthermore noted that 2021 was a key year as it marked the 60th anniversary of the 1961 Convention on the Reduction of Statelessness. The IPU, in close collaboration with UNHCR, had been engaged in supporting efforts to end statelessness for many years. The Committee felt it was important to mark the 60th anniversary with a renewed commitment to pursuing efforts in this area. It adopted a statement to that effect ([see page 54](#)) and invited the IPU Governing Council to endorse it for onward transmission to the United Nations.

## Follow-up to the Global Compact on Refugees and Global Refugee Forum

10. The Committee was briefed on the follow-up to the Global Refugee Forum (GRF) and implementation of the pledges made. IPU Members were invited to follow up on pledges made by their countries (see: <https://globalcompactrefugees.org/index.php/>). The Committee decided to pursue raising awareness of IPU Members with regard to the Global Compact on Refugees (GCR) and its implementation. It furthermore agreed to carry out a survey of IPU Members to identify good parliamentary practices in following up on the GRF pledges.

## Implementation of international humanitarian law (IHL)

11. The Committee reviewed the various measures it could take to facilitate greater awareness and to engage parliaments in implementing IHL. That included: translating and disseminating the IPU-ICRC handbook for members of parliament on IHL; organizing debates in parliament on IHL; and reviewing existing national legal frameworks to facilitate implementation and respect of IHL. The ICRC reiterated its commitment to supporting parliamentary initiatives in that regard.

12. The Committee agreed to focus efforts in 2021 and 2022 on ratifying and implementing the Additional Protocols to the Geneva Conventions in view of the celebration of their 45th anniversary in 2022. That would entail developing a mobilization and awareness-raising campaign. The ICRC and the IPU Secretariat were asked to put together a workplan of activities for consideration by the Committee.

13. With regard to immediate initiatives, the Committee agreed to organize a panel discussion on the Ottawa Convention on Anti-Personnel Mines, as well as a discussion on humanitarian impacts of conflicts.

## Presidency and membership of the Committee

14. Committee members re-elected Ms. Á. Vadai (Hungary) as its Chair for another term ending March 2022. Ms. Vadai had been elected as Chair in March 2019. Committee members agreed to consider the 2019-2021 period as a first mandate as Chair in view of the exceptional circumstances linked to the pandemic and the impossibility to meet during the past year.

15. The Committee also noted the absence of participation in its meetings of the regional representative from Mexico for more than three times in a row. It agreed not to immediately suspend her membership, as allowed for by the rules, pending feedback from the member concerned, on challenges faced regarding participation.

---

# Report of the Advisory Group on Health

*Noted by the IPU Governing Council at its 207th Session  
(Virtual session, 25 May 2021)*

The IPU Advisory Group on Health met on 28 April with eight out of eleven members in attendance. The Group was also pleased to welcome technical partners from the World Health Organization, the Partnership for Maternal, Newborn and Child Health, UNAIDS, and the Global Fund to Fight AIDS, Tuberculosis and Malaria.

As the focal point for parliamentary accountability, the Advisory Group discussed the implementation of the IPU resolution on universal health coverage (UHC). The Group agreed on the importance of UHC in the context of the COVID-19 pandemic, took note of the findings of the first report on the implementation of the resolution, and agreed that more data are needed on the impact of the pandemic on health budgeting and the protection of the right to health in legislation and in practice. The social determinants of health also need to be taken into account to invest in health prevention.

The Group's discussion will inform the 2021 report on the resolution's implementation but data is also required from Member Parliaments. Parliaments are therefore urged to respond to the survey that the IPU Secretariat has already sent out. The Group wishes to be inspired by Member Parliaments and learn about their work to assist with promoting the implementation of this key IPU resolution.

The Group also discussed parliamentary engagement on HIV/AIDS and its contribution to the United Nations High-Level Meeting on HIV/AIDS that will take place on 8-10 June 2021. The AIDS epidemic can only be ended if it remains high on political agendas. As a parliamentary contribution to the High-Level Meeting, the Group adopted a statement calling on parliaments to use their powers to ensure prevention and access to HIV and health services without discrimination. The Governing Council is invited to endorse the statement for onward transmission to the United Nations (see [page 52](#)).

Finally, the Group praised the IPU Secretariat's tireless work to continue to promote and facilitate parliamentary action on global health security, UHC, and women's, children's and adolescents' health during the COVID-19 pandemic. The Group also thanked its partners for their support and commitment to working with the IPU. Members of Parliament should consider it one of their main tasks to ensure that other health priorities are not sidelined in the COVID-19 response and to continue to deliver for all people without forgetting the marginalized and vulnerable.

At the end of the meeting, the Advisory Group unanimously approved second mandates for the Chair, Ms. G. Katuta from Zambia, and Vice-Chair, Mr. J. Ignazio Echániz from Spain, for a period of one year.

---

## Report of the High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism

*Noted by the IPU Governing Council at its 207th Session  
(Virtual session, 25 May 2021)*

The High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG) had held the following three meetings: an in-person fifth meeting on 16 and 17 January 2020, and two virtual meetings – a sixth meeting on 16 June 2020 and a seventh meeting on 17 May 2021. The present report summarizes the discussions and decisions reached by the HLAG during those three meetings.

The fifth meeting, held on 16 and 17 January 2020, was chaired by the HLAG President Mr. R. Lopatka (Austria), and was attended by: the Vice-Chairperson Ms. J. Oduol (Kenya), Mr. S. Chiheb (Algeria), Ms. A. Karapetyan (Armenia), Mr. CHEN Fuli (China), Mr. A. Abdel Aal (Egypt), Mr. J.F. Merino (El Salvador), Mr. R. del Picchia (France), Ms. Á. Vadai (Hungary), Mr. G. Migliore (Italy), Ms. A. Husin (Malaysia), Mr. O. Tinni (Niger), Ms. S.J. Marri (Pakistan), and Ms. I. Passada (Uruguay).

The sixth meeting, held on 16 June 2020, was chaired by the HLAG President Mr. R. Lopatka (Austria), and was attended by: the Vice-Chairperson Ms. J. Oduol (Kenya), Mr. CHEN Fuli (China), Mr. M. Fawzy representing Mr. A. Abdel Aal (Egypt), Mr. R. del Picchia (France), Ms. Á. Vadai (Hungary), Mr. G. Migliore (Italy), Mr. O. Tinni (Niger), and Ms. S.J. Marri (Pakistan).

The seventh meeting, held on 17 May 2021, was chaired by the HLAG President Mr. R. Lopatka (Austria), and was attended by: the Vice-Chairperson Ms. J. Oduol (Kenya), Mr. CHEN Fuli (China), Mr. V. Suárez Díaz (Dominican Republic), Mr. L. Vance representing Mr. R. del Picchia (France), Ms. Á. Vadai (Hungary), Mr. G. Migliore (Italy), and Ms. S.J. Marri (Pakistan).

Also present at the meetings were Mr. M. Chungong (IPU Secretary General), Mr. M. Omar (Senior Adviser to the IPU Secretary General), Ms. C.E. Castillo (IPU Counter-Terrorism Senior Consultant), Mr. M. Miedico (Deputy Director of the United Nations Office of Counter-Terrorism (UNOCT)), Mr. Antonio Luzzi Programme Officer Office of the Chief, Terrorism Prevention Branch of the United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), Ms. J. Vanian (IPU Peace and Security Consultant), and Ms. M. Hermes (IPU CTVE and Peace and Security Team).

During the meetings, the HLAG reviewed the following areas of the IPU Secretariat's work: progress in development of products to be launched; activities regarding victims of terrorism, the protection of the internet and the World Wide Web; cooperation and projects with regional parliaments. Members also stressed the importance of addressing the situation in the Sahel region, as well as the importance of supporting the victims of terrorism, and addressing hate speech.

### ***Sahel countries***

Regarding the situation in the Sahel region, the members emphasized that it must be addressed and that it was important to raise awareness about the situation both nationally and internationally in the G5 Sahel countries and with their European partners. It was decided to hold a parliamentary meeting for the G5 Sahel countries and their international partners. Members approved the proposal to provide capacity-building for that region. They agreed to recommend to the IPU governing bodies that the IPU adopt a resolution recommending that parliaments request the executive branches of their governments to lobby the United Nations to increase their financial support to the G5 Sahel Joint Force in keeping with Chapter VII of the United Nations Charter. It was also agreed that the HLAG would recommend to the IPU governing bodies to include in the declaration of the Fifth World Conference of Speakers of Parliament (5WCSP) a paragraph calling upon the United Nations to make the fight against terrorism an even higher priority, particularly in the Sahel region, and to underline the need to defend the victims of terrorism.

Members were also informed of consultations that the IPU Secretariat had had with the Arab Parliament on holding activities with the G5 Sahel countries on strengthening relations and cooperation between both regions, especially on issues relating to counter-terrorism.

### ***Development of IPU tools and products***

The IPU Secretariat presented three projects that it was working on: the Global Parliamentary Network, the interactive map and the mobile application for parliamentarians aimed at enhancing parliamentary work. HLAG members agreed that the tangible use of such tools had positive aspects, such as accessing shared documentation. Members were assured that the IPU would have full control over the products and be solely responsible for their management. The products were being developed with funding from the National People's Congress of China.

Collaboration was also envisaged with GRULAC and the Arab Parliament to produce the said tools in Arabic and Spanish, to further ensure robust security, and provide chat and videoconference features for users.

### ***Protection of the internet and World Wide Web***

HLAG members discussed the protection of the internet and the World Wide Web and were informed that the IPU Secretariat had consulted various stakeholders on the topic, including CERN, the International Telecommunications Union (ITU), the United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute (UNICRI), United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), UNOCT and a cybersecurity company. All participants agreed that the internet was a vulnerable target and protecting it was an urgent priority.

### ***Victims of terrorism***

Members highlighted the importance of addressing the issue of victims of terrorism and the role of the global parliamentary community in supporting them, including the marking of the International Day of Remembrance and Tribute to the Victims of Terrorism on 21 August during the virtual segment of the 5WCSP in 2020. The Group's members also noted UNODC's substantial legislative work and its role in implementing UN counter-terrorism activities.

Members reviewed work that had been done by the IPU Secretariat, UNODC and UNOCT on the model legislative provision for victims of terrorism within the framework of the IPU-UN Joint Programme on countering terrorism and violent extremism (CT/VE). Six expert consultations had taken place from November 2020 to January 2021 with two main objectives: first, to draft model legislative provisions that could serve as examples for the review of existing laws; and, secondly, to promote the exchange of information regarding existing best practices. The final product would be launched at the First Global Parliamentary Summit on Counter-Terrorism on 9 September 2021 in Vienna, Austria.

### ***Trilateral agreement between the IPU, UNODC and UNOCT on Countering Terrorism and Violent Extremism***

HLAG members reaffirmed the Group's founding ToR, endorsed by the Governing Council, as the global parliamentary focal point for counter-terrorism related parliamentary activities. Although the members confirmed their full support for the IPU-UN Joint Programme and the budgeted 2020 activities, they emphasized that the said programme was not the HLAG's only programme. They expressed their willingness to explore topics in the field of prevention of extremism, such as education and radicalization issues, and to do so in collaboration with other UN agencies.

Members stressed that there was a need for better coordination between the IPU, UNODC and UNOCT. Parliamentarians lacked clarity on the mandate of UNODC and UNOCT, making it a coordination issue. The HLAG must send a strong political message to the United Nations to express its commitment and, at the same time, its concerns on the issue of coordination. There was a need for stronger UN support to the development of IPU products, including through financial means. It was important that the HLAG be invited to UN events to provide a substantive contribution as the global parliamentary focal point on counter-terrorism related activities.

Members were informed that the IPU-UN Joint Programme on CT/VE budget, which had been launched two and a half years ago, would end in June 2021. The IPU Secretariat explained that the IPU had not received any direct financial support from that budget for any activities. However, technical cooperation between the United Nations and the IPU would continue where necessary.

### ***Parliamentary Counter-Terrorism Coordination Compact (PCTCC) initiative***

The IPU Secretariat and the HLAG Chair presented the Parliamentary Counter-Terrorism Coordination Compact (PCTCC) initiative, which would mirror the UN Global Counter-Terrorism Coordination Compact (GCTCC) and enable the IPU to consolidate input from regional parliamentary assemblies when representing the global parliamentary community in the GCTCC. The initiative was approved by the members of the HLAG.

### ***Financial situation***

Members discussed suggestions on fundraising in light of a need for more resources and took note of the financial arrangements as stated in the IPU-UN Joint Programme: the IPU and UN financial and auditing regulations applied as the programme activities were divided among the three organizations – the IPU, UNOCT, UNODC.

Likewise, the IPU Secretariat reported on consultations it had been carrying out with various regional parliamentary organizations and parliaments with which the IPU Secretariat would sign cooperation agreements. The IPU had been in discussions with the Arab Parliament, which would make available funding for an Arabic version of the mobile application. A broader cooperation agreement would include other fields of cooperation, including activities in counter-terrorism and preventing violent extremism. At the same time, the IPU Secretariat informed members of the continuation of its fundraising strategy with Saudi Arabia and Bahrain.

### ***Preparations for the First Global Parliamentary Summit on Counter-Terrorism***

At the seventh HLAG meeting, the importance of holding such a summit had been discussed. The IPU Secretary General informed members that the Summit had been approved by the IPU governing bodies in the context of the HLAG's work programme and had been endorsed by the 5WCSP Preparatory Committee. HLAG members received the draft programme and were encouraged to share their opinions, ideas and comments with the Secretariat.

It was also mentioned that this Summit had originally been programmed as part of the activities of the IPU-UN Joint Programme on CT/VE, and that the UN would have financed it, but that this would no longer be the case as the Joint Programme was ending in June 2021. The IPU Secretariat informed members that it would ensure the development of CT/VE activities and that, bearing in mind the importance of the Summit, would use the Summit as an event to launch a number of tools, including the model legislative provision for victims of terrorism, the mobile application, the Global Parliamentary Network and the interactive map.

## Statistics of the Gender Partnership Group

### Status of participation of women delegates at the 142nd Assembly of the IPU (at 27 May 2021)

#### Composition of delegations of IPU members at the last eight IPU statutory meetings (October 2016 - present)

Meeting	Total delegates	Total/percentage of women delegates		Total delegations	Total/percentage of all-male delegations (2 or more)		Total all-female delegations (2 or more)	Total single-sex delegations (2 or more)	Total single-member delegations (male and female)
		Women	Men		Women	Men			
Virtual (05/21)	755	288	38.1	133	8	6.2	2	10	4
Belgrade (10/19)	739	227	30.7	149	15	11.3	0	15	17
Doha (04/19)	721	219	30.3	147	16	11.8	0	16	12
Geneva (10/18)	751	247	32.9	149	17	12.1	4	21	9
Geneva (03/18)	745	227	30.5	148	18	12.7	3	21	6
St. Petersburg (10/17)	829	249	30.0	155	17	11.8	1	18	11
Dhaka (04/17)	612	193	31.5	126	11	9.6	1	12	12
Geneva (10/16)	693	228	32.9	141	15	11.5	3	18	11

#### Single-sex, multi-member delegations of IPU members attending the virtual Assembly (status on 27 May 2021)

N°	Country	Virtual May 21			Belgrade 10/19			Doha 04/19			Geneva 10/18			Geneva 03/18			St. Petersburg 17			Dhaka 17			Geneva 16		
		Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total
1	Czech Republic	0	2	2	1	3	4	3	3	6	0	3	3	2	3	5	0	4	4	1	6	7	1	5	6
2	Guinea*	0	4	4	0	1	1	absent			2	2	4	0	2	2	0	2	2	1	1	2	0	4	4
3	Israel	0	2	2	absent			absent			1	1	2	1	2	3	1	3	4	absent			1	2	3
4	Jordan	0	2	2	1	6	7	1	8	9	1	6	7	1	7	8	1	5	6	2	6	8	1	2	3
5	Kuwait	0	4	4	1	7	8	1	7	8	1	7	8	1	6	7	1	7	8	0	7	7	absent		
6	Malta*	0	2	2	0	1	1	0	3	3	1	1	2	0	2	2	0	3	3	0	1	1	absent		
7	Republic of Korea	4	0	4	1	8	9	1	3	4	0	7	7	2	3	5	1	7	8	2	6	8	1	4	5
8	Slovenia	2	0	2	1	3	4	2	1	3	0	1	1	1	1	2	2	1	3	absent			absent		
9	Turkmenistan*	0	2	2	0	2	2	2	1	3	1	1	2	absent			4	4	8	not affiliated					
10	Yemen*	0	8	8	0	8	8	absent			0	5	5	0	7	7	absent			absent			0	8	8

#### Single-member delegations of IPU members attending the virtual Assembly (status on 27 May 2021)

N°	Country	Virtual May 21			Belgrade 10/19			Doha 04/19			Geneva 10/18			Geneva 03/18			St. Petersburg 17			Dhaka 17			Geneva 16		
		Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total
1	Côte d'Ivoire	1	0	1	0	3	3	1	8	9	1	2	3	0	3	3	1	2	3	absent			absent		
2	Cyprus	1	0	1	2	3	5	2	3	5	2	2	4	2	3	5	2	3	5	1	0	1	2	2	4
3	Luxembourg*	0	1	1	absent			0	2	2	absent			absent			0	3	3	0	1	1	0	1	1
4	Zambia	0	1	1	2	4	6	2	4	6	2	4	6	2	5	7	3	3	6	2	4	6	2	4	6

\* Delegations subjected to sanctions at the 142nd Assembly, pursuant to Art. 10.4 and 15.2.c of the IPU Statutes, for being composed exclusively of representatives of the same sex for two consecutive Assemblies.

## Delegations with 40 to 60 per cent of women parliamentarians

The countries are ordered according to the percentage of women parliamentarians in their delegations at the 142nd IPU Assembly. There are a total of 44 gender-balanced delegations out of 133 delegations (33,1%) of IPU members attending the 142nd IPU Assembly (as at 27 May 2021).

### Countries with 40 to 49.9 per cent women parliamentarians (11):

- Saudi Arabia (40%)
- Senegal (40%)
- Suriname (40%)
- Togo (40%)
- Portugal (43%)
- Argentina (44%)
- Bahrain (44%)
- Kenya (44%)
- Poland (44%)
- Thailand (44%)
- Uzbekistan (44%)

### Countries with 50 per cent women parliamentarians (26):

- Angola
- Armenia
- Belarus
- Bolivia
- Brazil
- Comoros
- Djibouti
- Ecuador
- Egypt
- Estonia
- Hungary
- Italy
- Japan
- Latvia
- Lesotho
- Liechtenstein
- Lithuania
- Mali
- Mexico
- Montenegro
- New Zealand
- Philippines
- Sao Tome and Principe
- Timor Leste
- Uruguay
- Zimbabwe

### Countries with 51 to 60 per cent women parliamentarians (7):

- Kazakhstan (56%)
- Namibia (56%)
- Andorra (57%)
- Sweden (57%)
- Austria (60%)
- Burundi (60%)
- Ukraine (60%)

## Calendar of future meetings and other activities

*Approved by the IPU Governing Council at its 207th session  
(Virtual session, 25 May 2021)*

Information seminar on the structure and functioning of the IPU, for the parliaments in the Americas	Virtual 7–9 June 2021
Side event on the occasion of the UN High-Level Meeting on HIV/AIDS	Virtual 7 June 2021
Virtual World e-Parliament Conference <i>Innovation and technology in parliaments after COVID-19</i>	Virtual 16–18 June 2021
Parliamentary meeting on the occasion of the UN Food Systems Summit	Virtual 23 June 2021
International or regional workshop for members of Parliamentary Human Rights Committees	Virtual June–July 2021 (Dates to be confirmed)
Parliamentary forum at the United Nations High-Level Political Forum	Virtual 12 July 2021
13th Summit of Women Speakers of Parliament (in-person)	VIENNA (Austria) 6 September 2021
Fifth World Conference of Speakers of Parliament (in-person)	VIENNA (Austria) 7–8 September 2021
First Global Parliamentary Summit on Counter-Terrorism organized jointly by the IPU and the UN (UNODC and UNOCT)	VIENNA (Austria) 9 September 2021
Parliamentary meeting on the occasion of the opening of the 76th session of the UN General Assembly	NEW YORK or virtual 22 or 23 September 2021
Workshop for members of Parliamentary Human Rights Committees from French-speaking countries that have recently or will soon be reviewed by the UN Human Rights Council	GENEVA (Switzerland) 22–23 September 2021
First global parliamentary meeting on achieving the SDGs	Indonesia September 2021 (Dates to be confirmed)
Speakers' Summit (P20) on the occasion of the G20	ROME (Italy) 7–8 October 2021
Pre-COP26 parliamentary meeting	ROME (Italy) 8–9 October 2021
Parliamentary meeting at the 2021 World Investment Forum	Virtual October 2021 (Dates to be confirmed)
Parliamentary meeting at the 26th United Nations Climate Change Conference (COP26)	GLASGOW (United Kingdom) 1 November 2021
143rd IPU Assembly (hybrid)	November 2021 (to be confirmed)



Parliamentary meeting at the 2021 Internet Governance Forum	KATOWICE (Poland) or virtual 7 December 2021
Interregional seminar on the SDGs	BEIJING (China) (Dates to be confirmed)
Second regional seminar on achieving the SDGs for African parliaments	DJIBOUTI (Djibouti) (Dates to be confirmed)
Parliamentary meeting on the occasion of the 12th WTO Ministerial Conference	Virtual (Dates to be confirmed)
Parliamentary meeting in the context of the WTO Public Forum	Virtual (Dates to be confirmed)
Parliamentary conference on migration in the Mediterranean (organized in cooperation with the Global Council on Tolerance and Peace)	Malta (Venue and dates to be confirmed)
Parliamentary session at the High-Level Meeting on Diplomacy for Health Security and Emergency Preparedness	MARRAKESH (Morocco) (Dates to be confirmed)
Regional workshop on the implementation of the Global Compact on Migration	Republic of Moldova (Dates to be confirmed)
Capacity-building regional workshop on countering terrorism and violent extremism for the G5 Sahel	NIAMEY (Niger) (Dates to be confirmed)
Third regional seminar on SDGs for the parliaments of Latin America and the Caribbean	PANAMA CITY (Panama) (Dates to be confirmed)
Third regional seminar on achieving the SDGs for the Twelve Plus group	PARIS (France) (Dates to be confirmed)
Regional workshop on promoting the rights of the child for the parliaments of the East and South Asia region	Venue and dates to be confirmed
Fifth South Asia Speakers' Summit on achieving the SDGs	Venue and dates to be confirmed
Capacity-building regional workshop on countering terrorism and violent extremism for the Eurasia group	Venue and dates to be confirmed
Capacity-building regional workshop on countering terrorism and violent extremism for the group of Latin America and the Caribbean (GRULAC)	Venue and dates to be confirmed
Workshop on comprehensive disarmament	Venue and dates to be confirmed

Parliamentary Forum on the occasion of the Fifth UN Conference on the LDCs	DOHA (Qatar) January 2022 (Dates to be confirmed)
Regional seminar on achieving the SDGs for Asia-Pacific Parliaments	ISLAMABAD (Pakistan) March 2022 (Dates to be confirmed)
144th Assembly and related meetings	BALI (Indonesia) 20–24 March 2022
World Conference on Intercultural and Interfaith Dialogue: <i>Working together for peace and humanity</i>	ST PETERSBURG (Russian Federation) 16–18 May 2022
145th Assembly and related meetings	KIGALI (Rwanda) 19-23 October 2022
Speakers' Summit (P20) on the occasion of the G20	Indonesia November 2022
Summit of Women Speakers of Parliament	Uzbekistan (Dates to be confirmed)
Capacity-building regional workshop on countering terrorism and violent extremism for the African group	Venue and dates to be confirmed

## Agenda of the 143rd Assembly

1. Election of the President and Vice-Presidents of the 143rd Assembly
2. Consideration of requests for the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda
3. General Debate
4. *Legislation worldwide to combat online sexual child exploitation*  
(Standing Committee on Democracy and Human Rights)
5. Reports of the Standing Committee on Peace and International Security; Standing Committee on Sustainable Development; and Standing Committee on United Nations Affairs
6. Approval of the subject item for the Standing Committee on Democracy and Human Rights at the 145th IPU Assembly and appointment of the Rapporteurs